از اسناد ادعیه واذکار بهتر ومناسبتر
در نسخه بنا بر اقتصار وانحصار واختصار
که خارج از تحت قاعده وضابطه
نبوده باشد گذاشتم در این اوان سعادت
نشان که این فقیر قلیل البضاعة
بانکسار بال واختلال احوال
وضیق مجال وکثرت اغتشاش و
اشغال وتلاطم امواج غموم وتراکم   اشغال
افواج هموم توامان بقید فاقه گرفتار
لکدکوب حوادث روزگار به تحریر دو
کلمه ترجمهٔ اسناد ادعیه واذکار قیام
واقدام نمود وعلی الله التوکل والاعتصام
وبالله التوفیق علی الاتمام والاختتام

فصل در چیزی ایست که تعلق دارد بمابین
طلوع صبح صادق تا طلوع افتاب وان
وقت بزرگیست که دلالت دارد



از اسناد ادعیه واذکار بهتر ومناسبتر
در نسخه بنا بر اقتصار وانحصار واختصار
که خارج از تحت قاعده وضابطه
نبوده باشد گذاشتم در این اوان سعادت
نشان که این فقیر قلیل البضاعة
بانکسار بال واختلال احوال
وضیق مجال وکثرت اغتشاش و
اشغال وتلاطم امواج غموم وتراکم   اشغال
افواج هموم توامان بقید فاقه گرفتار
لکدکوب حوادث روزگار به تحریر دو
کلمه ترجمهٔ اسناد ادعیه واذکار قیام
واقدام نمود وعلی الله التوکل والاعتصام
وقت بزرگیست که دلالت دارد
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
شماره ثبت کتاب ۲۱۱۳۰
کتاب مجموعه
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی ( ۹۵۶ ) ازکتب اهدائی : کریم زاده
خطی
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
۹۵۶

بر شرف آن وقت فضل آن قول خدای عز و
وجل که وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ و فرموده است
فَالِقُ الْإِصْبَاحِ و اظهار نمودن حق سبحانه
و تعالی قدرت را بقبض نمودن سایه در آن
چنانکه فرموده ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا
و آن وقتیست که قبض سایه شده در آن و بعد
پهن میشود نور آفتاب پس اشاره نموده مردمان
را به تسبیح نمودن در آن وقت بقول خود که فَسُبْحَانَ
اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ و قول خود
فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ
و قول خود که وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ
و قول خود که وَاذْكُرْ رَبَّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلًا در وقت صبح بخوانند
که اللهم إني أشهدك أنه ما أصبح بي من نعمة أو
عافية في دين أو دنيا فمنك لا شريك لك لك
الحمد ولك الشكر بها علي حتى ترضى وبعد الرضا كلمة
نوحیه است یعنی نوح پیغمبر علی نبینا و علیه السلام

ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان واما
مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كرامي الحجارة والمفرد اما كلي هو الذي لا يمنع نفس
تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كالانسان واما جزئي وهو الذي
يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك الشركة كزيد والكلي اما ذاتي و
هو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس واما عرضي وهو الذي بخلافه كالضاحك بالنسبة الى الانسان
والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين
مختلفين بالحقائق في جواب ما هو واما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد وعمرو وهو النوع ويرسم
بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو
واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء هو في ذاته
وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان
وهو الفصل ويرسم بانه كلي يقول على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الامام العلامة افضل العلماء المتاخرين قدوة الحكماء الراسخين اثير الدين الابهري
طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه نحمد الله على توفيقه ونسأله هداية طريقه ونصلي
على محمد وآله وعترته اجمعين
فهذه رسالة في المنطق اوردنا فيها ما يجب
استحضاره لمن يبتدئ في شيء من العلوم مستعينا بالله انه مفيض الخير والجود
ايساغوجي اللفظ الدال على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه بالتضمن ان
كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان
الناطق بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام

والعرض اما يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع وهو
العرض المفارق وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة فقط و
هو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان ويرسم بانها كلية تقال
على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا واما ان يعمها وفوق واحدة
وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوانات
ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا والقول
الشارح الحد قول دال على ماهية الشيء وهو الذي يتركب عن جنس الشيء
وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو
الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس بعيد وفصله القريب
كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب عن
جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان
والرسم الناقص وهو الذي يتركب من العرضيات التي تختص جملتها بحقيقة
واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار
بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع     القضية قول يصح ان يقال
القائل

لقائله انه صادق فيه او كاذب وهي اما حملية كقولنا زيد كاتب واما
شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و
شرطية منفصلة كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا
اما الجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني يسمى محمولا والجزء الاول
من الشرطية يسمى مقدما والثاني يسمى تاليا والقضية اما موجبة
كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا ليس زيد كاتب وكل واحد
منهما مخصوصة كما ذكرنا واما محصورة وهي اما كلية مسورة كقولنا كل
انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا
بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما لا يكون كذلك
ويسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب والمتصلة
اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة اما
حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد ويسمى مانعة الجمع والخلو معا واما
مانعة الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما ان يكون شجرا او حجرا واما مانعة

الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق وقد يكون المنفصلات
ذات اجزاء كقولنا العدد اما زائدا او ناقصا او مساو والتناقض هو اختلاف
القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احديهما
صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق
ذلك الا بعد اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان
والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط ونقيض الموجبة الكلية
انما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية
كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ولا شيء من
الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان والمحصورات لا يتحقق
التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية لان في الكلية والجزئية لان
الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان
بكاتب والجزئيتين قد يصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس بكاتب والعكس هو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول
موضوعا مع بقاء الايجاب والسلب والتصديق والكذب بحاله والموجبة
الكلية

الكلية لا تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا
كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق
قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان
والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية ايضا تنعكس جزئية
بهذه الحجة والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين لنفسه فانه اذا صدق
قولنا لا شيء من الحجر بانسان صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر والسالبة الجزئية
لا عكس لها لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه والقياس
وهو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر وهو اما اقتراني كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة
والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا
اصغر ومحموله يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغرى والمقدمة التي فيها
الاكبر يسمى الكبرى وهيئة التاليف بين الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة
لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان

بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث او محمولا فيهما فهو الثاني
فهذه هي الاشكال الاربعة مذكورة في المنطق والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا
والذي له عقل سليم وطبع مستقيم ولا يحتاج الى رد الثاني الى الاول وانما يحتاج الثاني عند
اختلاف مقدمتيه بالسلب والايجاب وكلية الكبرى والشكل الاول هو الذي جعل معيارا
للعلوم فنورده هنا ليجعل دستورا ويستنتج منه المطالب كلها وضروبه المنتجة اربعة
الضرب الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج فكل جسم محدث الثاني كل جسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف
محدث فبعض الجسم محدث الرابع بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم
ليس بقديم والقياس الاقتراني اما مركب من الحمليتين كما مر واما من المتصلتين كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة
واما من المنفصلتين كقولنا كل عدد فهو اما فرد واما زوج وكل زوج فهو اما
زوج الزوج او زوج الفرد فينتج كل عدد فهو اما فرد او زوج الزوج او زوج
الفرد واما من حملية ومتصلة كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان
وكل حيوان فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عدد فهو اما فرد و

واما زوج

واما زوج وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد فهو اما فرد واما منقسم بمتساويين
واما من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان
اما ابيض واسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود واما القياس
الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم
ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فينتج انه
حيوان واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا وان كانت منفصلة فاستثناء
عين احد الجزئين ينتج نقيض الاخر كقولنا هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا
لكنه زوج ينتج انه ليس بفرد واستثناء نقيض احدهما ينتج عين الاخر
وعلى هذا مانعة الجمع ومانعة الخلو البرهان هو قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين واليقينيات اقسام اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين
والكل اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا
السقمونيا مسهل للصفراء وحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس و
متواترات كقولنا محمد صلعم ادعى النبوة واظهر المعجزة على يديه وقضايا قياسا

تها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين
والجدل هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة والخطابة قياس مؤلف من مقدمات
مقبولة من شخص معتقد فيه او مظنونة والشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط
منها النفس او تنقبض والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات مشبهة بالحق او
بالمشهورة او من مقدمات وهمية كاذبة والعمدة هي البرهان والله اعلم بالصواب
في يوم الجمعة من شهر ذي الحجة الحرام سنة ١٢٣٤

الفية ابن مالك

بسم الله الرحمن الرحيم

قال محمد هو ابن مالك احمد ربي الله خير مالك مصليا على النبي المصطفى وآله المستكملين الشرفا
واستعين الله في الفية مقاصد النحو بها محوية تقرب الاقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجز
وتقتضي رضا بغير سخط فائقة الفية ابن معطي وهو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا
والله يقضي بهبات وافرة لي وله في درجات الآخرة كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم
واحده كلمة والقول عم وكلمة بها كلام قد يؤم بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل
بتا فعلت واتت ويا افعلي ونون اقبلن فعل ينجلي سواهما الحرف كهل وفي ولم فعل مضارع يلي لم كيشم

وماضي الافعال بالتا مز وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل
والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا والمعنوي في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا تأثر وكافتقار اصلا ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما
وفعل امر ومضي بنيا واعربوا مضارعا ان عريا من نون تاكيد مباشر ومن نون اناث كيرعن من فتن
وكل حرف مستحق للبنا والاصل في المبني ان يسكنا ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم
والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما
فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين وغير ما ذكر ينوب نحو جا اخو بني نمر
وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء ما من الاسما اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه بانا
اب اخ حم كذاك وهن والنقص في هذا الاخير احسن وفي اب وتالييه يندر وقصرها من نقصهن اشهر
وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا كجا اخو ابيك ذا اعتلا بالالف ارفع المثنى وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا
كلتا كذاك اثنان واثنتان كابنين وابنتين يجريان وتخلف اليا في جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف
وارفع بواو وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وشبه ذين وبه عشرونا وبابه الحق والاهلونا
اولو وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه ومثل حين قد يرد ذا الباب وهو عند قوم يطرد
ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه
وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا كذا اولات والذي اسما قد جعل كاذرعات فيه ذا ايضا قبل

وجر بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف او يك بعد ال ردف واجعل لنحو يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا

وحذفها للجزم والنصب سمه كلم تكوني لترومي مظلمه وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما

فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا ايضا يجر

واي فعل آخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرف فالالف انو فيه غير الجزم وابد نصب ما كيدعو يرمي

والرفع فيهما انو واحذف جازما ثلاثهن تقض حكما لازما نكرة قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا

وغيره معرفة كهم وذي وهند وابني والغلام والذي فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير

وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا كالياء والكاف من ابني اكرمك والياء والها من سليه ما ملك

وكل مضمر له البنا يجب ولفظ ما جر كلفظ ما نصب للرفع والنصب وجر نا صلح كاعرف بنا فاننا نلنا المنح

والف والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما ومن ضمير الرفع ما يستتر كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر

وذو ارتفاع وانفصال انا هو وانت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع ليس مشكلا

وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا تأتى ان يجيء المتصل وصل او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته الخلف انتمى

كذاك خلتنيه واتصالا اختار غيري اختار الانفصالا وقدم الاخص في اتصال وقدمن ما شئت في انفصال

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا وقد يبيح الغيب فيه وصلا وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية وليسي قد نظم

وليتني فشا وليتي ندرا ومع لعل اعكس وكن مخيرا في الباقيات واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا

وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخرنقا

وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق واسما اتى وكنية ولقبا واخرن ذا ان سواه صحبا

وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد وادد

وجملة وما بمزج ركبا ذا ان بغير ويه تم اعربا وشاع في الاعلام ذو الاضافه كعبد شمس وابي قحافه

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب

ومثله برة للمبره كذا فجار علم للفجره بذا لمفرد مذكر اشر بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر

وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى ولدى البعد انطقا

بالكاف حرفا دون لام او معه واللام ان قدمت ها ممتنعه وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا

في البعد او بثم فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا موصول الاسماء الذي الانثى التي والياء اذا ما ثنيا لا تثبت

بل ما تليه اوله العلامه والنون ان تشدد فلا ملامه والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا

جمع الذي الالى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللاء التي قد جمعا واللاء كالذين نزرا وقعا

ومن وما وال تساوي ما ذكر وهكذا ذو عند طيئ شهر وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي اتى ذوات

ومثل ماذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام وكلها يلزم بعده صله على ضمير لائق مشتمله

وجملة او شبهها الذي وصل به كمن عندي الذي ابنه كفل وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الافعال قل

اي كما واعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف وبعضهم اعرب مطلقا وفي ذا الحذف ايا غير اي يقتفي

ان يستطل وصل وان لم يستطل فالحذف نزر وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل والحذف عندهم كثير منجلي

في عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف كمن نرجو يهب كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى

كذا الذي جر بما الموصول جر كمر بالذي مررت فهو بر ال حرف تعريف او اللام فقط فنمط عرفت قل فيه النمط

وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللات ولاضطرار كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري

وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان

وقد يصير علما بالغلبه مضاف او مصحوب ال كالعقبه وحذف ال ذي ان تناد او تضف اوجب وفي غيرهما قد تنحذف

مبتدا زيد وعاذر خبر ان قلت زيد عاذر من اعتذر واول مبتدا والثاني فاعل اغنى في اسار ذان

وقس وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد والثان مبتدا وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر

ورفعوا مبتدا بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا والخبر الجزء المتم الفائده كالله بر والايادي شاهده

ومفردا يأتي ويأتي جمله حاوية معنى الذي سيقت له وان تكن اياه معنى اكتفى بها كنطقي الله حسبي وكفى

والمفرد الجامد فارغ وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن وابرزنه مطلقا حيث تلا ما ليس معناه له محصلا

واخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن او استقر ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا

ولا يجوز

ولا يجوز الابتدا بالنكره ما لم تفد كعند زيد نمره وهل فتى فيكم فما خل لنا ورجل من الكرام عندنا

ورغبة في الخير خير وعمل بر يزين وليقس ما لم يقل والاصل في الاخبار ان تؤخرا وجوزوا التقديم اذ لا ضررا

فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادمي بيان كذا اذا ما الفعل كان الخبرا او قصد استعماله منحصرا

او كان مسندا لذي لام ابتدا او لازم الصدر كمن لي منجدا ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر

كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر كذا اذا يستوجب التصديرا كاين من علمته نصيرا

وخبر المحصور قدم ابدا كما لنا الا اتباع احمدا وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندكما

وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغني عنه اذ عرف وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم وفي نص يمين ذا استقر

وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا

كضربي العبد مسيئا واتم تبييني الحق منوطا بالحكم واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد كهم سراة شعرا

ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه ككان سيدا عمر ككان ظل بات اضحى اصبحا امسى وصار ليس زال برحا

فتئ وانفك وهذي الاربعه لشبه نفي او لنفي متبعه ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا درهما

وغير ماض مثله قد عملا ان كان غير الماض منه استعملا وفي جميعها توسط الخبر اجز وكل سبقه دام حظر

كذاك سبق خبر ما النافيه فجيء بها متلوة لا تاليه ومنع سبق خبر ليس اصطفي وذو تمام ما برفع يكتفي

وما سواه ناقص والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي ولا يلي العامل معمول الخبر إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر
ومضمر الشان اسما انو إن وقع موهم ما استبان أنه امتنع وقد تزاد كان في حشو كما كان أصح علم من تقدما
ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إن ولو كثيرا ذا اشتهر وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب كمثل أما أنت برا فاقترب
ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون وهو حذف ما التزم إعمال ليس أعملت ما دون إن مع بقا النفي وترتيب زكن
وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنيا أجاز العلما ورفع معطوف بلكن أو ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل
وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر في النكرات أعملت كليس لا وقد تلي لات وإن ذا العملا
وما للات في سوى حين عمل وحذف ذي الرفع فشا والعكس قل ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر
وكونه بدون أن بعد عسى نزر وكاد الأمر فيه عكسا وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بأن متصلا
وألزموا اخلولق أن مثل حرى وبعد أوشك انتفا أن نزرا ومثل كاد في الأصح كربا وترك أن مع ذي الشروع وجبا
كأنشأ السائق يحدو وطفق كذا جعلت وأخذت وعلق واستعملوا مضارعا لأوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا
بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد غنى بأن يفعل عن ثان فقد وجردن عسى أو ارفع مضمرا بها إذا اسم قبلها قد ذكرا
والفتح والكسر أجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن لإن أن ليت لكن لعل كأن عكس ما لكان من عمل
كإن زيدا عالم بأني كفء ولكن ابنه ذو ضغن وراع ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غير البذي

وهمز إن افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة وحيث إن ليمين مكملة
أو حكيت بالقول أو حلت محل حال كزرته وإني ذو أمل وكسروا من بعد فعل علقا باللام كاعلم إنه لذو تقى
بعد إذا فجاءة أو قسم لا لام بعده بوجهين نمي مع تلو فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول إني أحمد
وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو إني لوزر ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الأفعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كإن ذا لقد سما على العدا مستحوذا وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل واسما حل قبله الخبر
ووصل ما بذي الحروف مبطل إعمالها وقد يبقى العمل وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بعد أن تستكملا
وألحقت بإن لكن وأن من دون ليت ولعل وكأن وخففت إن فقل العمل وتلزم اللام إذا ما تهمل
وربما استغني عنها إن بدا ما ناطق أراده معتمدا والفعل إن لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بإن ذي موصلا
وإن تخفف أن فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد أن وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو تنفيس أو لو وقليل ذكر لو وخففت كأن أيضا فنوي منصوبها وثابتا أيضا روي
عمل إن اجعل للا في نكرة مفردة جاءتك أو مكررة فانصب بها مضافا أو مضارعه وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه
وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة والثاني اجعلا مرفوعا أو منصوبا أو مركبا وإن رفعت أولا لا تنصبا

وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد
ومفردا نعتا لمبني يلي فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل
والعطف إن لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى
وأعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام
وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر
انصب بفعل القلب جزأي ابتدا أعني رأى خال علمت وجدا
ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل اللذ كاعتقد
وهب تعلم والتي كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا
وخص بالتعليق والإلغاء ما من قبل هب والأمر هب قد ألزما
كذا تعلم ولغير الماض من سواهما اجعل كل ما له زكن
وجوز الإلغاء لا في الابتدا وانو ضمير الشان أو لام ابتدا
في موهم إلغاء ما تقدما والتزم التعليق قبل نفي ما
وإن ولا لام ابتداء أو قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم
ولرأى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى
لعلم عرفان وظن تهمه تعدية لواحد ملتزمه
ولا تجز هنا

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول وكتظن اجعل تقول إن ولي مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل وإن ببعض ذي فصلت يحتمل وأجري القول كظن مطلقا عند سليم نحو قل ذا مشفقا
إلى ثلاثة رأى وعلما عدوا إذا صارا أرى وأعلما وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث أيضا حققا
وإن تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا والثان منهما كثاني اثني كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا
وكأرى السابق نبا أخبرا حدث أنبأ كذاك خبرا الفاعل الذي كمرفوعي أتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى
وبعد فعل فاعل فإن ظهر فهو وإلا فضمير استتر وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند ويرفع الفاعل فعل أضمرا كمثل زيد في جواب من قرا
وتاء تأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى كأبت هند الأذى وإنما تلزم فعل مضمر متصل أو مفهم ذات حر
وقد يبيح الفصل ترك التاء في نحو أتى القاضي بنت الواقف والحذف مع فصل بإلا فضلا كما زكا إلا فتاة ابن العلا
والحذف قد يأتي بلا فصل ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن
والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الأصل وقد يجي المفعول قبل الفعل وأخر المفعول إن لبس حذر أو أضمر الفاعل غير منحصر
وما بإلا أو بإنما انحصر أخر وقد يسبق إن قصد ظهر وشاع نحو خاف ربه عمر وشذ نحو زان نوره الشجر
ينوب مفعول به عن فاعل فيما له كنيل خير نائل فأول الفعل اضمم والمتصل بالآخر اكسر في مضي كوصل

فاجعله من مضارع منفتحا كينتحي المقول فيه ينتحى    والثاني التالي تا المطاوعه كالاول اجعله بلا منازعه

وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي    واكسر او اشمم فا ثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل

وان بشكل خيف لبس يجتنب وما لباع قد يرى لنحو حب    وما لفا باع لما العين تلي في اختار وانقاد وشبه ينجلي

وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حري    ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به وقد يرد

وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه امن    في باب ظن وارى المنع اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد ظهر

وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا    ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل

فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا    والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما

وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا    كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد

واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب    وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر اولا

وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا    والرفع في غير الذي مر رجح فما ابيح افعل ودع ما لم يبح

وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري    وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل

وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع    علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر بها نحو عمل

فانصب به

فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل نحو تدبرت الكتب    ولازم غير المعدى وحتم لزوم افعال السجايا كنهم

كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا وما اقتضى نظافة او دنسا    او عرضا او طاوع المعدى لواحد كمده فامتدا

وعد لازما بحرف جر وان حذف فالنصب للمنجر    نقلا وفي ان وان يطرد مع امن لبس كعجبت ان يدوا

ويلزم الاصل لموجب عرا وترك ذاك الاصل حتما قد يرى    وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق جوابا او حصر

ويحذف الناصبها ان علما وقد يكون حذفه ملتزما    ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل

والثان اولى عند اهل البصره واختار عكسا غيرهم ذا اسره    واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما

كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا    ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا

بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر    واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا

نحو اظن ويظناني اخا زيدا وعمرا اخوين في الرخا    المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كامن من امن

بمثله او فعل او وصف نصب وكونه اصلا لهذين انتخب    توكيدا او نوعا يبين او عدد كسرت سيرتين سير ذي رشد

وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد وافرح الجذل    وما لتوكيد فوحد ابدا وثن واجمع غيره وافردا

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع    والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا

وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا    كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند

ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره فالمبتدا    نحو له علي الف عرفا والثان كابني انت حقا صرفا

كذاك ذو التشبيه بعد جمله كلي بكا بكاء ذات عضله    ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وان شرط فقد    فاجرره بالحرف وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا قنع

وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وانشدوا    لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء

الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد كهنا امكث ازمنا    فانصبه بالواقع فيه مظهرا كان والا فانوه مقدرا

وكل وقت قابل ذاك وما يقبله المكان الا مبهما    نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل كمرمى من رمى

وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع    وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف

وغير ذي التصرف الذي لزم ظرفية او شبهها من الكلم    وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر

ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعه    بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الاحق

وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب    والعطف ان يمكن بلا ضعف احق والنصب مختار لدى ضعف النسق

والنصب ان لم يجز العطف يجب او اعتقد اضمار عامل تصب    ما استثنت الا مع تمام ينتصب وبعد نفي او كنفي انتخب

اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع    وغير نصب سابق في النفي قد ياتي ولكن نصبه اختر ان ورد

وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما    والغ الا ذات توكيد كلا تمرر بهم الا الفتى الا العلا

وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التاثير بالعامل دع    في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني

ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم    وانصب لتاخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد

كلم يفوا الا

كلم يفوا الا امرؤ الا علي وحكمها في القصد حكم الاول    واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا

ولسوى سوى سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا    واستثن ناصبا بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد لا

واجرر بسابقي يكون ان ترد وبعد ما انصب وانجرار قد يرد    وحيث جرا فهما حرفان كما هما ان نصبا فعلان

وكخلا حاشا ولا تصحب ما وقيل حاش وحشا فاحفظهما    الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا اذهب

وكونه منتقلا مشتقا يغلب لكن ليس مستحقا    ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف

كبعه مدا بكذا يدا بيد وكر زيد اسدا اي كاسد    والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد

ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع    ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصص او يبن

من بعد نفي او مضاهيه كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا    وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا ولا امنعه فقد ورد

ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله    او كان جزء ما له اضيفا او مثل جزئه فلا تحيفا

والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا    فجائز تقديمه كمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد دعا

وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا    كتلك ليت وكان وندر نحو سعيد مستقرا في هجر

ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز لن يهن    والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد

وعامل الحال بها قد اكدا في نحو لا تعث في الارض مفسدا    وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها يؤخر

وموضع الحال تجيء جمله كجاء زيد وهو ناو رحله    وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت

وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا
وجملة الحال سوى ما قدما بواو او بمضمر او بهما
والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل
اسم بمعنى من مبين نكره ينصب تمييزا بما قد فسره
كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا
وبعد ذي ونحوها اجرره اذا اضفتها كمد حنطة غذا
والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا
والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا كانت اعلى منزلا
وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز كاكرم بابي بكر ابا
واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى كطب نفسا تفد
وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف نزرا سبقا
هاك حروف الجر وهي من الى حتى خلا حاشا عدا في عن على
مذ ومنذ رب اللام كي واو وتا والكاف والبا ولعل ومتى
بالظاهر اخصص منذ مذ وقتا وبرب منكرا والتاء لله ورب
وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا كها ونحوه اتى
بعض وبين وابتدئ في الامكنه بمن وقد تاتي لبدء الازمنه
وزيد في نفي وشبهه فجر نكرة كما لباغ من مفر
للانتها حتى ولام والى ومن وباء يفهمان بدلا
واللام للملك وشبهه وفي تعدية ايضا وتعليل قفي
وزيد والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا
بالبا استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق
على للاستعلا ومعنى في وعن بعن تجاوزا عني من قد فطن
وقد تجي موضع بعد وعلى كما على موضع عن قد جعلا
شبه بكاف وبها التعليل قد يعنى وزائدا لتوكيد ورد
واستعمل اسما وكذا عن وعلى من اجل ذا عليهما من دخلا
ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا الفعل كجئت مذ دعا
وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن
وبعد من وعن وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما
وزيد بعد

وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف
وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل
وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا
نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف كطور سينا
والثاني اجرر وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا
لما سوى ذينك واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا
وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل
كرب راجينا عظيم الامل مروع القلب قليل الحيل
وذي الاضافة اسمها لفظيه وتلك محضة ومعنويه
ووصل ال بذا المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر
او بالذي له اضيف الثاني كزيد الضارب راس الجاني
وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع
وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا
ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى واول موهما اذا ورد
وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا
كذاك في التذكير لكن هو قل رؤية الفكر مدبر اشتمل
وبعض الاسماء يضاف ابدا وبعض ذا قد يات لفظا مفردا
كوحد لبي ودوالي سعدي وشذ ايلاء يدي للبي
وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع
والزموا اضافة الى الجمل حيث واذ وان ينون يحتمل
افراد اذ وما كاذ معنى كاذ اضف جوازا نحو حين جا نبذ
وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا واختر بنا متلو فعل بنيا
وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنى فلن يفندا
والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال كهن اذا اعتلا
لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا
ولا تضف لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف
او تنو الاجزا واخصصن بالمعرفه موصولة ايا وبالعكس الصفه
وان يكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما
والزموا اضافة لدن فجر ونصب غدوة بها عنهم ندر
ومع مع فيها قليل ونقل فتح وكسر لسكون يتصل
واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما
قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل

واعربوا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا
وما يلي المضاف ياتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا
وربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما
لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف
ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل
بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا
فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب
فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبي او بنعت او ندا
آخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا كرام وقذا
او يك كابنين وزيدين فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي
وتدغم اليا فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن
والفا سلم وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن
بفعله المصدر الحق في العمل مضافا او مجردا او مع ال
وولي استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا صفة او مسندا
وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف
وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي
فعال او مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل
فيستحق ما له من عمل وفي فعيل قل ذا وفعل
وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيث عمل
وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض وهو لنصب ما سواه مقتضي
وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل
فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه كالمعطى كفافا يكتفي
وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع
فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة كرد ردا
وفعل اللازم بابه فعل كفرح وكجوى وكشلل
وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد كغدا
ما لم يكن مستوجبا فعالا او فعلانا فادر او فعالا
فاول لذي امتناع كابى والثاني للذي اقتضى تقلبا
للدا فعال او لصوت وشمل سيرا وصوتا الفعيل كصهل
فعولة فعالة لفعلا كسهل الامر وزيد جزلا
وما اتى

وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل كسخط ورضى
وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس
وزكه تزكية واجملا اجمال من تجملا تجملا
واستعذ استعاذة ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم
وما يلي الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا
بهمز وصل كاصطفى وضم ما يربع في امثال قد تلملما
فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا
لفاعل الفعال والمفاعله وغير ما مر السماع عادله
وفعلة لمرة كجلسه وفعلة لهيئة كجلسه
في غير ذي الثلاث بالتا المره وشذ فيه هيئة كالخمره
كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة يكون كغذا
وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى بل قياسه فعل
وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر
وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل
وافعل فيه قليل وفعل وبسوى الفاعل قد يغنى فعل
وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل
مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا
وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر
وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد
وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو فتاة او فتى كحيل
صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل
وصوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب جميل الظاهر
وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا
وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب
فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل
بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا
ومن اضافة لتاليها وما لم يخل فهو بالجواز وسما
بافعل انطق بعد ما تعجبا او جي بافعل قبل مجرور ببا
وتلو افعل انصبنه كما اوفى خليلينا واصدق بهما
وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه يضح

وفي كلا الفعلين قدما لزما منع تصرف بحكم حتما وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا وغير سالك سبيل فعلا واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما
ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد أفعل جره بالبا يجب وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه أثر
وفعل هذا الباب لن يقدما معموله ووصله بما الزما وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر
فعلان غير متصرفين ... مميز كنعم قوما معشره وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر
وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل ويذكر المخصوص بعد مبتدا او خبر اسم ليس يبدو ابدا
وان يقدم مشعر به كفى كالعلم نعم المقتنى والمقتفى واجعل كبئس ساء واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا
ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وان ترد ذما فقل لا حبذا واول ذا المخصوص أيا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا
وما سوى ذا ارفع بحب او فجر بالبا ودون ذا انضمام الحا كثر صغ من مصوغ منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي
وما به الى تعجب وصل لمانع به الى التفضيل صل وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا او لفظا بمن ان جردا
وان لمنكور يضف او جردا ألزم تذكيرا وان يوحدا وتلو ال طبق وما لمعرفه أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه
هذا اذا نويت معنى من وان لم تنو فهو طبق ما به قرن وان تكن بتلو من مستفهما فلهما كن ابدا مقدما
كمثل ممن انت خير ولدى اخبار التقديم نزرا وردا ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف
ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل أتبع بغير استثنا وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن أتبعت
واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها او بعضها اقطع معلنا ورفعه الظاهر نزر ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا
كلن ترى في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل
فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا كامرر بقوم كرما
وهو لدى التوحيد

وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فاقف ما قفوا وانعت بمشتق كصعب وذرب وشبهه كذا وذي والمنتسب
ونعتوا بجملة منكرا فأعطيت ما أعطيته خبرا وامنع هنا ايقاع ذات الطلب وان أتت فالقول أضمر تصب
ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الافراد والتذكيرا وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدأ او ناصبا لن يظهرا
وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل بالنفس او بالعين الاسم أكدا مع ضمير طابق المؤكدا
واجمعهما بأفعل ان تبعا ما ليس واحدا تكن متبعا وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن أتبعت
وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا واستعملوا ايضا ككل فاعله من عم في التوكيد مثل النافله
وبعد كل أكدوا بأجمعا جمعاء أجمعين ثم جمعا ودون كل قد يجيء أجمع جمعاء أجمعون ثم جمع
وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن أفعلا
وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد المنفصل عنيت ذا الرفع وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما
وما من التوكيد لفظي يجي مكررا كقولك ادرجي ادرجي ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل
كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب كنعم وكبلى ومضمر الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل
العطف اما ذو بيان او نسق والغرض الآن بيان ما سبق فذو البيان تابع شبه الصفه حقيقة القصد به منكشفه
فأولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين
وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري وليس أن يبدل بالمرضي

تال بحرف متبع عطف النسق كاخصص بود وثناء من صدق فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى ام او كفيك صدق ووفا
وأتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا
واخصص بفاء عطف ما ليس صله على الذي استقر انه الصله بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلا
وأم بها اعطف اثر همز التسويه او همزة عن لفظ أي مغنيه وربما اسقطت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها أمن
وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت خير أبح قسم بأو وأبهم واشكك واضراب بها ايضا نمي
وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا ومثل او في القصد اما الثانيه في نحو اما ذي واما النائيه
وأول لكن نفيا او نهيا ولا نداء او امرا او اثباتا تلا وبل ككلن بعد مصحوبيها كلم أكن في مربع بل تيها
وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل
او فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النثر والنظم الصحيح مثبتا والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وهي انفردت
بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي وحذف متبوع بدا هنا استبح وعطفك الفعل على الفعل يصح
واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا
مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب ودون قصد غلط به سلب
كزره خالدا وقبله اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا
او اقتضى

او اقتضى بعضا او اشتمالا كانك ابتهاجك استمالا وبدل المضمن الهمز يلي همزا كمن ذا أسعيد أم علي
ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل الينا يستعن بنا يعن وكفاك ربك كم يكفيك واكفة كفكافها
كمهين كان من كلما نكى كرا اكرا الكرى في كبدي منك كلكل الكلاكل كفا ما في كفاك الكاف كبرا لكا
وللمنادى الناء او كالناء يا وأي وآ كذا أيا ثم هيا والهمز للداني ووا لمن ندب او يا وغير وا لدى اللبس اجتنب
وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله
وابن المعرف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عهدا وانو انضمام ما بنوا قبل الندا وليجر مجرى ذي بناء جددا
والمفرد المنكور والمضافا وشبهه انصب عادما خلافا ونحو زيد ضم وافتحن من نحو ازيد بن سعيد لا تهن
والضم ان لم يل الابن علما او يل الابن علم قد حتما واضمم او انصب ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا
وباضطرار خص جمع يا وال الا مع الله ومحكي الجمل والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض
تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا كأزيد ذا الحيل وما سواه ارفع او انصب واجعلا كمستقل نسقا وبدلا
وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى وأيها مصحوب ال بعد صفه يلزم بالرفع لدى ذي المعرفه
وأيها ذا أيها الذي ورد ووصف أي بسوى هذا يرد وذو اشارة كأي في الصفه ان كان تركها يفيت المعرفه
في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا
وفتح او كسر وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر وفي الندا أبت أمت عرض واكسر او افتح ومن اليا التا عوض

وقل بعض ما يخص بالندا لؤمان نومان كذا واطردا
في سب الانثى وزن يا خباث والامر كذا من الثلاثي

وشاع في سب الذكور فعل ولا تقس وجر في الشعر فل
اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كيا للمرتضى

وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا
ولام ما استغيث عاقبت الف ومثله اسم ذو تعجب الف

ما للمنادى اجعل لمندوب وما نكر لم يندب ولا ما ابهما
ويندب الموصول بالذي اشتهر كبئر زمزم يلي وا من حفر

ومنتهى المندوب صله بالالف متلوها ان كان مثلها حذف
كذاك تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها نلت الامل

والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم لابسا
وواقفا زد هاء سكت ان ترد وان تشأ فالمد والها لا تزد

وقائل واعبديا واعبدا من في الندا اليا ذا سكون ابدا
ترخيما احذف آخر المنادى كيا سعا فيمن دعا سعادا

وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها والذي قد رخما
بحذفها وفره بعد واحظلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا

الا الرباعي فما فوق العلم دون اضافة واسناد متم
ومع الآخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا

اربعة فصاعدا والخلف في واو وياء بهما فتح قفي
والعجز احذف من مركب وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل

وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف
واجعله ان لم تنو محذوفا كما لو كان بالآخر وضعا تمما

فقل على الاول في ثمود يا ثمو ويا ثمي على الثاني بيا
والتزم الاول في كمسلمة وجوز الوجهين في كمسلمة

ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح نحو احمدا
الاختصاص كنداء دون يا كايها الفتى باثر ارجونيا

وقد يرى ذا دون

---

وقد يرى ذا دون اي تلو ال كمثل نحن العرب اسخى من بذل

فصل في التحذير

اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب

ودون عطف ذا لايا انسب وما سواه ستر فعله لن يلزما
الا مع العطف او التكرار كالضيغم الضيغم يا ذا الساري

وشذ اياي واياه اشذ وعن سبيل القصد من قاس انتبذ
وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا

باب اسماء الافعال والاصوات

ما ناب عن فعل كشتان وصه هو اسم فعل وكذا اوه ومه
وما بمعنى افعل كآمين كثر وغيره كوي وهيهات نزر

والفعل من اسمائه عليكا وهكذا دونك مع اليكا
كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين

وما لما تنوب عنه من عمل لها واخر ما الذي فيه العمل
واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين

وما به خوطب ما لا يعقل من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل
كذا الذي اجدى حكاية كقب والزم بنا النوعين فهو قد وجب

للفعل توكيد بنونين هما كنوني اذهبن واقصدنهما
يؤكدان افعل ويفعل آتيا ذا طلب او شرطا اما تاليا

او مثبتا في قسم مستقبلا وقل بعد ما ولم وبعد لا
وغير اما من طوالب الجزا وآخر المؤكد افتح كابرزا

واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما
والمضمر احذفنه الا الالف وان يكن في آخر الفعل الف

فاجعله منه رافعا غير اليا والواو ياء كاسعين سعيا

فاحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي
نحو اخشين يا هند بالكسر ويا قوم اخشون واضمم وقس مسويا

ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف
والفا زد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا

واحذف خفيفة لساكن ردف وبعد غير فتحة اذا تقف
واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما

وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كما تقول في قفن قفا
الصرف تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا

فالف التانيث مطلقا منع صرف الذي حواه كيفما وقع
وزائدا فعلان في وصف سلم من ان يرى بتاء تانيث ختم

---

ووصف اصلي ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا كاشهلا
والغين عارض الوصفية كاربع وعارض الاسمية

فالادهم القيد لكونه وضع في الاصل وصفا انصرافه منع
واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن المنعا

ومنع عدل مع وصف معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر
ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لاربع فليعلما

وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا
وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع
وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق

والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج نحو معديكربا
كذاك حاوي زائدي فعلانا كغطفان وكاصبهانا

كذا مؤنث بهاء مطلقا وشرط منع العار كونه ارتقى
فوق الثلاث او كجور او سقر او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق
والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع

كذاك ذو وزن يخص الفعلا او غالب كاحمد ويعلى
وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف

والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد او كثعلا
والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر

وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير جشما
عند تميم واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا

وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار يقتفي
ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد
وبلن انصبه وكي كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد
وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا

ونصبوا باذا

---

ونصبوا باذا المستقبلا ان صدرت والفعل بعد موصلا
او قبله اليمين وانصب وارفعا اذا اذا من بعد عطف وقعا

وبين لا ولام جر التزم اظهار ان ناصبة وان عدم
لا فان اعمل مظهرا او مضمرا وبعد نفي كان حتما اضمرا

كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ان خفي
وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم كجد حتى تسر ذا حزن

وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا
وبعد فا جواب نفي او طلب محضين ان وسترها حتم نصب

والواو كالفا ان تفد مفهوم مع كلا تكن جلدا وتظهر الجزع
وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفا والجزاء قد قصد

وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع
والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب
وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف

وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى
بلا ولام طالبا ضع جزما في الفعل هكذا بلم ولما

واجزم بان ومن وما ومهما اي متى ايان اين اذ ما
وحيثما انى وحرف اذ ما كان وباقي الادوات اسما

فعلين يقتضين شرط قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما
وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين

وبعد ماض رفعك الجزا حسن ورفعه بعد مضارع وهن
واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل

وتخلف الفاء اذا المفاجاة كان تجد اذا لنا مكافاة
والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث قمن

وجزم او نصب لفعل اثرا فا او واو ان بالجملتين اكتنفا
والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم
وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم    لو حرف شرط في مضي ويقل ايلاؤها مستقبلا لكن قبل
وهي في الاختصاص بالفعل كان لكن لو ان بها قد تقترن    وان مضارع تلاها صرفا الى المضي نحو لو يفي كفى
اما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا الفا    وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا
لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا    وبهما التحضيض مز وهلا الا الا واولينها الفعلا
وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر    ما قيل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدا قبل استقر
وما سواهما فوسطه صله عايدها خلف معطي التكمله    نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدا كان فادر الماخذا
وباللذين والذين والتي اخبر عنه ههنا قد حتما    كذا الغنى عنه باجنبي او بمضمر شرط فراع ما رعوا
واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما    ان صح صوغ صلة منه لال كصوغ واق من وقى الله البطل
وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل    ثلثة بالتاء قل للعشره في عد ما احاده مذكره
في الضد جرد والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في الاكثر    ومائة والالف للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف
واحد اذكر وصلنه بعشر مركبا قاصد معدود ذكر    وقل لدى التانيث احدى عشره والشين فيها عن تميم كسره
ومع غير احد واحدى ما معهما فعلت فافعل قصدا    ولثلثة وتسعة وما بينهما ان ركبا ما قدما
واول عشرة اثنتي وعشرا اثني اذا انثى تشا او ذكرا    واليا لغير الرفع وارفع بالالف والفتح في جزءي سواهما الف
وميز العشرين للتسعينا بواحد كاربعين حينا    وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما

وان اضيف

وان اضيف عدد مركب يبقى البنا وعجز قد يعرب    وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا
واختمه في التانيث بالتا ومتى ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا    وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين
وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما    وان اردت مثل ثاني اثنين مركبا فجئ بتركيبين
او فاعلا بحالتيه اضف الى مركب بما تنوي يفي    وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه وقبل عشرين اذكرا
وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد    ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم شخصا سما
وان وليت كم حرف جر مظهرا واجز ان تجره من مضمرا    واستعملنها مخبرا كعشره او مائة ككم رجال او مره
ككم كاي وكذا وينتصب تمييز ذين او به صل من تصب    احك باي ما لمنكور سئل عنه بها في الوقف او حين تصل
ووقفا احك ما لمنكور بمن والنون حرك مطلقا واشبعن    وقل منان ومنين بعد لي الفان بابنين وسكن تعدل
وقل لمن قال اتت بنت منه والنون قبل تا المثنى مسكنه    والفتح نزر وصل التا والالف بمن باثر ذا بنسوة كلف
وقل منون ومنين مسكنا ان قيل جا قوم لقوم فطنا    وان تصل فلفظ من لا يختلف ونادر منون في نظم عرف
والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن    علامة التانيث تاء او الف وفي اسام قدروا التا كالكتف
ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير    ولا تلي فارقة فعولا اصلا ولا المفعال والمفعيلا
كذاك مفعل وما تليه تا الفرق من ذي فشذوذ فيه    ومن فعيل كقتيل ان تبع موصوفه غالبا التا تمتنع
والف التانيث ذات قصر وذات مد نحو انثى الغر    والاشتهار في مباني الاولى يبديه وزن اربى والطولى

ومرطى ووزن فعلى جمعا او مصدرا او صفة كشبعى    وكحبارى سمهى سبطرى ذكرى وحثيثى مع الكفرى
كذاك خليطى مع الشقارى واعز لغير هذه استندارا    لمدها فعلاء افعلاء مثلث العين وفعللاء
ثم فعالا فعللا فاعولا وفاعلاء فعليا مفعولا    ومطلق العين فعالا وكذا مطلق فاء فعلاء اخذا
اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف    فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر
كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة نحو الدمى    وما استحق قبل اخر الف فالمد في نظيره حتما عرف
كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارعوى وكارتاى    والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجا وكالحذا
وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه والعكس بخلف يقع    اخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلثة مرتقيا
كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى    في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف
وما كصحراء بواو ثنيا ونحو علباء كساء وحيا    بواو او همز وغير ما ذكر صحح وما شذ على نقل قصر
واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا    والفتح ابق مشعرا بما حذف وان جمعته بتاء والف
فالالف اقلب قلبها في التثنية وتاء ذي التا الزمن تنحية    والسالم العين الثلاثي اسما انل اتباع عين فاءه بما شكل
ان ساكن العين مؤنثا بدا مختتما بالتاء او مجردا    وسكن التالي غير الفتح او خففه بالفتح فكلا قد رووا
ومنعوا اتباع نحو ذروة وزبية وشذ كسر جروة    ونادر او ذو اضطرار غير ما قدمته او لاناس انتمى

افعلة

افعلة افعل ثم فعله ثمت افعال جموع قله    وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جاء كالصفي
لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل    ان كان كالعناق والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف
وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد    وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان
في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة عنهم اطرد    والزمه في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال
فعل لنحو احمر وحمرا وفعلة جمعا بنقل يدرى    وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد
ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف وفعل جمعا لفعلة عرف    ونحو كبرى ولفعلة فعل وقد يجيء جمعه على فعل
في نحو رام ذو اطراد فعله وشاع نحو كامل وكمله    فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت به قمن
لفعل اسما صح لاما فعله والوضع في فعل وفعل قلله    وفعل لفاعل وفاعله وصفين نحو عاذل وعاذله
ومثله الفعال فيما ذكرا وذان في المعل لاما ندرا    فعل وفعلة فعال لهما وقل فيما عينه اليا منهما
او يك مضعفا ومثل فعل ذو التا وفعل مع فعل فاقبل    وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضا اطرد
وشاع في وصف على فعلانا او انثييه او على فعلانه    ومثله فعلانة والزمه في نحو طويل وطويلة تفي
وبفعول فعل نحو كبد يخص غالبا كذاك يطرد    في فعل اسما مطلق الفا وفعل له وللفعال فعلان حصل
وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما    وفعلا اسما وفعيلا وفعل غير معل العين فعلان شمل
ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا    وناب عنه افعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل
فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل    وحائض وصاهل وفاعله وشذ في الفارس مع ما ماثله

وبفعائل اجمعن فعالة  وشبهه ذا تاء او مزاله  وبالفعالي والفعالى جمعا  صحراء والعذراء والقيس اتبعا
واجعل فعالي لغير ذي نسب  جدد كالكرسي تتبع العرب  وبفعالل وشبهه انطقا  في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى
من غير ما مضى ومن خماسي  جرد الآخر انف بالقياس  والرابع الشبيه بالمزيد قد  يحذف دون ما به تم العدد
وزائد العادي الرباعي احذفه ما  لم يك لينا اثره اللذ ختما  والسين والتا من كمستدع ازل  اذ ببنا الجمع بقاهما مخل
والميم اولى من سواه بالبقا  والهمز واليا مثله ان سبقا  والياء لا الواو احذف ان جمعت ما  كحيزبون فهو حكم حتما
وخيروا في زائدي سرندى  وكل ما ضاهاه كالعلندى  فعيلا اجعل الثلاثي اذا  صغرته نحو قذي في قذا
فعيعل مع فعيعيل لما  فاق كجعل درهم دريهما  وما به لمنتهى الجمع وصل  به الى امثلة التصغير صل
وجائز تعويض يا قبل الطرف  ان كان بعض الاسم فيهما انحذف  وجائز على القياس كلما  خالف في البابين حكما رسما
لتلو يا التصغير من قبل علم  تانيث او مدته الفتح انحتم  كذاك ما مدة افعال سبق  او مد سكران وما به التحق
والف التانيث حيث مدا  وتاؤه منفصلين عدا  كذا المزيد آخرا للنسب  وعجز المضاف والمركب
وهكذا زيادتا فعلانا  من بعد اربع كزعفرانا  وقدر انفصال ما دل على  تثنية او جمع تصحيح جلا
والف التانيث ذو القصر متى  زاد على اربعة لن يثبتا  وعند تصغير حبارى خير  بين الحبيرى فادر والحبير
واردد لاصل ثانيا لينا قلب  فقيمة صير قويمة تصب  وشذ في عيد عييد وحتم  للجمع من ذا ما لتصغير علم
والالف الثاني المزيد يجعل  واوا كذا ما الاصل فيه يجهل  وكمل المنقوص في التصغير ما  لم يحو غير التاء ثالثا كما

ومن يرخم

ومن يرخم بصغير اكتفى  بالاصل كالعطيف يعني المعطفا  واختم بتا التانيث ما صغرت من  مؤنث عار ثلاثي كسن
ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس  كشجر وبقر وخمس  وشذ ترك دون لبس وندر  لحاق تا فيما ثلاثيا كثر
وصغروا شذوذا الذي التي  وذا مع الفروع منها تا وتي  ياء كيا الكرسي زادوا للنسب  وكل ما تليه كسره وجب
ومثله مما حواه احذف وتا  تانيث او مدته لا تثبتا  وان تكن تربع ذا ثان سكن  فقلبها واوا وحذفها حسن
لشبهها الملحق والاصلي ما  لها وللاصلي قلب يعتمى  والالف الجائز اربعا ازل  كذاك يا المنقوص خامسا عزل
والحذف في اليا رابعا احق من  قلب وحتم قلب ثالث يعن  واول ذا القلب انفتاحا وفعل  وفعل عينهما افتح وفعل
وقيل في المرمي مرموي  واختير في استعمالهم مرمي  ونحو حي فتح ثانيه يجب  واردده واوا ان يكن عنه قلب
وعلم التثنية احذف للنسب  ومثل ذا في جمع تصحيح وجب  وثالث من نحو طيب حذف  وشذ طائي مقولا بالالف
وفعلي في فعيلة التزم  وفعلي في فعيلة حتم  والحقوا معل لام عريا  من المثالين بما التا اوليا
وتموا ما كان كالطويلة  وهكذا ما كان كالجليلة  وهمز ذي مد ينال في النسب  ما كان في تثنية له انتسب
وانسب لصدر جملة وصدر ما  ركب مزجا ولثان تمما  اضافة مبدوءة بابن او اب  او ماله التعريف بالثاني وجب
فيما سوى هذا انسبن للاول  ما لم يخف لبس كعبد الاشهل  واجبر برد اللام ما منه حذف  جوازا ان لم يك رده الف
في جمعي التصحيح او في التثنية  وحق مجبور بهذي توفيه  وباخ اختا وبابن بنتا  الحق ويونس ابى حذف التا
وضاعف الثاني من ثنائي  ثانيه ذو لين كلا ولائي  وان يكن كشية ما الفا عدم  فجبره وفتح عينه التزم

والواحد اذكر ناسبا للجمع  ما لم يشابه واحدا بالوضع  ومع فاعل وفعال فعل  في نسب اغنى عن اليا فقبل
وغير ما اسلفته مقررا  على الذي ينقل منه اقتصرا  تنوينا اثر فتح اجعل الفا  وقفا وتلو غير فتح احذفا
واحذف لوقف في سوى اضطرار  صلة غير الفتح في الاضمار  واشبهت اذا منونا نصب  فالفا في الوقف نونها قلب
وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما  لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما  وغير ذي التنوين بالعكس وفي  نحو مر لزوم رد اليا اقتفي
وغير ها التانيث من محرك  سكنه او قف رائم التحرك  او اشم الضمة او قف مضعفا  ما ليس همزا او عليلا ان قفا
محركا وحركات انقلا  لساكن تحريكه لن يحظلا  ونقل فتح من سوى المهموز لا  يراه بصري وكوف نقلا
والنقل ان يعدم نظير ممتنع  وذاك في المهموز ليس يمتنع  في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل  ان لم يكن بساكن صح وصل
وقل ذا في جمع تصحيح وما  ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى  وقف بها السكت على الفعل المعل  بحذف آخر كاعط من سأل
وليس حتما في سوى ما كع او  كيع مجزوما فراع ما رعوا  وما في الاستفهام ان جرت حذف  الفها واولها الها ان تقف
وليس حتما في سوى ما انخفضا  باسم كقولك اقتضاء ما اقتضى  ووصل ذي الهاء اجز بكل ما  حرك تحريك بناء لزما
ووصلها بغير تحريك بنا  اديم شذ في المدام استحسنا  وربما اعطي لفظ الوصل ما  للوقف نثرا وفشا منتظما
الالف المبدل من يا في طرف  امل كذا الواقع منه اليا خلف  دون مزيد وشذوذ ولما  تليه ها التانيث ما الها عدما
وهكذا بدل عين الفعل ان  يؤل الى فلت كماضي خف ودن  كذاك تالي اليا والفصل اغتفر  بحرف او مع ها كجيبها ادر

كذاك ما

كذاك ما يليه كسر او يلي  تالي كسر او سكون قد ولي  كسرا وفصل الها كلا فصل يعد  فدرهماك من يمله لم يصد
وحرف الاستعلا يكف مظهرا  من كسر او يا وكذا تكف را  ان كان ما يكف بعد متصل  او بعد حرف او بحرفين فصل
كذا اذا قدم ما لم ينكسر  او يسكن اثر الكسر كالمطواع مر  وكف مستعل ورا ينكف  بكسر را كغارما لا اجفو
ولا تمل لسبب لم يتصل  والكف قد يوجبه ما ينفصل  وقد اما لوا لتناسب بلا  داع سواه كعمادا وتلا
ولا تمل ما لم ينل تمكنا  دون سماع غير ها وغيرنا  والفتح قبل كسر راء في طرف  امل كللايسر مل تكف الكلف
كذا الذي تليه ها التانيث في  وقف اذا ما كان غير الف  حرف وشبهه من الصرف بري  وما سواهما بتصريف حري
وليس ادنى من ثلاثي يرى  قابل تصريف سوى ما غيرا  ومنتهى اسم خمس ان تجردا  وان يزد فيه فما سبعا عدا
وغير آخر الثلاثي افتح وضم  واكسر وزد تسكين ثانيه تعم  وفعل اهمل والعكس يقل  لقصدهم تخصيص فعل بفعل
وافتح وضم واكسر الثاني من  فعل ثلاثي وزد نحو ضمن  ومنتهاه اربع ان جردا  وان يزد فيه فما ستا عدا
لاسم مجرد رباع فعلل  وفعلل وفعلل وفعلل  ومع فعل فعلل وان علا  فمع فعلل حوى فعللا
كذا فعلل وفعلل وما  غاير للزيد او النقص انتمى  والحرف ان يلزم فاصل والذي  لا يلزم الزائد مثل تا احتذي
بضمن فعل قابل الاصول في  وزن وزائد بلفظه اكتفي  وضاعف اللام اذا اصل بقي  كراء جعفر وقاف فستق
وان يك الزائد ضعف اصل  فاجعل له في الوزن ما للاصل  واحكم بتاصيل حروف سمسم  ونحوه والخلف في كلملم
فالف اكثر من اصلين  صاحب زائد بغير مين  واليا كذا والواو ان لم يقعا  كما هما في يؤيؤ ووعوعا

وهكذا همز وميم سبقا ثلثة تأصيلها تحققا
كذا الهمز آخر بعد الف اكثر من حرفين لفظها ردف
والنون في الآخر كالهمز وفي نحو غضنفر اصاله كفى
والتا في التانيث والمضارعة ونحو الاستفعال والمطاوعة
والها وقفا كلمه ولم تره واللام في الاشارة المشتهره
وامنع زيادة بلا قيد ثبت اذ لم تبين حجة كحظلت
للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدي به كاستثبتوا
وهو لفعل ماض احتوى على اكثر من اربعة نحو انجلى
والامر والمصدر منه وكذا امر الثلاثي كاخش وامض وانفذا
وفي اسم است ابن ابنم سمع واثنين وامرئ وتانيث تبع
وايمن همز ال كذا ويبدل مدا في الاستفهام او يسهل
احرف الابدال هدأت موطيا فابدل الهمزة من واو ويا
آخرا اثر الف زيد وفي فاعل ما اعل عينا ذا اقتفي
والمد زيد ثالثا في الواحد همزا يرى في مثل كالقلائد
كذاك ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل كجمع نيفا
وافتح ورد الهمز يا فيما اعل لاما وفي مثل هراوة جعل
واوا وهمزا اول الواوين رد في بدء غير شبه ووفي الاشد
ومدا ابدل ثاني الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر وائتمن
ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا وياء اثر كسر ينقلب
ذو الكسر مطلقا كذا وما يضم واوا اصر ما لم يكن لفظا اتم
فذاك ياء مطلقا جا وأؤم ونحوه وجهين في ثانيه ام
وياء اقلب الفا كسرا تلا او ياء تصغير بواو ذا افعلا
في آخر او قبل تا التانيث او زيادتي فعلان ذا ايضا راوا
في مصدر المعتل عينا والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول
وجمع ذي عين اعل او سكن فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن
وصححوا فعلة وفي فعل وجهان والاعلال اولى كالحيل
والواو لاما بعد فتح يا انقلب كالمعطيان يرضيان ووجب
ابدال واو بعد ضم من الف ويا كموقن بذا لها اعترف
ويكسر المضموم في جمع كما يقال هيم عند جمع اهيما
وواوا اثر الضم رد اليا متى الفي لام فعل او من قبل تا
كتاء بان من رمى كمقدره كذا اذا كسبعان صيره
وان تكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى
من لام فعلى اسما اتى الواو بدل ياء كتقوى غالبا جا ذا البدل
بالعكس جاء لام فعلى وصفا وكون قصوى نادرا لا يخفى
ان يسكن السابق من واو ويا واتصلا ومن عروض عريا
فياء الواو اقلبن مدغما وشذ معطى غير ما قد رسما
من واو او ياء بتحريك اصل الفا ابدل بعد فتح متصل
ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير اللام وهي لا يكف
اعلالها بساكن غير الف او ياء التشديد فيها قد الف
وصح عين فعل وفعلا ذا افعل كاغيد واحولا
وان يبن تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل
وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وعكس قد يحق
وعين ما آخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما
وقبل با اقلب ميما النون اذا كان مسكنا كمن بت انبذا
لساكن صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل كابن
ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام عللا
ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم
ومفعل صحح كالمفعال والف الافعال واستفعال
ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض
وما لافعال من الحذف ومن نقل فمفعول به ايضا قمن
نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر
وصحح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجودا
كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن
وشاع نحو نيم في نوم ونحو نيام شذوذه نمي
ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا
طاتا افتعال رد اثر مطبق في ادان وازدد وادكر دالا بقي
فا امر او مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد
وحذف همز افعل استمر في مضارع وبنيتي متصف
ظلت وظلت في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا
اول مثلين محركين في كلمة ادغم لا كمثل صفف
وذلل وكلل ولبب ولا كجسس ولا كاخصص ابي
ولا كهيلل وشذ في الل ونحوه فك بنقل فقبل
وحيي افكك وادغم دون حذر كذاك نحو تتجلى واستتر
وما بتاءين ابتدي قد يقتصر فيه على تا كتبين العبر
وفك حيث مدغم فيه سكن لكونه بمضمر الرفع اقترن
نحو حللت ما حللته وفي جزم وشبه الجزم تخيير قفي
وفك افعل في التعجب التزم والتزم الادغام ايضا في هلم
وما بجمعه عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل
احصى من الكافية الخلاصة كما اقتضى غنى بلا خصاصة
فاحمد الله مصليا على محمد خير نبي ارسلا
وآله الغر الكرام البررة وصحبه المنتخبين الخيرة

بسم الله الرحمن الرحيم لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون بسم الله الرحمن الرحيم اذا السماء انشقت واذنت لربها

الحسن الوجه الحسن الوجه الحسن الوجه حسن الوجه حسن الوجه حسن الوجه الحسن وجهه الحسن وجهه الحسن وجهه
صحيح احسن احسن قبيح احسن احسن احسن حسن ممتنع

حسن وجهه حسن وجهه حسن وجهه الحسن وجه الحسن وجها الحسن وجه حسن وجه حسن وجها حسن وجه
احسن حسن مختلف صحيح احسن ممتنع قبيح احسن احسن

الحسن وجه الاب الحسن وجه الاب الحسن وجه الاب حسن وجه الاب حسن وجه الاب حسن وجه الاب
صحيح احسن احسن قبيح احسن احسن

الحسن وجه غلامه الحسن وجه غلامه الحسن وجه غلامه حسن وجه غلامه حسن وجه غلامه حسن وجه غلامه
احسن حسن ممتنع احسن حسن مختلف

الحسن وجه اب الحسن وجه اب الحسن وجه اب حسن وجه اب حسن وجه اب حسن وجه اب
صحيح احسن ممتنع قبيح احسن احسن

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحیم هذا کتاب کبری من کلام سید شریف

بدانکه آدمی را قوتیست مدرکه که منتقش میکردد در وی صور اشیاء چنانکه

در آینه لیکن در آینه حاصل نشود مگر صور محسوسات و در قوه مدرکه

انسانی که انرا ذهن خوانند حاصل میشود صور محسوسات ومعقولات

ومحسوس آنست که بیکی از حواس پنجگانه ظاهره که ان باصره وسامعه وشامه

وذائقه ولامسه است مدرک شود ومعقول انست که باینها مدرک نشود

وهر صورتی که در قوه مدرکه انسان که اورا ذهن کویند حاصل شود یا تصور

باشد یا تصدیق زیراکه ان صورت حاصله اکر نسبت چیزیست بچیزی بایجاب

چنانکه زید کاتب است یا بسلب چنانکه زید کاتب نیست این را تصدیق خوانند

واکر ان صورت غیر نسبت صوره مذکوره است انرا تصور خوانند پس علم که عبارت

از ادراک منحصر میشود در تصور وتصدیق **فصل** بعد از این معلوم شود

که نسبت چیزی بچیزی خواه بایجاب وخواه بسلب بر سه وجه باشد یکی حملی چنانکه

معلوم شد **فصل** دوم اتصالی چنانکه اکر کوئی اکر افتاب بر امده روز باشد یا کوئی نیست چنین

که افتاب بر امده باشد **فصل** سیم انفصالی ست چنانکه کوئی این عدد زوج باشد یا فرد

یا کوئی نیست چنین که این شخص یا حیوان باشد یا انسان پس ادراک نسبت حملی و

اتصالی وانفصالی بایجاب وسلب تصدیق باشد وانرا نیز حکم خوانند وادراک ماورای

اینها تصور باشد وچون تصدیق ادراک نسبت چیزی بچیزی باشد بایجاب وسلب

ناچار باشد انرا از سه تصور یکی تصور منسوب الیه که انرا محکوم علیه خوانند دوم

تصور منسوب به که انرا محکوم به خوانند سیم تصور نسبت بین بین که انرا نسبت

حکمیه مثلا در تصدیق بانکه زید قائم است ناچار باشد انرا از سه تصور یکی تصور

زید که محکوم علیه است واز تصور قائم که محکوم به است واز تصور میان زید

قائم است که ان نسبت حکمیه ست تا بعد از ان ادراک ان نسبت بر وجه ایجاب

یا سلب حاصل شود پس هر تصدیق موقوف بر تصور محکوم علیه وتصور محکوم به

وتصور نسبت حکمیه لیکن هیچکدام از این تصورات ثلثه نزد اهل تحقیق جزو

تصدیق نیستند بلکه شرطاند **فصل** بدانکه تصور بر دو قسم است یکی انکه در حصول وی

احتیاج نباشد بنظری وفکری چون تصور حرارت وبرودت وسیاهی وسفیدی وماننده

ان واین قسم تصور را ضروری وبدیهی خوانند دوم انکه در حصول وی احتیاج باشد

بنظری وفکری چون تصور روح وملک وجن وامثال ان واین را قسم نظری وکسبی

خوانند وبر همین قیاس تصدیق نیز بر دو قسم است یکی تصدیق ضروری که محتاج

نباشد بنظری چون تصدیق بانکه افتاب روشن است واتش کرم است و نظایر

ان دوم نظری که محتاج باشد بنظری وفکری چون تصدیق بانکه صانع موجود است وعالم

حادث است وغیر ان **فصل** بدانکه تصور نظری را از تصور ضروری وتصدیق

نظری را از تصدیق ضروری حاصل میتوان کرد بطریق نظر وان عبارتست از ترتیب

تصورات یا تصدیقات حاصله بروجهی که ادا کند بحصول تصوری یا تصدیقی که حاصل

نبوده باشد چنانکه تصور حیوان را با تصور ناطق جمع کنی وکوئی حیوان ناطق که

از انجا تصور انسان که حاصل نبوده باشد حاصل شود چنانکه تصدیق بانکه

عالم متغیر است یا تصدیق بانکه هرچه متغیر است حادث است از انجا تصدیق بانکه

عالم حادث است حاصل شود **فصل** امتیاز آدمی از دیگر حیوانات بانست که وی

مجهولات را کسب میتواند کرد بطریق نظر وفکر بخلاف سایر حیوانات پس بر همه کس

لازم است

لازم است که طریق صحت وفساد انرا بشناسند تا چون خواهد که مجهول تصوری یا تصدیقی

را از معلومات تصوری یا تصدیقی بر وجه صواب حاصل کند تواند مکر کسانی که من

عند الله مؤید اند بنفوس قدسیه که ایشان در دانستن چیزها احتیاج بنظر نباشد

**فصل** بدانکه در عرف علما این فن ان تصورات مرتبه که موصل شوند بتصوری یکی معرف

وقول شارح خوانند وان تصدیقات مرتبه را که موصل شوند بتصدیقی دلیل وحجت

خوانند پس مقصود در این فن دانستن معرف وحجت است وشک نیست که معرف وحجت

فی الحقیقه معانی اند نه الفاظ مثلا معرف انسان معنی حیوان ناطق است نه لفظ وحجت حدوث

عالم معانی ان قضایای مذکوره ست نه الفاظ ان پس صاحب این فن را بالذات احتیاج

بالفاظ نیست لیکن چون تفهیم وتفهم معانی بالفاظ وعبارات است از این جهت واجب شود

بروی که نظر کند در حال الفاظ باعتبارات دلالات او بر معانی **فصل** دلالت بودن

شیئیست بحیثیتی که از علم بوی علم بشیء دیگر لازم آید پس شیء اول را دال کویند وثانی

را مدلول ووضع تخصیص شیئیست بشیء دیکر بروجهی که از علم بشیء اول حاصل شود

علم بشیء ثانی پس علم بوضع سببی است از اسباب دلالت واقسام دلالت بحکم

استقراء سه است اول دلالت وضعیه که وضع در وی مدخل است وان در الفاظ

می باشد چون دلالت لفظ زید بر ذات وی ودر غیر الفاظ باشد چون دلالت خطوط

عقود

مسموعه واشارات ونصب برمعنا که از ایشان مفهوم کرده دویم دلالت عقلیه که

بمقتضاء عقلست واین نیز در الفاظ باشد چون دلالت لفظ دیز که مسموع از

وراء جدار بر وجود لافظه ودر غیر الفاظ چون دلالت مصنوع بر صانع سیم

دلالت طبیعیه که بمقتضاء طبع باشد واین در الفاظ یافت شود چون دلالت

کردن اح اح بر درد سینه ودر غیر الفاظ باشد چون دلالت کردن سرخی بر خجل و

شرمندکی وصفره بر خوف وترس فصل بدانکه انچه از دلالت معتبرست دلالت لفظیه

وضعیه زیراکه افاده واستفاده معانی از الفاظ عبارت در معتاد باین طریقست

واین دلالت منحصرست بر مطابقه وتضمن والتزام ومطابقه دلالت لفظ است

بر تمام معنی موضوع له اوست چون دلالت لفظ انسان بر معنی حیوان ناطق وهم

چنین تضمن دلالت لفظ است بر جزء معنی موضوع له خود از انجهت که جزء معنی

موضوع له اوست چون دلالت لفظ انسان بر معنی حیوان تنها یا بر معنی ناطق تنها

والتزام دلالت لفظ است بر خارج معنی موضوع له از این جهت که خارج معنی موضوع له

اوست چون دلالت لفظ انسان بر معنی قبول علم وصنعت وکتابت فصل

پوشیده نیست که لفظ بر تمام موضوع له خود بمجرد وضع دلالت کند بواسطه وبر جزء

موضوع له خود دلالت کند بواسطه انکه فهم کل بی فهم جزء ممکن نیست لیکن دلالت لفظ

بر خارج معنی موضوع له خود محتاج است بلزوم ان خارج ومعنی موضوع له در ذهن

باینمعنی که ان خارج بحیثیتی باشد که هرگاه موضوع له در ذهن حاصل شود ان خارج

نیز در ذهن حاصل شود که اگر خارج چنین نباشد ان لفظ دلالت دائمی کلی نباشد وپیش

اصحاب این فن دلالت کلی دائمی معتبرست واما پیش علماء اصول ومعانی بیان دلالت فی

الجمله کافی است پس لزوم عقلی پیش ایشان شرط نباشد بلکه لزوم فی الجمله پسندیده است فصل سیم

هرگاه موضوع له لفظ بسیط باشد یعنی ورا جزء نباشد واورا لازم ذهنی نباشد دلالت

مطابقه باشد پس بی تضمن والتزام لیکن دلالت تضمن والتزام بی مطابقه صورت نبندد

واگر موضوع له لفظ بسیط باشد واورا لازم ذهنی باشد دلالت التزام باشد بی تضمن

واگر موضوع له لفظ مرکب باشد واورا لازم ذهنی نباشد دلالت مطابقه وتضمن باشد بی التزام

اما لفظ چون در موضوع له خود استعمال کنند این را حقیقت خوانند وچون در جزء موضوع له

یا خارج موضوع له خود استعمال کنند مجاز خوانند وانجا احتیاج بقرینه باشد فصل

هرگاه لفظ را یک موضوع له باشد مفرد گویند واگر زیاده باشد مشترک گویند ان لفظ

در هر معنی محتاج بقرینه باشد چون لفظ عین واگر دو لفظ از برای یک معنی موضوع باشد

ان را مترادفان گویند چون انسان وبشر واگر هر یکی را موضوع له خوص از استبانیان گویند

چون انسان وفرس فصل لفظ دال بر معنی بمطابقه بر دو قسم است مرکب ومفرد مرکب

ان باشد که جزء لفظ وی دلالت بر جزء معنی مقصود کند ودلالتش مقصود باشد

چون رامی الحجاره ومفرد انست که این چنین نباشد واین چهار قسم است اول انکه جزء

ندارد اصلا چون همزه استفهام دویم انکه جزء دارد ولیکن ان جزء دلالت ندارد

اصلا چون اجزای زید سیم انکه جزء دارد وان جزء دلالت دارد لیکن دلالت

بر جزء معنی مقصود ندارد چون عبدالله در حالت علمیت چهارم

انکه جزء دارد وان جزء وی دلالت بر جزء معنی مقصود دارد لیکن ان دلالت

جزء مقصود نباشد چون حیوان ناطق که علم شخص انسانی باشد فصل

لفظ مفرد بر سه قسم است اسم وکلمه وادات زیراکه معنی مفرد اگر تمام نیست

یعنی صلاحیت ندارد که محکوم علیه شود یا محکوم به او را در این فن ادات

خوانند ودر نحو حرف خوانند واگر معنی او تمام است خالی از ان نیست که صلاحیت

این دارد که محکوم علیه شود یا نه اگر ندارد ان را کلمه گویند ودر نحو فعل گویند

واگر صلاحیت دارد او را اسم خوانند فصل لفظ مرکب بر دو قسم است تام وغیر

تام تام انست که بروی سکوت صحیح باشد یعنی چون متکلم در انجا سکوت کند مخاطب را

انتظاری نباشد انچنان انتظاری که محکوم علیه باشد بی محکوم به باشد یا محکوم به

باشد بی محکوم

باشد بی محکوم علیه ومرکب تام اگر فی نفسه محتمل صدق وکذب باشد ان را خبر وقضیه خوانند

واین محتمل عمده واصل است در باب تصدیقات واگر محتمل نباشد ان را انشا خوانند

دلالت کند بالذات بر طلب چون امر ونهی واستفهام ونحوه دلالت نکند چون تمنی

وترجی وتعجب ونداء وماننده ان واین قسم یعنی انشاء در محاورات معتبرست

وغیر تام انست که بروی سکوت صحیح نباشد وان منقسم میشود بترکیب تقییدی

که ثانی در وی قید اول باشد ونحوه باضافه چون غلام زید ونحوه بوصف چون

حیوان ناطق واین عمده است در باب تصورات وترکیب غیر تقییدی که ثانی قید

اول نباشد چون فی الدار خمسه عشر فصل ادراک معانی الفاظ مفرده وادراک

معانی مرکبات غیر تامه وادراک معانی مرکبات تامه انشائیه مجموع تصور باشد وادراک

معنی خبر وقضیه تصدیق باشد اینست مباحث الفاظ چنانکه مناسب اینمقامست

وچون تصدیق موقوف بر تصورست از این جهت بیان احوال تصورات مقدم داشتیم

فصل هرچه در ذهن تصور شود اگر نفس تصور وی مانع از وقوع شرکت باشد

بین کثیرین او را جزئی حقیقی خوانند چون ذات زید واگر نفس تصور وی مانع نباشد

از وقوع شرکت بین کثیرین ان را کلی خوانند چون انسان وهر یکی از این کثیرین را فرد ان کلی

وجزئی اضافی او را خوانند وجزئی اضافی شاید جزئی حقیقی باشد چون زید قیاس با انسان

وشاید که کلی باشد فی نفسه لیکن جزئی اضافی کلی دیگری باشد چون انسان قیاس بحیوان

وحیوان قیاس بجسم نامی فصل کلی را چون قیاس کنیم با حقیقت افراد خود یا عین
حقیقت افراد خود باشد یا جزء حقیقت افراد یا خارج افراد باشد انکه حقیقت
افراد باشد نوع حقیقی خوانند چون انسان که تمام حقیقت ماهیت زید عمرو بکر
وخالد است وایشان را از یکدیگر امتیاز نیست الا بعوارض مشخصه معینه که در
ماهیت وحقیقت ایشان مدخل ندارد وچون نوع حقیقی تمام ماهیت افراد
خود است افراد وی متفق الحقیقه باشد هرگاه که از فرد وی یا از افراد وی بما
هو سؤال کنند ان نوع در جواب مقول شود پس نوع کلیست که مقول شود
بر امور متفقه الحقایق در جواب ما هو مثلا هرگاه گویند ما زید وعمرو بکر
جواب انسان باشد وانکه جزء حقیقت افراد باشد انرا ذاتی گویند وان منحصر در جنس
وفصل است زیرا که ان جزء حقیقت افراد اگر تمام مشترک باشد میان ان حقیقت
وحقیقت دیگر انرا جنس خوانند ومراد بتمام مشترک انست که میان ان دو حقیقت
هیچ جزء مشترک خارج از ان نباشد چون حیوان که مشترکست میان حقیقت انسان
وحقیقت فرس زیرا که انسان وفرس مشترکند در ذاتیات بسیار چون جوهر
قابل ابعاد ونامی وحساس ومتحرک بالاراده وحیوان عبارت از این مجموع است
چون جنس که تمام مشترکات میان امور مختلفه الحقایق بما هو سؤال کنند
در جواب

در جواب مقول شود پس هرگاه از انسان وفرس سؤال کند جواب حیوان باشد زیرا
که سؤال از تمام حقیقت مشترک است وان حیوانست واگر از انسان تنها سؤال کنند از تمام
حقیقه مختص ان باشد وحیوان در جواب نشاید بلکه جواب حیوان ناطق باشد
وازینجا معلوم که جنس کلیست که مقول شود بر امور مختلف الحقایق در جواب ما هو
وشاید که یک حقیقه را اجناس متعدده باشد بعضی فوق وبعضی چون حیوان
که جنس انسانست وفوق او جسم نامیست وفوق جسم نامی جسم مطلق است وج
وان جنس که جواب از جمیع مشارکات در ان جنس واقع شود انرا جنس قریب چون
حیوان که هرچه با انسان در حیوانیت متشارکست چون او را با انسان در سؤال
بما هو جمع کنی جواب حیوان باشد وان جنس که در جواب از جمیع مشارکات واقع
نشود انرا بعید خوانند چون جسم نامیست که مشترک میان انسان وحیوانات ونباتات
لیکن در جواب از انسان با حیوانات مقول نمی شود هر جنس که جواب از جمیع
مشارکات در وی دو باشد بعید بیک مرتبه باشد چون جسم نامی واگر جواب
سه باشد بعید بدو مرتبه باشد چون جسم مطلق واگر جواب چهار مرتبه باشد بعید به
مرتبه باشد چون جوهر وعلی هذا القیاس وابعد اجناس را جنس عالی خوانند چون
جوهر در مثال مذکور واقرب را جنس سافل خوانند چون حیوان بر این مثال
وانچه میان جنس عالی وسافل باشد انرا اجناس متوسطه خوانند چون جسم نامی وجسم

۱

در این مثال اینست بیان او جزء که تمام مشترکست واگر جزء حقیقت افراد تمام مشترک نباشد
انرا فصل خوانند زیرا که ان جزء حقیقت را تمییز کند از غیر تمییز جوهری خواه ان جزء
مشترک نباشد اصلا چون ناطق که مخصوص است بحقیقت افراد انسان پس
حقیقت را از ماهیات تمییز کند وانرا فصل قریب خوانند وخواه مشترک باشد اما
تمام مشترک نباشد که وی نیز تمییز حقیقت شود از بعضی ماهیات چون حساس
واین فصل را بعید خوانند بالجمله تمییز است جوهری پس او کلی باشد که در جواب
ای شیء هو فی جوهره مقول شود وبدانکه نوع را معنی دیگر هست که انرا نوع اضافی
خوانند وان ماهیه است که جنس مقول شود بروی وبر ماهیه دیگر در جواب
ما هو چون انسان که مقول شود بروی وبر فرس حیوان در جواب ما هو و
نوع اضافی شاید که نوع حقیقی باشد چنانکه گفتیم وشاید که نباشد چون حیوان
که نوع اضافی جسم نامیست وجسم نامی که نوع اضافی جسم مطلق است وجسم مطلق که
نوع اضافی جوهر است اما ان کلی که از حقیقت افراد خارج است اگر مخصوص بیک
حقیقه باشد انرا خاصه خوانند واو حقیقت را تمییز کند از غیر تمییز عرضی پس ان
کلی باشد که مقول شود در جواب ای شیء هو فی عرضه چون ضاحک نسبت
با انسان واگر مشترک باشد میان دو حقیقت یا بیشتر انرا عرض عام خوانند چنانکه
ما شئ مشترک

ما شئ مشترک است میان حیوانات پس کلیات منحصر شد بر پنج نوع جنس وفصل وخاصه
وعرض عام فصل معرف بر چهار قسم است اول حد تام واو مرکب باشد از جنس
قریب وفصل قریب چون حیوان ناطق در تعریف انسان دوم حد ناقص
واو مرکب باشد از جنس بعید وفصل قریب چون جسم نامی ناطق یا جسم
ناطق در تعریف انسان سیم رسم تام واو مرکب باشد از جنس قریب وخاصه
چون حیوان ضاحک در تعریف انسان چهارم رسم ناقص وان مرکب باشد
از جنس بعید وخاصه چون جسم نامی ضاحک یا جسم ضاحک یا جوهر ضاحک
در تعریف انسان وشاید که رسم ناقص مرکب باشد از عرض عام وخاصه
چون موجود ضاحک در تعریف انسان وپیش اهل اصول وعربیت معرف
را بجمیع اقسام حد شرح خوانند فصل در تعریفات استعمال الفاظ غرایب
ومشترکه جایز نباشد مگر وقتی که قرینه واضحه باشد فصل بدانکه دانستن
حقایق اشیاء موجوده چون انسان وفرس ومانندان وتمیز کردن میان
اجناس وفصول ان حقایق ومیان اعراض عامه وخواص انها در غایت
اشکالست اما دانستن مفهومات اصطلاحیه وتمیز کردن میان اجناس
واعراض عامه ومیان فصول وخواص انها آسانست چون مفهوم اسم وفعل وحرف
ومعرب ومنصرف ومانندان فصل چون فارغ شدیم از مباحث تصورات

شروع کردیم در بیان تصدیقات هم چنانکه در تحصیل تصورات نظریه محتاج بودیم
بدو چیز یکی بیان موصل تصور و آن قول شارح است باقسام خود و دیگر بیان کلیات
خمس که قول شارح ازان مرکب شود در تحصیل تصدیقات نظریه هم محتاج
بدو چیز یکی بیان موصل بدو چیز تصدیق که ان حجت است باقسام خود و دیگر
بیان قضایا که حجت ازان مرکب شود ناچار است که مباحث قضایا مقدم باشد
پس میگوییم که قضیه قولیست که صحیح باشد تصدیق و تکذیب قائل وی و قضیه بحسب
معنی مرکب باشد از چهار چیز محکوم علیه و محکوم به و نسبت حکمیه و حکم بایجاب
یا بسلب و فرق میان نسبت حکمیه و حکم در صورت شک ظاهر میشود که انجا
نسبت حکمیه هست و حکم نیست زیراکه شک در وی هست و حکم در وی نیست
و قضیه بر سه قسم است حملیه و شرطیه متصله و شرطیه منفصله زیراکه
محکوم علیه و محکوم به در قضیه اگر مفرد باشد یا در حکم مفرد انرا قضیه حملیه
خوانند خواه موجبه چون زید قائم است و خواه سالبه چون زید قائم نیست و اگر مفرد
نباشد یا در حکم مفرد نباشد ان قضیه را شرطیه خوانند پس اگر حکم باتصال است
ان قضیه شرطیه متصله خوانند خواه موجبه چنانکه گویی اگر افتاب طالع باشد
روز موجود است خواه سالبه چنانکه گویی نیست چنین که اگر افتاب طالع باشد
شب موجود باشد چنانکه اگر حکم بانفصال است ان قضیه را شرطیه منفصله
خوانند خواه موجبه چنانکه گویی این عدد یا زوج باشد یا فرد خواه سالبه چنانکه گویی
نیست که این

نیست این عدد یا زوج باشد یا مرکب از واحد **فصل** اطلاق حملیه و متصله
و منفصله بر موجبات ظاهر است و بر سوالب بواسطه مناسبت با موجبات
در اطراف **فصل** محکوم علیه را در قضیه حملیه موضوع خوانند و محکوم به را
محمول خوانند و ان لفظ که دلالت کند بر حکم و نسبت حکمیه معا او را رابطه خوانند
چون لفظ هو در زید هو قائم و لفظ است که در زید قائم است و حرکت کسره در
زید دبیر و بالجمله هرچه دلالت کند بر رابطه میان موضوع و محمول ان را رابطه
و در قضیه شرطیه محکوم علیه را مقدم خوانند و محکوم به را تالی خوانند
**فصل** موضوع در قضیه حملیه اگر جزء حقیقی باشد ان قضیه را مخصوصه
خوانند چون زید نویسنده است و زید نویسنده نیست و اگر کلی باشد پس اگر
بیان کمیه افراد نکرده انرا قضیه مهمله خوانند چون انسان نویسنده است و انسان
نویسنده نیست و اگر بیان کمیه افراد کرده انرا قضیه محصوره خوانند این
چهار قسم باشد موجبه کلیه و سالبه کلیه موجبه جزئیه و سالبه جزئیه
**فصل** قضیه مخصوصه در علوم معتبر نیست و قضیه مهمله در قوت محصوره
جزئیه است پس قضایا معتبره در علوم محصورات اربع است **فصل**
حرف سلب چون در قضیه جزء محمول شود ان قضیه را معدوله خوانند چون زید
نانویسنده و اگر جزء نشود انرا محصله خوانند چون زید نویسنده نیست

نسبت محمول با موضوع خواه بایجاب و خواه بسلب شاید که ضروری باشد یعنی مستحیل الانفکاک
باشد و انرا قضیه ضروریه خوانند چون کل انسان حیوان بالضروره و لا شیء من الانسان
بحجر بالضروره و شاید که بسلب ضروره باشد از هر دو طرف و انرا ممکنه خاصه
خوانند چون کل انسان کاتب بالامکان الخاص و لا شیء من الانسان بکاتب بالامکان
الخاص الموجبه و سالبه را معنی یکیست یعنی ثبوت کتابت و سلب کتابت هیچکدام از انسان
ضرور نیست و یا از یک طرف که ان طرف مخالف حکم است و انرا ممکنه عامه خوانند
چون کل انسان کاتب بالامکان العام یعنی سلب کتابت از انسان ضرور نیست
و چون لا شیء من الانسان بکاتب بالامکان العام یعنی ثبوت کتابت انسان را ضرور
نیست و شاید که بدوام باشد یعنی همیشگی باعتبار ضرورت و انرا قضیه دائمه
خوانند چون کل فلک متحرک دائما و شاید که مشروط بشرط باشد مثلا کل کاتب
متحرک الاصابع ما دام کاتبا و شاید که بالفعل باشد یعنی فی الجمله و انرا مطلقه
خوانند چون انسان کاتب است بالفعل **فصل** عکس قضیه حملیه ان باشد
که موضوع را محمول سازی و محمول را موضوع بر وجهی که ایجاب و سلب و صدق
و کذب اصل محفوظ باشد پس موجبه کلیه بموجبه جزئیه منعکس
شود مثلا هرگاه که کل انسان حیوان صادق باشد عکس او بعض الحیوان انسان صادق
باشد و هم چنین موجبه جزئیه بموجبه جزئی منعکس شود مثلا هرگاه که بعض الحیوان
که بعض الانسان حیوان صادق

بعض الحیوان انسان صادق شود بعض الانسان حیوان صادق گردد زیراکه محمول
و موضوع باهم متلاقی شده اند در ذات موضوع و شاید که محمول اعم باشد پس در عکس کلی صادق
نباشد و سالبه کلیه کنفسها منعکس شود مثلا هرگاه که لا شیء من الانسان بحجر صادق
شود لا شیء من الحجر بانسان صادق شود سالبه جزئیه عکس ندارد زیراکه لیس بعض الحیوان
بانسان صادق است در عکس وی لیس بعض الانسان بحیوان صادق نیست **فصل** نقیض
قضیه قضیه دیگر باشد که با وی در سلب و ایجاب و کلیه و جزئیه مخالف باشد بحیثیتی
که صدق هریک لذاته مستلزم کذب دیگری باشد و کذب هریک لذاته مستلزم صدق دیگری
باشد پس نقیض موجبه کلیه سالبه جزئیه باشد و نقیض سالبه کلیه موجبه جزئیه
باشد **فصل** قضیه متصله لزومیه باشد اگر اتصال یا سلب اتصال ضروری باشد چنانکه
و اتفاقیه باشد اگر اتصال و سلب اتصال ضروری نباشد و قضیه منفصله حقیقیه اگر
انفصال در وجود و عدم است چون این عدد یا زوج باشد یا فرد یعنی هر دو مجتمع نشوند و
مرتفع نشوند یا مانعة الجمع باشد اگر انفصال در وجود است چنانکه گویی این چیز یا
شجر باشد یا حجر یعنی هر دو مجتمع نشود لیکن ارتفاع شاید یا مانعة الخلو باشد اگر
انفصال در عدم باشد چنانکه گویی زید در دریاست یا غرق نمیشود یعنی هر دو مرتفع
نشود لیکن اجتماع شاید **فصل** تناقض و عکس در شرطیات بر قیاس حملیات معلوم شود

**فصل** حجة بر سه قسم است یکی قیاس که آن استدلالست از حال کلی بر حال جزئی چنانکه کوئی کل انسان حیوان و کل حیوان جسم فکل انسان جسم پس استدلال شد از حال حیوان که کلیست بحال جزئی که انسانست دوم استقرا که استدلالست از حال جزئیات بر حال کلی چنانکه کوئی هر یک از انسان و طیور و بهائم فک اسفل می جنبانند در حال مضغ پس جمیع حیوان چنین باشد پس استدلال کردی بحال جزئیات حیوان که انسان و طیور و بهائم است بر حال که کلی است سیم تمثیل و این استدلالست از حال جزئی بر جزئی دیکر چنانکه کوئی نبیذ حرام است بنا بر آنکه خمر حرام است و هر دو چیز مسکر اند فصل استقرا و تمثیل مفید ظن باشد و قیاس مفید یقین پس عمده در باب تحصیل تصدیقات قیاس است و آن عبارتست از قول مؤلف از قضایا که لازم آید از ذات وی قول دیکر چنانکه کوئی عالم متغیر است و هر چه متغیر است حادث است پس عالم حادث باشد و قیاس نیز بر دو قسم است یکی اقترانی که در وی نتیجه یا نقیض نتیجه بالفعل مذکور نباشد چنانکه مذکور شد دوم استثنائی که در وی نتیجه یا نقیض نتیجه بالفعل مذکور باشد چنانکه کوئی که اکر آدمی باشد حیوان باشد لیکن آدمی است پس حیوان باشد لیکن حیوان نیست پس آدمی نیست **فصل** قیاس اقترانی حملی باشد یعنی قیاس مرکب از حملیات صرف و غیر حملی باشد و قسم اول ظاهر

ظاهر است پس بر وی اقتصار کنیم و این بر چهار نوع است زیرا که نسبت محمول و موضوع چون مجهول باشد احتیاج افتد بمتوسطی که او را با هر دو طرف نسبتی باشد تا بواسطه وی نسبت محمول و موضوع معلوم شود و آن را اوسط خوانند چنانکه موضوع مطلوب را اصغر خوانند و محمول وی را اکبر خوانند و حد اوسط اکر محمول شود اصغر را و موضوع شود اکبر را شکل اول خوانند و اکر عکس این باشد آن شکل رابع خوانند و اکر محمول شود هر دو را شکل ثالث خوانند اوسط اکر حمل یافت در بر صغری و باز وضع بکبری کرفت شکل نخستین شمار حمل بهر دو دوم وضع بهر دو سیم عکس نخستین بکیر رابع اشکال دار **فصل** شکل اول را شرطست که صغرای وی یعنی قضیه مشتمل بر اصغر موجبه باشد تا اصغر در اوسط مندرج شود و کبری وی یعنی قضیه مشتمل بر اکبر کلیه باشد تا حکم از اوسط متعدی باشد باصغر یقین پس صغرای شکل اول موجبه باشد و کبری وی کلیه باشد ضروب نتیجه وی منحصر است در چهار اول موجبتین کلیتین نتیجه موجبه کلیه دهد موجبه جزئیه صغری با موجبه کلیه کبری نتیجه موجبه جزئی دهد موجبه کلیه صغری با سالبه کلیه کبری نتیجه سالبه کلی دهد موجبه جزئیه صغری با سالبه کلیه کبری نتیجه سالبه جزئی دهد پس شکل اول منتج محصورات اربع باشد و شرط شکل ثانی آنست که مقدمتین وی مختلف باشد بایجاب و سلب یعنی یکی موجبه باشد و یکی سالبه و کبری وی کلی باشد و ضروب منتج این شکل نیز چهار است اول موجبه کلیه صغری و سالبه کلیه کبری چنانکه همه ج ب است و هیچ از ا ب نیست پس هیچ از ج ا نیست و عکس این چنانکه هیچ از ج ب نیست و همه ا ب است پس هیچ از ج ا نباشد موجبه جزئی صغری و سالبه کلی کبری نتیجه سالبه جزئی چنانکه بعضی ج ب است سالبه جزئی صغری و موجبه کلی کبری نتیجه سالبه جزئی چنانکه بعض از ج ب نیست و همه ا ب است پس بعضی از ج ا نیست پس نتیجه شکل ثانی نیست الا سالبه کلیه اما جزئیه و شرط شکل ثالث آنست که صغری وی موجبه باشد و یکی از مقدمتین وی کلی باشد و ضروب منتج وی شش است سه منتج ایجاب جزئی است موجبتین و کلیتین چنانکه همه ب ج است و همه ب ا است دوم موجبه جزئیه صغری و موجبه کلیه کبری چنانکه بعض چنانکه بعضی ب ج است و همه ب ا است صغری موجبه کلیه و کبری موجبه جزئیه چنانکه همه ب ج است و بعضی ب ا است و نتیجه این هر سه ضرب اینست که بعضی ج ا است و آن سه که منتج سلب جزئی است اول موجبه کلیه صغری و سالبه کلیه کبری چنانکه همه ب ج است و هیچ ب ا نیست موجبه جزئیه صغری و سالبه کلیه کبری چنانکه بعضی ب ج است و هیچ از ب ا نیست موجبه کلیه صغری و سالبه جزئیه کبری چنانکه کوئی همه ب ج است و بعضی ب ا نیست نتیجه این هر سه ضرب

این هر سه ضرب اینست که بعضی ج ا نیست و شکل رابع بعید است از طبع پس آن را رها کردیم اما قیاس استثنائی بر دو قسم است یکی اتصالی و دوم انفصالی اتصالی آنست که مرکب باشد از متصله لزومیه با وضع مقدم و آن نتیجه وضع تالی باشد چنانکه کوئی اکر این جسم انسان باشد حیوان باشد لیکن او انسان است پس او حیوان باشد یا مرکب باشد از متصله لزومیه و رفع تالی و آن نتیجه رفع مقدم باشد چنانکه کوئی در مثال مذکور لیکن او حیوان نیست پس انسان نباشد و اما انفصالی مرکب باشد از منفصله حقیقیه با وضع احد الجزئین و آن را نتیجه رفع آن جزء دیکر یا با رفع احد الجزئین و آن نتیجه وضع جزء دیکر باشد پس او را چهار نتیجه باشد چنانکه کوئی این عدد یا زوج است یا فرد لیکن زوج است پس فرد نباشد لیکن فرد است پس زوج نباشد لیکن زوج نیست پس فرد لیکن فرد نیست پس زوج لیکن فرد نیست پس فرد باشد یا مرکب باشد از منفصله مانع الجمع با وضع احد الجزئین و آن نتیجه رفع جزء دیکر باشد پس او را نتیجه دواست چنانکه کوئی این جسم یا شجر است یا حجر لیکن شجر است پس حجر نیست لاکن حجر است پس شجر نیست و یا مرکب باشد از منفصله مانع الخلو با رفع احد الجزئین و آن نتیجه وضع جزء دیکر باشد پس نتیجه او را نیز دو است چنانکه کوئی این جسم یا لا شجر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله افتتح بحمد الله بعد البسملة ابتداء بخير الكلام واقتداء بحديث خير الانام

عليه وآله الصلوة والسلام فان قلت حديث الابتداء مروى في كل من التسمية والتحميد فكيف التوفيق قلت الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي وفي حديث التحميد على الاضافي وعلى العرفي اوفى كليهما على العرفي

والحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان او غيرها والله علم على الاصح للذات الواجب المستجمع لجميع صفات الكمال ولدلالته على هذا الاستجماع صار

فى قوة ان يقال الحمد مطلقا منحصر فى حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمالات من حيث هو كذلك فكانه كدعوى الشيء ببينة وبرهان ولا يخفى لطفه قوله الذى هدانا

الهداية قيل هى الدلالة الموصلة اى الايصال الى المط وقيل هى اراءة الطريق الموصل الى المطلوب والفرق بين المعنيين ان الاول يستلزم الوصول الى المط بخلاف الثانى فان الدلالة على ما يوصل الى المط

لا يلزم ان يكون موصلة الى ما يوصل فكيف الى المط والاول منقوض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى اذ لا يتصور الضلال بعد الوصول الى الحق والثانى منقوض بقوله تعالى انك لا تهدى من احببت فان النبى صلعم كان شانه اراءة الطريق والذى يفهم من كلام المص رحمه الله عليه فى حاشية الكشاف هو ان الهداية لفظ مشترك بين هذين المعنيين وح يظهر اندفاع كلا النقضين ويرتفع الخلاف من البين وحصول كلام المص فى تلك الحاشية ان الهداية يتعدى الى مفعوله الثانى تارة بنفسه نحو اهدنا الصراط المستقيم وتارة بالى نحو والله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم وتارة باللام نحو ان هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم ثم معناها على الاستعمال الاول هو الايصال وعلى الثانيين اراءة الطريق قوله سواء الطريق اى وسط الذى يفضى سالكه الى المط البتة وهذا كما يعبر عن الطريق المستوى والصراط المستقيم اذ هما متلازمان وهذا مراد من فسره بالطريق المستوى والصراط المستقيم ثم المراد به اما نفس الامر عموما او خصوص ملة الاسلام والاول الحصول البراهين الظاهرة بالقياس فيسمى الكتاب بجمله وجعل لنا الظرف اما متعلقا بجعل واللام للانتفاع كما قيل فى قوله تعالى جعل لكم الارض فراشا واما بتوفيق ويكون تقديم معمول المضاف اليه على المضاف لكونه ظرفا والظرف مما يتوسع فيه والاول اقرب لفظا والثانى معنى قوله التوفيق هو توجيه الاسباب نحو المط الخير قوله والصلوة هى بمعنى الدعاء اى طلب الرحمة واذا اسند الى الله

وجعل لنا التوفيق خير رفيق والصلوة على من ارسله هدى هو بالاهتداء حقيق

تجرد بمعنى الطلب ويراد به الرحمة مجازا على من ارسله لم يصرح باسمه تعظيما له وتنبيها على انه فيما يذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه الا اليه واختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسائر صفات الكمالية مع ما فيه من التصريح بكونه عليه السلام مرسلا فان الرسالة فوق النبوة فان المرسل النبى الذى ارسل اليه دين وكتاب هدى اما مفعول له لقوله ارسله وح يراد بالهدى هداية الله حتى يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وحال عن الفاعل بل عن المفعول وح فالهدى بمعنى اسم الفاعل او يقال اطلق على ذى الحال مبالغة نحو زيد عدل او هو بالاضافة هو مصدر بمعنى المفعول اى يهتدى به والجملة صفة لقوله هدى او يكونان حالين مترادفين او متداخلين ويحتمل الاستيناف ايضا وقس على هذا قوله تعالى مع الجملة التالية له به متعلق بالاقتداء لا بيليق فان اقتداءنا به عليه السلام انما يليق بنا لا به فانه كمال لنا وح وتقديم الظرف لقصد الحصر والاشارة الى ان ملته ناسخة لملل سائر الانبياء ع واما الاقتداء بالائمة عليهم السلام فيقال انه اقتداء به حقيقة او يقال الحصر اضافى بالنسبة الى سائر الانبياء عليهم السلام

قوله وعلى آله

وبه الاقتداء يليق وعلى آله واصحابه الذين سعدوا فى مناهج الصدق بالتصديق وصعدوا معارج الحق بالتحقيق وبعد

وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله فى الاشراف وآل النبى ع عترته المعصومون ع واصحابه هم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبى مع الايمان مناهج جمع منهج وهو الطريق الواضح الصدق الخبر والاعتقاد اذا طابق الواقع كان الواقع ايضا مطابقا له فان المفاعلة من الطرفين فمن حيث انه مطابق للواقع بالكسر يسمى صدقا ومن حيث انه مطابق له بالفتح يسمى حقا ويطلق الصدق والحق على نفس المطابقية بالتصديق متعلق بقوله سعدوا اى بسبب التصديق والايمان بما جاء به النبى عليه السلام وصعدوا معارج الحق يعنى بلغوا اقصى مراتب الحق فان الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك بالتحقيق ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مر او مستقر خبر لمبتدء محذوف اى هذا الحكم متلبس بالتحقيق اى متحقق وبعد هو من الغايات ولها حالات ثلاث فانها اما ان يذكر معها المضاف اليه اولا وعلى الثانى فاما ان يكون نسيا منسيا او لا ففى الاوليين معربة وعلى الثالث مبنية على الضم فهذا الفا اما على توهم اما او على تقديرها فى نظم الكلام وهذا اشارة الى المرتب الحاضر فى الذهن من المعانى المخصوصة المعبر عنها بالفاظ المخصوصة او تلك الالفاظ الدالة على المعانى

فهذا غاية تهذيب الكلام في تحرير المنطق والكلام

المخصوصة سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف او بعده اذ لا وجود للالفاظ المرتبة

ولا للمعاني في الخارج فان كانت الاشارة الى الالفاظ فالمراد بالكلام الكلام اللفظي

وان كانت الى المعاني فالمراد به الكلام النفسي الذي يدل عليه الكلام اللفظي

قوله غاية تهذيب الكلام حمله على هذا اما على المبالغة نحو زيد عدل

او بناء على ان التقدير هذا كلام مهذب غاية التهذيب فحذف الخبر واقيم

المفعول المطلق مقامه واعرب باعرابه على طريقة مجاز الحذف قوله في تحرير

المنطق والكلام لم يقل في بيانهما لما في لفظ التحرير من الاشارة الى ان هذا البيان

خال عن الحشو والزوايد والمنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن من الخطا

في الفكر والكلام هو العلم الباحث عن احوال المبدء والمعاد على قانون الاسلام قوله

و تقريب بالجر عطف على تهذيب اى هذا غاية تقريب المقصود الى الطباع

والافهام والحمل على طريقة المبالغة او التقدير هذا الكلام مقرب غاية التقريب قوله

من تقرير عقايد الاسلام بيان للمرام والاضافة على عقايد الاسلام بيانية

ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات وان كان عبارة عن مجموع الاقرار

بالسان



وتهذيب المرام من تقرير عقايد الاسلام جعلته تبصرة لمن حاول التبصر لدى الافهام وتذكرة لمن اراد ان يتذكر من ذوي الافهام سيما الولد الاعز الحفي الشفيق الحري بالاكرام سمي حبيب الله عليه التحية والسلام لا زال له من التوفيق قوام

باللسان والتصديق بالجنان والعمل بالاركان او كان عبارة عن مجرد الاقرار باللسان

فالاضافة لامية جعلته تبصرة اي تبصيرا ويحتمل التجوز في الاسناد وكذا في

له تذكرة لذي الافهام بالكسر اي تفهيم الغير اياه او تفهيمه للغير والاول

للمتعلم والثاني للمعلم من ذوي الافهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف اما في موضع

الحال من فاعل يتذكر او متعلق بيتذكر بتضمين معنى اخذا او متعلما من ذوي الافهام

فهذا ايضا يحتمل الوجهين سيما السي بمعنى المثل يقال هما سيان اي مثلان

واصل سيما لا سيما حذف لا في اللفظ لكنه مراد وما زائدة او موصولة او

موصوفة وهذا اصله ثم استعمل بمعنى خصوصا وفيما بعده ثلاثة اوجه

الحفي الشفيق الحري الاليق قوام اي ما يقوم به امره من التأييد اي

التقوية من الايد بمعنى القوة عصام اي ما يحفظ به امره من الزلل وعلى الله

قدم الظرف هنا لقصد الحصر وفي قوله به لرعاية والسجع ايضا التوكل

هو التمسك بالحق والانقطاع عن الخلق والاعتصام التثبت والتمسك

القسم الاول لما علم ضمنا في قوله في تحرير المنطق والكلام ان كتابه على القسمين

لم يحتج الى التصريح بهذا وصح تعريف القسم الاول بلام العهد لكونه معهودا ضمنا

ومن التأييد عصام وعلى الله التوكل وبه الاعتصام القسم الاول في المنطق

وهذا بخلاف المقدمة فانها وان علم وجودها سابقا فلم يكن معهودة فلهذا نكرها

وقال مقدمة في المنطق فان قيل ليس القسم الاول الا المسائل المنطقية

فما توجيه الظرفية قلت يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ والعبارة فيكون

المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني ويحتمل وجوه اخر والتفصيل ان

القسم الاول عبارة من احد معاني سبعة الفاظ والمعاني والنقوش او المركب

من الاثنين او الثلاثة والمنطق عبارة عن احد معاني خمسة اما الملكة او العلم

بجميع المسائل او بالقدر المعتد به الذي يحصل به العصمة او نفس المسائل جميعا

او نفس القدر المعتد به فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة وثلثون

احتمالا يقدر في بعضها البيان وفي بعض التحصيل او الحصول حسبما وجد العقل

السليم مناسبا مقدمة اي هذه مقدمة يتبين فيها امور ثلثة رسم

المنطق والحاجة اليه وموضوعه وهي ماخوذة من مقدمة الجيش والمراد هيهنا

ههنا ان كان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارة طائفة من الكلام قدمت

امام المقصود لارتباط المقصود بها ونفعها فيه وان كان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدمة

طائفة من المعاني توجب الاطلاع عليها بصيرة في الشروع ويجوز الاحتمالات الاخر

في الكتاب.

مقدمة العلم ان كان اذعانا للنسبة فتصديق والا فتصور ويقتسمان

في الكتاب يستدعي جوازها في المقدمة التي هي جزء ولكن القوم لم يريدوا على المعاني والالفاظ

في هذا الباب العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل والمصنف لم يتعرض لتعريفه

اما لكفاية التصور بوجه ما في مقام التقسيم ولما لان تعريف العلم مشهور مستغنى

واما لان العلم بديهي التصور على ما قيل ان كان اذعانا اي اعتقادا بالنسبة الخبرية

الثبوتية كالاذعان بان زيدا قائم او السلبية كالاعتقاد انه ليس بقائم فقد اختار كلام

مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان والحكم دون المجموع المركب منه ومن

تصور الطرفين كما زعمه الامام الرازي واختار مذهب القدماء حيث جعل متعلق الاذعان

والحكم الذي هو جزء اخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية لا وقوع النسبة الثبوتية

التقييدية او لا وقوعها ويشير المصنف الى تثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا

والا فتصور سواء كان ادراكا لامر واحد كتصور زيد او لامور متعددة بدون

نسبة كتصور زيد وعمرو او مع نسبة غير تامة كتصور غلام زيد او تامة انشائية او خبرية كتصور

اضرب او خبرية مدركة بادراك غير اذعاني كما في التخييل والشك والوهم ويقتسمان

الاقتسام بمعنى القسمة على ما في الاساس اي يقسم التصور والتصديق كل من وصفي

الضرورة اي الحصول بلا نظر والاكتساب بالنظر فياخذ التصور قسما من الضرورة فيصير ضروريا

وقسما من الاكتساب فيصير كسبيا وكذا الحال في التصديق فالمذكور في هذه العبارة صريحا

اي الحكم بالسكوت عليها صورة

بالضرورة الضرورة ولا كتساب بالنظر وهو ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقد يقع فيه الخطاء

هو انقسام الضرورة والاكتساب ويعلم انقسام كل واحد من التصور والتصديق الى ا
الضرورى وللكتب ضمنا وكنايرة وهى ابلغ واحسن من التصريح بالضرورة اشارة الى ان
هذه القسمة بديهى لا يحتاج الى تجشم الاستدلال بحركية القوم وذالك لانا اذا
رجعنا وجدنا ان من التصورات ماهو حاصل لنا بلا نظر كتصور الحرارت والبرودة ومنها
ماهو حاصل بالنظر والفكر كتصور حقيقة الملك والجن وكذا من التصديقات مما
يحصل بلا نظر كالتصديق بان الشمس مشرقة والنار محرقة ومنها ما يحصل بالنظر كالتصديق
بان العالم حادث والصانع موجود وهو ملاحظة المعقول اى النظر توجه النفس
نحو الامر المعلوم الى المعقول فوايد منها التحرز عن استعمال اللفظ المشترك فى التعريف
منها التنبيه على ان الفكر انما يجرى فى المعقولات اى الامور الكلية الحاصلة فى العقل دون الامور
الجزئية فان الجزئى فيه الخطاء بدليل لا يكونه كاسبا ولا مكتسبا ومنها رعاية السجع ان
الفكر قد ينتهى الى نتيجه كحدوث العالم ثم فكر اخر ينتهى الى نقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين
خطاء لا محالة فلا بد من قاعدة كلية لو روعيت لم يقع الخطاء فى الفكر ثلث مقدمات
الاولى ان العلم اما تصور واما تصديق والثانية ان كلا منهما اما يحصل بلا نظر او يحصل
بالنظر والثالثة ان النظر قد يقع فيه الخطاء فهذه المقدمات الثلث يفيد احتياج الناس
فى التحرز عن الخطاء فى الفكر الى قانون وذالك هو المنطق وعلم من هذا تعريف المنطق ايضا بانه
الة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر فهنا علم ان من الامور الثلاثة

فاحتيج الى قانون يعصم عنه وهو المنطق وموضوعه ولا بد من اللزوم عقلا او عرفا ويلزمها التضمن ولو تقديرا ولا عكس

المعلوم التصورى والتصديقى من حيث انه يوصل الى المطلوب التصورى او التصديقى

التى وضعت المقدمة لبيانها بقى الكلام فى الامر الثالث وهو تحقيق ان موضوع المنطق
ماذا فاشار اليه بقوله وموضوعه الخ قوله قانون لفظ يونانى او سريانى موضوع فى الاصل
لمسطر الكتابة وفى الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول النحاة كل
فاعل مرفوع فانه حكم كلى يعلم منه احكام احوال جزئيات الفاعل وموضوعه موضوع
العلم ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية والعرض الذاتى ما يعرض الشئ اما اولا وبالذات كا
التعجب اللاحق للانسان من حيث انه انسان واما بواسطة مساو لذلك الشئ كالضحك
يعرض حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض والمجاز فافهم المعلوم التصورى
اعلم ان موضوع المنطق هو المعرف والحجة اما المعرف فهو عبارة عن معلوم التصورى ولكن لا مطلقا
بل من حيث انه يوصل الى مجهول تصورى كالحيوان الناطق الموصل الى تصور الانسان واما
المعلوم التصورى الذى لا يوصل الى مجهول التصورى فلا يسمى معرفا والمنطق لا يبحث عنه كا
الامور الجزئية المعلومية نحو زيد وعمرو واما الحجة فعبارة عن المعلوم التصديقى لكن لا مطلقا
ايضا بل من حيث انه يوصل الى المطلوب تصديقى كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
الموصول الى التصديق بقولنا العالم حادث واما ما لا يوصل كقولنا النار حارة مثلا فليس
حجة والمنطقى لا ينظر فيه بل المنطق يبحث عن المعرف والحجة من حيث انهما كيف ينبغى ان
يرتبا حتى يوصل الى المجهول قوله معرفا لانه يعرف ويبين المجهول التصورى حالا حجة

وموضوعه المعلوم التصورى والتصديقى من حيث انه يوصل الى مطلوب تصورى فيسمى معرفا
او تصديقى فيسمى حجة ودلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة وعلى جزئه تضمن وعلى الخارج التزام

فصل مفصل الاول فى التصورات ٢

لانها يصير سببا للغلبة على الخصم والحجة فى اللغة الغلبة فهذا من قبيل تسمية السبب باسم
المسبب دلالة اللفظ قد علمت ان نظر المنطقى بالذات انما هو فى المعرف والحجة وهما من قبيل
المعانى لا الالفاظ لانه كما تعارف ذكر الحد والغاية والموضوع فى صدر كتب المنطق ليفيد بصيرة
فى الشروع كذالك تعارف ايراد مباحث الالفاظ بعد المقدمة لتبيين على الافادة والاستفادة وذالك
بان يبين معانى الفاظ المصطلحة المستعملة فى محاورات اهل هذا العلم من المفرد والمركب
والكلى والجزئى والمتواطى والمشكك وغيرها فالبحث عن الالفاظ من حيث الافادة والاستفادة
وهما انما يكونان بالدلالة فلهذا بدأ بذكر الدلالة وهى كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم
بشئ آخر والاول هو الدال والثانى المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير
لفظية وكل منهما ان كان بسبب وضع الواضع وتعيينه الاول بازاء الثانى فوضعية
كدلالة لفظ زيد على ذاته ودلالة دوال الاربع مع مدلولاتها وان كان بسبب اقتضاء
الطبع حدوث الدال عند عروض المدلول فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر
ودلالة سرعة النبض على الحمى وان كان بسبب امر غير الوضع والطبع فعقلية كدلالة
لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظة وكدلالة الدخان على النار فاقسام
الدلالة ستة والمقصود بالبحث ههنا هى الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها مدار
الافادة والاستفادة وهى ينقسم الى مطابقة وتضمن والتزام لان الدلالة اللفظ بسبب وضع الواضع

فلا بد من اللزوم عقلا او عرفا ويلزمها المطابقة ولو تقديرا ولا عكس

اما على تمام الموضوع له او على جزئه او على ما هو امر خارج عنه فلا بد اى فى دلالة الالتزامى قوله
من اللزوم اى كون الامر الخارج خارجا بحيث يستحيل تصور الموضوع له
بدون سواء كان هذا اللزوم الذهنى عقلا كالبصر بالنسبة الى العمى او عرفا كالجود بالنسبة
الى الحاتم ويلزمها المطابقة ولو تقديرا لان الدلالة الوضعية على جزء المسمى سواء
كانت الدلالة على المسمى محققة بان يطلق اللفظ ويراد به المسمى ويفهم الجزء واللازم
بالتبع او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ فى الجزء او اللازم فالدلالة على الموضوع له وان لم يتحقق
هناك بالفعل الا انها واقعة تقديرا بمعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ
لكان دلالة عليه مطابقة والى هذا اشار بقوله ولو تقديرا ولا عكس اذ يجوز ان
يكون للفظ معنا بسيط لا لازم فيتحقق ح المطابقة بدون التضمن والالتزام وان
كان له معنى مركب لا لازم له يتحقق التضمن بدون الالتزام ولو كان له معنى بسيط لازم
فحينئذ تحقق الالتزام بدون التضمن فالالتزام غير واقع فى شئ من الطرفين قوله
والموضوع اى اللفظ الموضوع ان اريد دلالة جزء منه على جزء من معناه فهو المركب
والا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق امور اربعة الاول ان يكون للفظ جزء والثانى ان يكون
لمعناه جزء والثالث ان يدل جزء لفظه على جزء معناه والرابع ان يكون هذه الدلالة
مرادة فبانتفاء كل من القيود الاربعة يتحقق المفرد فالمركب قسم واحد

والموضوع ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فمركب اما تام خبر او انشاء واما ناقص تقييدى

جزء استفهام

للمفرد اقسام اربعة الاول ما لا جزء للفظه نحو ا والثانى ما لا جزء لمعناه نحو لفظ الله والثالث ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه كزيد وعبد الله علما والرابع ما يدل جزء لفظه على جزء معناه لكن الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علما لشخص انسانى تام اى يصح السكوت عليه كزيد قائم خبر ان احتمل الصدق والكذب اى يكون من شانه ان يتصف بهما بان يقال لهٗ صادق او كاذب او انشاء ان لم يحتملهما واما ناقص اى لا يصح السكوت عليه تقييدى ان كان الجزء الثانى قيدا للاول نحو غلام زيد ورجل فاضل او غيره ان لم يكن الثانى قيدا للاول نحو فى الدار ولا فمفرد اى وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى ان استقل فى الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضميمة بهيئة بان يكون بحيث كلما تحققت الهيئة التركيبية فى مادة موضوعة متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة مثلا هيئة نصر فهى المترتبة من ثلثة حروف مفتوحة متوالية كلما تحققت وان استعمل فى الثانى الذى هو غير الموضوع له يسمى مجازا ثم اعلم ان المنقول لا بد له من ناقل من المعنى الاول المنقول منه الى المعنى الثانى المنقول اليه فهذا الناقل اما اهل الشرع واهل العرف العام او اهل عرف واصطلاح خاص كالنحو مثلا فعلى الاول يسم منقولا شرعيا باعتبار على الثانى عرفيا وعلى الثالث اصطلاحيا فهم الزمان الماضى لكن بشرط ان يكون تحققها فى ضمن مادة موضوعة متصرفة فيها فلا يرد النقض بمثل جسق وجحر كلمة فى

اصطلاح

او غيره من الامفرد وهو ان استقل فمع الدلالة بهيئة على احد الازمنة كلمة وبدونها اسم والا فاداة وايضا ان تكثر معناه ان اتحد معناه فمع تشخصه وضعا علم وبدونه متواطى ان تساوت افراده ومشكك ان تفاوت باولية او اولوية وان كثر معناه

فى اصطلاح المنطقيين وفعل فى عرف النحاة والا اى وان لم يستقل فى الدلالة فاداة فى عرف المنطق وحرف عند النحاة وايضا مفعول مطلق لفعل محذوف اى آض ايضا اى رجع رجوعا آض فيه اشارة الى ان هذه القسمة ايضا للمطلق المفرد لا للاسم وفيه بحث فانه لا يتصور ان يكون الفعل والحرف داخلين فى المتحد المعنى داخلين فى العلم والمتواطى والمشكك مع انهم لا يسمونهما بهذه الاسامى بل لو تحقق فى موضعه ان معنييهما لا يتصفان بالكلية والجزئية تامل فيه ان اتحد اى وحد معناه مع تشخصه اى جزئيته وضعا اى بحسب الوضع دون الاستعمال فانما يكون مدلوله كليا فى الاصل ومشخصا فى الاستعمال كاسماء الاشارة على راى المصنف لا يسمى علما وهيهنا كلام وهو ان المراد بالمعنى فى هذه التقسيم اما الموضوع له تحقيقا او ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحقيقا او تاويلا فعلى الاول لا يصح عد الحقيقة والمجاز من اقسام متكثر المعنى وعلى الثانى يدخل نحو اسماء الاشارة على مذهب المصنف فى متكثر المعنى ويخرج عن متحد المعنى فلا حاجة فى اخراجها الى التقييد بقوله وضعا ان تساوت اى يكون صدق هذا المعنى الكلى على تلك الافراد على السوية المفهوم على بعض افراده او تفاوت اى يكون صدقه هنا على بعض افراده مقدما على صدقه على بعض آخر بالعلية او يكون صدقه على بعض اولى واقدم من صدقه على بعض آخر وغرضه ان تفاوت باولية او اولوية مثلا فان التشكيك لا ينحصر فيهما بل قد يكون بالزيادة والنقصان او بالشدة والضعف وان كثر اى اللفظ

فان وضع لكل فمشترك والا فان اشتهر فى الثانى فمنقول ينسب الى الناقل والا فحقيقة او مجاز المفهوم ان امتنع فرض صدقه على كثير فجزئى والا فكلى

ان كثر معناه المستعمل هو فيه فلا يخلو اما ان يكون موضوعا لكل واحد من تلك المعانى ابتداء بوضع على حدة او لا يكون كذلك والاول يسمى مشتركا كالعين الباصرة وللذهب وللذات وعلى الثانى فلا بد ان يكون اللفظ موضوعا لواحد من تلك المعانى اذا المفرد قسم من اللفظ الموضوع ثم انه استعمل فى معنى اخر فان اشتهر فى المعنى الثانى وترك استعماله فى المعنى الاول بحيث يتبادر منه المعنى الثانى اذا اطلق مجردا عن القرائن فهذا يسمى منقولا وان لم يشتهر فى الثانى ولم يهجر الاول بل يستعمل تارة فى الاول واخرى فى الثانى فان استعمل فى الاول اى المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة وان استعمل فى الثانى الذى هو غير الموضوع له يسمى مجازا ثم اعلم ان المنقول لا بد له من ناقل من المعنى الاول المنقول منه الى المعنى الثانى المنقول اليه فهذا الناقل اما اهل الشرع او اهل العرف العام واصطلاح خاص كالنحو مثلا فعلى الاول يسمى منقولا شرعيا وعلى الثانى عرفيا وعلى الثالث اصطلاحيا والى هذا اشار اليه بقوله ينسب الى الناقل قوله المفهوم اى ما حصل فى العقل اعلم ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوما وباعتبار انه قصد منه يسمى معنى وباعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولا فرض صدقه على كثيرين الفرض هيهنا بمعنى تجويز العقل لا التقدير فانه لا يستحيل تقدير صدق الجزئى على الكثيرين امتنعت افراده كشريك البارى امكنت اى لم يمتنع افراده فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما ولم توجد او وجد كالعنقاء مع امكان الغير كالشمس او امتناعه كمفهوم واجب الوجود مع التناهى كالكواكب السبعة السيارة او عدمه كمعلومات البارى عز اسمه وكالنفس الناطقة

امتنعت او امكنت ولم توجد او وجد الواحد فقط مع امكان الغير او امتناعه او الكثير مع التناهى او عدمه والكليان ان تفارقا كليا فمتباينان والا فان تصادقا كليا من جانبين فمتساويان

على مذهب الحكماء والنسبة بين كل كليين لا بد ان يتحقق بينهما احد نسب اربع التباين الكلى والتساوى والعموم المطلق والعموم من وجه وذلك لانهما اما ان لا يصدق شيء منهما على شيء من افراد الاخر او يصدق فعلى الاول فهما متباينان كالانسان والحجر وعلى الثانى فاما ان لا يكون هيهنا صدق كلى من جانب اصلا او يكون فعلى الاول فهما اعم واخص من وجه كالحيوان والابيض وعلى الثانى فاما ان يكون الصدق الكلى من الجانبين او من جانب واحد فعلى الاول فهما متساويان كالانسان والناطق وعلى الثانى هما اعم واخص مطلقا كالحيوان والانسان فمرجع التساوى الى موجبتين كليتين نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان ومرجع التباين الى سالبتين كليتين نحو لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الحجر بانسان ومرجع العموم والخصوص مطلقا الى موجبة كلية موضوعها الاخص ومحمولها الاعم وسالبة جزئية موضوعها الاعم ومحمولها الاخص نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بانسان ومرجع العموم من وجه الى موجبة جزئية وسالبتين جزئيتين نحو بعض الحيوان ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بانسان قوله ونقيضاهما يعنى ان نقيض المتساويين ايضا متساويين اى كل ما صدق عليه احد النقيضين صدق عليه النقيض الاخر اذ لو صدق احدهما بدون الاخر لصدق مع عين الاخر ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين الاخر بدون عين الاول لامتناع اجتماع النقيضين وهذا يرفع التساوى بين العينين مثلا لو صدق لا انسان على شيء ولم يصدق عليه لا ناطق فيصدق عليه الناطق فيصدق الناطق هيهنا بدون الانسان

خلف

هذا خلف قوله ونقيضاهما بالعكس اى نقيض الاعم والاخص مطلقا اعم واخص مطلقا لكن بعكس

العينين فنقيض الاعم اخص فنقيض الاخص اعم يعنى ان كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه

نقيض الاخص وليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم اما الاول

فلانه لو صدق نقيض الاعم على شئ بدون نقيض الاخص لصدق مع عين الاخص فيصدق

عين الاخص بدون عين الاعم هذا خلف مثلا لو صدق اللاحيوان على شئ بدون اللاانسان

لصدق عليه الانسان ويمتنع هناك صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان

بدون الحيوان واما الثانى فلانه بعد ما ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص لو كان كل نقيض

الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهما وهما العينان متساويين

لما مر وقد كان العينان اعم واخص قوله ومن وجه اى وان لم يتصادقا كليا من الجانبين

ومن جانب واحد اصلا قوله فتباين جزئى التباين الجزئى هو صدق كل من الكليين بدون

الاخر فى الجملة فان صدقا معا ايضا كان بينهما عموم من وجه وان لم يتصادقا اصلا فالعموم من

وجه وفى ضمن التباين الكلى ايضا ثم ان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه قد يكون بين

نقيضيهما ايضا العموم من وجه كالحيوان واللابيض فان بين نقيضيهما وهما

اللاحيوان والابيض ايضا عموم من وجه وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلى كالحيوان واللاانسان

فان بينهما عموما من وجه وبين نقيضيهما وهما اللاحيوان والانسان مباينة كلية فلهذا

قالوا ان بين نقيض الاعم والاخص من وجه تباين جزئى لا عموم من وجه فقط ولا

ولا التباين

وقد يقال الجزئى للاخص وهو اعم

ولا التباين الكلى فقط قوله كالمتباينين كما ان بين نقيض الاعم والاخص من وجه تباين

جزئية كذالك بين نقيضى المتباينين تباين جزئى فانه لما صدق كل من العينين مع

نقيض الاخر صدق كل من النقيضين مع عين الاخر فيصدق كل من النقيضين بدون

الاخر فى الجملة وهو التباين الجزئى ثم انه قد يتحقق فى ضمن التباين الكلى كالموجود والمعدوم فان

بين نقيضيهما وهما اللاموجود واللامعدوم ايضا تباين كلى وقد يتحقق فى ضمن العموم

من وجه كالانسان والحجر فان بين اللاانسان واللاحجر عموما من وجه فلهذا قالوا ان بين

نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح فى الكل واعلم ايضا ان للمصنف اخر نقيض المتباينين

لوجهين الاول لقصد الاختصار بقياسه على نقيض الاعم والاخص من وجه والثانى ان

تصور التباين الجزئى من حيث انه مجرد عن خصوص فرديه موقوف على تصور فردين الذين

هما العموم من وجه والتباين الكلى فقبل ذكر فرديه كليهما لا يتاتى ذكره وقد يقال الجزئى

يعنى ان اللفظ الجزئى كما يطلق على المفهوم الذى يمتنع ان يجوز صدقه على كثيرين كذالك

يطلق على الاخص من شئ ويسمى الاول بقيد الحقيقى وعلى الثانى بالاضافى والجزئى

بالمعنى الثانى اعم من الاول لان كل جزئى حقيقى فهو مندرج تحت مفهوم عام وادناه المفهوم والشئ وكلا

ولا عكس اذ الجزئى الاضافى قد يكون كليا كالانسان بالنسبة الى الحيوان وذلك ان يحمل قوله وهو

اعم على جواب سؤال مقدر كان قايلا يقول الاخص على ما علم سابقا هو الكلى الذى يصدق

عليه كلى اخر صدقا كليا ولا يصدق هو على ذالك الاخر كذالك والجزئى الاضافى لا

يلزم ان يكون كليا بل قد يكون جزئيا حقيقيا فتخصيص الجزئى الاضافى بالاخص بهذا

المعنى تخصيص بالاخص فاجاب بقوله وهو اعم اى الاخص المذكور ههنا اعم من الاخص

المعلوم انفا ومنه يعلم ان الجزئى بهذا المعنى اعم من الجزئى الحقيقى فيعلم بيان النسبة بينهما

الزاما وهذا من فوايد بعض مشايخنا طاب الله ثراه قوله والكليات اى الكليات التى لها

افراد بحسب نفس الامر فى الذهن او فى الخارج منحصرة فى خمسة انواع واما الكليات الفرضية

التى لا مصداق لها خارجا ولا ذهنا فلا يتعلق بالبحث عنها غرض يعتد به ثم الكلى اذا نسب

الى افراده المحققة فى نفس الامر فاما ان يكون عين حقيقة تلك الافراد وهو النوع او جزءها

فان كان تمام المشترك بين شئ منها وبين بعض الاخر فهو الجنس والا اى وان لم يكن

~~تمام تمام المشترك وهو اعم من ان لم يكن مشتركا اصلا بل يكون مخصوصا بحقيقة افراده~~

كالناطق بالنسبة الى الانسان والفرس فهو الفصل ويقال لهذه الثلثة ذاتيات

او خارجا عنها ويقال له العرضى فاما ان يختص بافراد حقيقة واحدة اولا

يختص فالاول هو الخاصة والثانى هو العرض العام فهذا دليل انحصار الكليات

فى الخمسة قوله المقول اى المحمول قوله فى جواب ما هو سؤال عن تمام الحقيقة فان اقتصر

فى السؤال على ذكر امر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع فى الجواب ان كان

المذكور امرا شخصيا او الحد التام ان كان المذكور حقيقة كلية وان جمع فى السؤال

بين امور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الامور فان كانت متفقة

الحقيقة كان السؤال عنه تمام الحقيقة المتفقة المختصة فى تلك الامور فيقع النوع ايضا

فى الجواب وان كانت مختلفة الحقيقة كان المسؤل عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلك الحقايق

المختلفة

وقد يقال لعله المائية المقول عليها وعلى غيرها فى جواب ما هو ... بالحقيقى وبينهما عموم من وجه ... على الانسان ... الحيوان

المختلفة وقد عرفت ان تمام الذاتى المشترك بين الحقايق المختلفة هو الجنس فيقع الجنس فى الجواب فا

الجنس لا بد ان يقع جوابا عن الماهية وعن بعض الحقايق المختلفة لها المشاركة اياها فى ذالك الجنس

فان كان مع ذالك جوابا عن الماهية وعن كل واحد من الماهيات المختلفة المشاركة لها فى

ذالك الجنس فالجنس قريب كالحيوان حيث يقع جوابا للسؤال عن الانسان وعن كل واحد

ما يشاركه فى الماهية الحيوانية وان لم يقع جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها فى ذالك الجنس

فبعيد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالانسان والحجر والفرس مثلا

هى المقول ~~عليها وعلى غيرها الجنس~~ فى جواب ما هو فلا يكون الا كليا جزئيا ذاتيا لها

لا عرضيا فالشخص والصنف كالرومى مثلا خارجان عنها فالنوع الاضافى دائما يكون

اما نوعا حقيقيا مندرجا تحت الجنس كالانسان تحت الحيوان واما جنسا مندرجا تحت

جنس اخر كالحيوان تحت الجسم النامى فهى لا اول يتصادق النوع الحقيقى والاضافى وفى الثانى

يوجد الاضافى بدون الحقيقى فيجوز تحقق الحقيقى بدون الاضافى فيما اذا كان النوع بسيطا لا جزء له

له حتى يكون جنسا وقد مثل له بالنقطة وفيه مناقشة وبالجملة النسبة بينهما هى العموم

من وجه قوله فالنقطة النقطة طرف الخط والخط طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح

غير منقسم فى العمق والخط غير منقسم فى العرض والعمق والنقطة غير منقسم فى الطول والعرض

والعمق فهى عرض لا يقبل القسمة اصلا واذا لم يقبل القسمة لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس

وفيه نظر فان هذا يدل على انه لا جزء لها فى الخارج والجنس لها ليس جزءا خارجيا بل هو

والحجر لا يقع جوابا عن السؤال بالانسان والشجر

من الاجزاء العقلية فجاز ان يكون للنقطة جزء عقلى وهو جنسها وان لم يكن لها جزء فى الخارج
قوله متصاعدة بان يكون الترقى من خاص الى العام وذالك بان جنس الجنس اعم من الجنس
وهكذا الى جنس لا جنس له فوقه وهو العالى وجنس الاجناس كالجوهر قوله متنازلة
متنازلة الى السافل ويسمى نوع الانواع وبينهما متوسطات الثالث الفصل وهو المقول على الشئ فى جواب
اى شئ هو فى ذاته بان يكون التنزل من عام الى خاص وذالك لان نوع النوع يكون اخص
من النوع وهكذا الى ان ينتهى الانواع لا نوع له تحت وهو السافل ونوع الانواع كالانسان
قوله وما بينهما متوسطات اى ما بين العالى والسافل فى سلسلة الانواع والاجناس يسمى
متوسطات فما بين الجنس العالى والجنس السافل اجناس متوسطة وما بين النوع العالى و
النوع السافل انواع متوسطة هذا ان رجع الضمير الى مجرد العالى والسافل وان عاد الى الجنس
العالى والنوع السافل المذكورين صريحا كان المعنى ان ما بين الجنس العالى ونوع السافل متوسطات
اما جنس متوسط فقط كالنوع العالى او نوع متوسط فقط كالجنس السافل او جنس متوسط
ونوع متوسط معا كالجسم النامى اعلم ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد والنوع المفرد اما
لان الكلام فيما يترتب والمفرد ليس داخلا فى سلسلة الترتيب واما لعدم تيقن وجودهما
قوله اى شئ اعلم ان كلمة اى موضوعة ليطلب بها ما يميز الشئ عما يشاركه فيما
اضيف اليه هذه الكلمة اذا ابصرت شبحا عن بعيد وايقنت انه حيوان لكن

ترددت فى انه انسان او فرس او غيرهما تقول اى حيوان هذا فيجاب بما يخصه ويميزه
عن مشاركاته فى الحيوانية واذا عرفت هذا فنقول اذا قلنا الانسان اى شئ هو فى ذاته كان
المطلوب ذاتيا فى ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه فى الشيئية فيصح ان يجاب بانه
حيوان ناطق كما صح ان يجاب بانه ناطق فيلزم صحة وقوع الحد فى جواب اى شئ وايضا
يلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعا لصدقه على الحد وهذا مما استشكله الامام الرازى
فى هذا المقام واجاب صاحب المحاكمات بان معنى اى وان كان بحسب اللغة طلب المميز مطلقا
لكن ارباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب المميز لا يكون مقولا فى جواب ما هو وبهذا يخرج
الحد والجنس ايضا وللمحقق الطوسى رحمة الله عليه ههنا مسلك اخر ادق واتقن
وهو انا لا نسئل عن الفصل الا بعد ان نعلم ان للشئ جنسا بناء على ان ما لا جنس له لا فصل له
واذا علمنا الشئ بالجنس فنطلب ما يميزه عن المشاركات فى ذالك الجنس فنقول الانسان اى حيوان هو فى ذاته
فان تميز عن المشاركات فى الجنس القريب فقريب او البعيد فبعيد فما ذا نسب الى ما يميز
فمقوم والى ما يميز عنه فمقسم والمقوم للعالى مقوم للسافل اى حيوان هو فى ذاته
فتعين الجواب بالناطق لا غير فكلمة شئ فى التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذى
يطلب ما يميز الشئ عن مشاركاته فى ذالك الجنس وح يندفع الاشكال بحذافيره
قوله فقريب كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات فى جنسه
القريب وهو الحيوان قوله فبعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميزه عن المشاركات
فى جنسه البعيد وهو الجسم النامى قوله فما ذا نسب اى الفصل له نسبة الى الماهية التى

هو فصل يميزها نسبة الى الجنس الذى يميز الماهية عنه من بين افراده وهو باعتبار الاول يسمى
مقوما لانه جزء للماهية ومحصل لها وباعتبار الثانى يسمى مقسما لانه بانضمامه الى هذا
الجنس وجودا يحصل قسما وعدما يحصل قسما آخر كما ترى فى تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق
والحيوان الغير الناطق قوله والمقوم للعالى اللام للاستغراق اى كل فصل مقوم للعالى فهو فصل مقوم
للسافل لان جزء الجزء جزء فمقوم العالى جزء للسافل ثم انه يميز السافل عن كل ما يميز العالى عنه فيكون
جزءا مميزا له وهو المعنى للمقوم وليعلم ان المراد بالعالى ههنا كل جنس او نوع يكون فوق اخر سواء
كان فوقه اخر او لم يكن وكذا المراد بالسافل كل جنس او نوع يكون تحت اخر سواء كان تحته
آخر او لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته وسافل بالنسبة الى ما فوقه
ولا عكس اى كليا بمعنى انه ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالى فان الناطق مقوم للسافل
الذى هو الانسان وليس مقوما للعالى الذى هو الحيوان قوله والمقسم بالعكس اى كل مقسم
للسافل مقسم للعالى ولا عكس اى كليا اما الاول فلان السافل قسم من العالى فكل فصل
حصل للسافل قسما فقد حصل للعالى قسما لان قسم القسم قسم واما الثانى فلان الحساس
مثلا مقسم للعالى الذى هو الجسم النامى وليس مقسما للسافل الذى هو الحيوان قوله وهو الخارج
اى الكلى الخارج فان المقسم معتبر فى جميع مفهومات الاقسام واعلم ان الخاصة ينقسم الى خاصة
شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان والى غير شاملة لجميع افراده
كالكاتب بالفعل

الخامس العرض العام وهو الخارج المقول عليها وعلى غيرها وكل منهما ان امتنع انفكاكه عن الشئ
كالكاتب بالفعل للانسان قوله حقيقة واحدة نوعية او جنسية فالاول خاصة النوع
والثانى خاصة الجنس كالماشى خاصة للحيوان وعرض عام للانسان فافهم قوله وعلى غيرها
كالماشى يقال على حقيقة الانسان وعلى غيرها من الحقايق الحيوانية قوله وكل منهما
اى كل من الخاصة والعرض العام وبالجملة الكلى الذى هو عرض لافراده
اما لازم واما مفارق اذ لا يخلو اما ان يستحيل انفكاكه عن معروضه او لا فالاول
هو اللازم والثانى هو المفارق ثم اللازم ينقسم بتقسيمين احدهما انه اى اللازم
اما لازم له بالنظر الى نفس ماهيته مع قطع النظر عن خصوص وجوده فى الخارج
او فى الذهن وذالك بان يكون هذا الشئ بحيث كلما تحقق فى الذهن او فى الخارج
كان هذا اللازم ثابتا له واما لازم له بالنظر الى وجوده اى الى خصوص وجوده الخارجى
او الذهنى فهذا القسم الحقيقة قسمان فاقسام اللازم بهذا التقسيم ثلثة لازم الماهية
كالزوجية للاربعة ولازم الوجود الخارجى كاحراق النار ولازم الوجود الذهنى ككون
حقيقة الانسان كلية وهذا القسم يسمى معقولا ثانيا ايضا والثانى ان اللازم اما بين
او غير بين والبين له معنيان احدهما اللازم الذى يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور
البصر من تصور العمى وهذا يقال له البين بمعنى الاخص وغير البين هو اللازم الذى
لا يلزم تصوره من تصور الملزوم كالكاتب بالقوة للانسان الثانى من معنى البين
هو اللازم الذى يلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم

الاربعة فان العقل بعد تصور الاربعة والزوجية ونسبة الزوجية اليها يحكم جزما
بان الزوجية لازمة لها وذالك يقال له البين بالمعنى الاعم وح فغير البين هو اللازم
الذي لا يلزم من تصوره مع تصور الملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم
فهذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحاصلين على كل تقدير انما يسميان بالبين وغير البين قوله يدوم كحركة الفلك فانها دائمة وان لم يمتنع انفكاكها
بالنظر الى ذاته قوله بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل قوله او يبطؤ كالشباب قوله
مفهوم الكلي اى ما يطلق عليه لفظ الكلي يعني المفهوم الذي لا يمتنع فرض صدقه
على كثيرين يسمى كليا منطقيا لان المنطقي يقصد من الكلي هذا المعنى ومعروضه
اى ما يصدق عليه هذا المفهوم كالانسان والحيوان يسمى كليا طبيعيا لوجوده
في الطبايع يعني في الخارج على ما يجيء والمجموع المركب من هذا العارض والمعروض كالانسان
الكلي والحيوان الكلي يسمى كليا عقليا اذ لا وجود له الا في العقل قوله وكذا الانواع الخمسة
يعني كما ان الكلي يكون منطقيا وطبيعيا وعقليا كذالك الانواع الخمسة يعني الجنس
والنوع والفصل والخاصة والعرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثلثة
مثلا مفهوم النوع اعني الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو
يسمى نوعا منطقيا ومعروضه كالانسان والفرس نوعا طبيعيا ومجموع العارض
والمعروض كالانسان النوع نوعا عقليا وعلى هذا فقس البواقي بل الاعتبارات الثلث

يجري في الجزئي

يجري في الجزئي ايضا فانا اذا قلنا زيد جزئي فمفهوم الجزئي اعني ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئيا منطقيا
عقليا قوله والحق وجود الطبيعي يعني وجود الخاصة لا ينبغي ان يشك في ان الكلي المنطقي
غير موجود في الخارج فان الكلية انما يعرض للمفهومات في العقل ولذا كانت من المعقولات
الثانية وكذا في ان الكلي العقلي غير موجود فيه فان انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل انما النزاع في
ان الطبيعي كالانسان من حيث هو انسان الذي يعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في
الخارج بوجود افراده ام لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد والاول مذهب جمهور الحكماء
والثاني مذهب بعض المتاخرين ومنهم المص فالحق هو الثاني وذالك لانه لو وجد الكلي
في الخارج في ضمن افراده لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة ووجود الشيء
الواحد في الامكنة المتعددة وح فمعنى وجود الطبيعي هو ان افراده موجودة وفيه تامل وتحقيق
الحق في حواشي التجريد قوله معرف الشيء لما فرغ عن بيان ما يتركب منه المعرف شرع
في البحث عنه وقد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن البحث عنه وعن الحجة وعرفه
بانه ما يحمل على الشيء اى المعرف ليفيد تصور هذا الشيء اما بكنهه او بوجه يمتاز عن جميع
ما عداه ولهذا لم يجز ان يكون اعم لان الاعم لا يفيد شيئا منهما كالحيوان في تعريف الانسان
فان الحيوان ليس كنه الانسان لان حقيقة الانسان هو الحيوان مع الناطق وايضا
لا يميز الانسان عن جميع ما عداه لان بعض الحيوان هو الفرس وكذا الحال في الاعم من وجه
واما الاخص اعني مطلقا فهو وان جاز ان يفيد تصوره تصور الاعم بالكنه او بوجه
يمتاز عما عداه كما اذا تصورت الانسان بانه حيوان ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان

باحد الوجهين لكن لما كان الاخص اقل وجودا في العقل واخفى في نظره وشان المعرف ان يكون
اعرف عن المعرف لم يجز ان يكون اخص ايضا وقد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء انه لا يجوز
ان يكون مباينا للمعرف فتعين ان يكون مساويا له في الصدق وينبغي ان يكون اعرف من
المعرف في نظر العقل لانه معلوم موصل الى تصور المجهول هو المعرف ولا اخفى ولا مساويا
له في الخفاء والظهور قوله بالفصل القريب حد التعريف لابد ان يشتمل على امر يخص المعرف
ويساويه بناء على ما سبق من اشتراط المساواة فهذا الامر ان كان ذاتيا كان فصلا
قريبا وان كان عرضيا كان خاصة لا محالة فعلى الاول للمعرف يسمى حدا وعلى الثاني يسمى
رسما ثم كل منهما ان اشتمل على الجنس القريب يسمى حدا تاما ورسما تاما وان لم يشتمل على
الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب وحده او خاصة
وحدها يسمى حدا ناقصا ورسما ناقصا هذا محصل كلامهم وفيه ابحاث لا نطول بذكرها المقام
وقول ولم يعتبروا بالعرض العام قال الغرض من التعريف اما الاطلاع على كنه المعرف او
امتيازه عن جميع ما عداه والعرض العام لا يفيد شيئا منهما فلذا لم يعتبروه في مقام التعريف
انفرادا واما التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يختص به كتعريف
الانسان بماشي مستقيم القامة وتعريف الخفاش بالطائر الولود فهو تعريف بخاصة
مركبة معتبرة عندهم كما صرح به بعض المتاخرين قوله وقد اجيز في الناقص اشارة الى ان
المتقدمين حيث حققوا ان يجوز التعريف بالذاتي الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حدا

ناقصا

ناقصا او بالعرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون رسما ناقصا لم يجوزوا التعريف بالعرض
الاخص ايضا كتعريف الانسان الحيوان بالضاحك لكن المص لم يعتبر بزعمه انه تعريف
بالاخفى وغير جائز اصلا قوله كاللفظي اى كما اجيز في التعريف اللفظي ان يكون اعم
كقولهم سعدانة نبت قوله تعيين لمدلول اللفظ اى تعيين مسمى اللفظ من بين المعاني
المخزونة في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما في المعرف الحقيقي فافهم قوله قول القول
في عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان مركبا معقولا او ملفوظا فالتعريف
يشتمل على القضية المعقولة والملفوظة قوله الصدق الصدق هو المطابقة للواقع
والكذب هو اللامطابقة له فهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الجزء والقضية فلا دور
قوله موضوعا لانه وضع ليعين الحكم عليه قوله محمولا لانه امر حمل على الموضوع
قوله والدال على النسبة اى اللفظ المذكور في القضية الملفوظة الذي يدل على النسبة
الحكمية يسمى رابطة تسمية الدال باسم المدلول فان الرابطة حقيقة هي النسبة
الحكمية وفي قوله والدال على النسبة اشارة الى ان الرابطة اداة لدلالتها على النسبة التي
هي معنى حرفي غير مستقل واعلم ان الرابطة قد يذكر في القضية وقد يحذف فالقضية
على الاول تسمى ثلاثية وعلى الثاني تسمى ثنائية وقد اشتهر فيما بينهم ان الرابطة
ينقسم الى زمانية تدل على اقتران النسبة الحكمية باحد الازمنة الثلاثة وغير زمانية
بخلاف ذالك وذكر الفارابي ان حكماء الفلاسفة لما نقلت من اللغة اليونانية

الحكم المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة وقد استعير لها هم

الى العربية وجد القوم ان الرابطة الزمانية فى لغة العرب هى الافعال الناقصة لكن لم يجدوا فى تلك اللغة رابطة غير زمانية يقوم مقام است فى الفارسية واستين فى اليونانية فاستعاروا الرابطة الغير الزمانية لفظة هو وهى ونحوهما مع كونهما فى الاصل اسماء لا ادوات فهذا ما اشار اليه المصنف بقوله وقد استعير لها هو وقد يذكر الرابطة الغير الزمانية اسما مشتقة من الافعال الناقصة نحو كائن وموجود فى قولنا زيد كان قائما او هو موجود شاعرا والا فشرطية اى وان لم يكن الحكم بثبوت شيء لشيء او نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كانت الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى او نفى ذالك الثبوت او بالمنافات بين النسبتين او سلب تلك المنافات فالاولى شرطية متصلة والثانى شرطية منفصلة واعلم ان حصر القضية فى الحملية والشرطية على ما قرره المصنف عقلى دائر بين النفى والاثبات واما حصر القضية الشرطية فى المتصلة والمنفصلة فاستقرائى مقدما لتقدمه فى الذكر تاليا لتلوه الجزء الاول والموضوع هذا التقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع ولذا لوحظ فى تسمية الاقسام حال الموضوع فيسمى ما موضوعه شخص شخصية وعلى هذا القياس ويحصل التقسيم ان الموضوع اما جزئى حقيقى كقولنا هذا انسان او كلى وعلى الثانى فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلى وطبيعته او على افراده وعلى الثانى فاما ان تبين كمية الافراد المحكوم عليها بان تبين ان الحكم على كلها او بعضها او لا تبين ذالك

بل يهمل فالاول

والا فشرطية متصلة كانت او منفصلة ويسمى الجزء الاول مقدما والثانى تاليا والموضوع

بل يهمل فالاول شخصية والثانى طبيعية والثالث محصورة والرابع مهملة ثم المحصورة ان تبين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية وان بين ان الحكم على بعض افراده فجزئية فكل منهما اما موجبة او سالبة ولا بد فى كل من تلك المحصورات الاربع من امر يبين كمية افراد الموضوع ويسمى ذالك الامر بالسور اذ كما ان سور البلد محيط به كذالك هذا الامر محيط بما حكم عليه من افراد الموضوع فسور الموجبة الكلية هو كل ولام الاستغراق وما يفيد معناهما من اى لغة كانت وسور الموجبة الجزئية هو بعض وواحد وما يفيد ونظائرها وسور السالبة الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل وما يساويها وتلازم الجزئية اعلم ان القضايا المعتبرة فى العلوم هى المحصورات الاربع لا غير ذالك لان المهملة والجزئية متلازمان اذ كلما صدق الحكم على افراد الموضوع فى الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس فالمهملة تندرج تحت الجزئية والشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا كمال فى معرفة الجزئيات لتغيرها وعدم ثباتها بل انما يبحث عنها فى ضمن المحصورات التى يحكم فيها على الاشخاص اجمالا والطبيعية لا يبحث عنها فى العلوم اصلا فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطبيعية لا من حيث تحققها فى ضمن الاشخاص غير موجودة فى الخارج فلا كمال فى معرفة احوالها فلينحصر القضايا المعتبرة فى المحصورات الاربع ولا بد فى الموجبة اى فى صدقها وذالك لان الحكم فى الموجبة بثبوت شيء لشيء وثبوت شيء

ان كان شخصا سميت القضية شخصية وان كان نفس الحقيقة فطبيعية والا فان بين كمية افراده كلا او بعضا فمحصورة كلية او جزئية وان لم يبين فمهملة وتلازم الجزئية ولا بد فى الموجبة من

لشيء فرع ثبوت المثبت له اعنى الموضوع فانما يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع محققا موجودا اما فى الخارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك او فى الذهن كذالك ثم القضايا الحملية المعتبرة باعتبار وجود موضوعها لها ثلثة اقسام لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود فى الخارج محققا نحو كل انسان حيوان بمعنى ان كل انسان موجود فى الخارج حيوان فى الخارج او اما على الموضوع الموجود فى الخارج مقدرا نحو كل انسان حيوان بمعنى ان كل ما لو وجد فى الخارج وكان انسانا فهو على تقدير وجوده حيوان وهذا الوجود المقدر انما اعتبروه فى الافراد الممكنة لا الممتنعة كافراد اللاشيء وشريك البارى واما على الموضوع الموجود فى الذهن كقولك شريك البارى ممتنع بمعنى ان كل ما لو وجد فى العقل وفرضه العقل شريك البارى فهو موصوف فى الذهن بالامتناع وهذا انما اعتبروه فى الموضوعات التى ليست لها افراد ممكنة التحقق فى الخارج ثم حرف السلب كلا وغيرها مما شاركها فى معنى السلب او من المحمول فقط من جزء اى من الموضوع فقط او كليهما اى القضية على الاول تسمى معدولة الموضوع وعلى الثانى معدولة المحمول وعلى الثالث معدولة الطرفين معدولة لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل لا فى هذا المعنى كان معدولا عن معناه الاصلى فسميت القضية التى هذا الحرف جزء من جزئيها معدولة تسمية الكل باسم الجزء والقضية التى لا يكون حرف السلب جزءا من طرفيها تسمى محصلة قوله

بكيفية النسبة

وما به البيان سور والا فمهملة ٢

بكيفية النسبة الى آخر نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية او سلبية يكون لا محالة مكيفة فى نفس الامر والواقع بكيفية مثل الضرورة او الدوام او الامكان او الامتناع او غير ذالك ومثل الكيفية الواقعة فى نفس الامر تسمى مادة القضية ثم قد يصرح فى القضية بان تلك النسبة مكيفة فى نفس الامر بكيفية كذا فالقضية ح تسمى موجهة وقد لا يصرح بذالك فتسمى القضية مطلقة واللفظ الدال عليها اى جاز على الكيفية الى خصيه الى فى القضية الملفوظة والصورة العقلية الدالة عليها فى القضية المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقة الجهة المادة صدقت القضية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة والا كذبت كقولنا كل انسان حجر بالضرورة فان كان الحكم فيها بضرورة النسبة اى قد يكون الحكم فى القضية الموجهة بان النسبة الثبوتية او السلبية ضرورية اى ممتنعة الانفكاك عن الموضوع فهى على احد اربعة اوجه الاول انها ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة نحو كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فيسمى ح ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة وعدم تقييد الضرورة بالوصف او الوقت الثانى انها ضرورية ما دام الوصف العنوانى ثابتا لذات الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا ولا شيء منه بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فيسمى القضية ح مشروطة عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنوانى وكون هذه القضية اعم من المشروطة الخاصة كما سيجىء الثالث انها ضرورية فى وقت معين نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع ويسمى حينئذ

او بدوامها مادام الذات فدائمة مطلقة او مادام الوصف فعرفية عامة او بفعليتها فمطلقة عامة
او لعدم ضرورة خلافها فممكنة عامة فهذه بسائط

وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت وعدم تقييد القضية باللادوام والرابع انها ضرورية
فى وقت من الاوقات كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما ولا شئ منه بمتنفس
بالضرورة وقتا ما فيسمى منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشرا اى غير معين
وعدم تقييد القضية باللادوام قوله فدائمة مطلقة والفرق بين الضرورة والدوام
ان الضرورة هى استحالة انفكاك شئ عن شئ والدوام عدم انفكاكه عنه وان لم يكن
مستحيلا كدوام الحركة للفلك ثم الدوام اعنى عدم انفكاك النسبة الايجابية او السلبية
عن الموضوع اما ذاتى او وصفى فان كان الحكم فى الموجهة بالدوام الذاتى اى بعدم
انفكاك النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائمة
لاشتمالها على الدوام ومطلقة لعدم تقييد الدوام بالوصف العنوانى وان كان الحكم
بالدوام الوصفى اى بعدم انفكاك النسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف العنوانى
ثابتا لتلك الذات سميت عرفية العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة
بل الموجبة ايضا عند الاطلاق فاذا قيل كل كاتب متحرك الاصابع يفهم ان هذا الحكم
ثابت مادام كاتبا عامة لكونها اعم من العرفية الخاصة التى يجى ذكرها قوله او بفعليتها
اى يتحقق النسبة فالمطلقة العامة هى التى حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل اى
فى احد الازمنة الثلاثة وتسميتها بالمطلقة لان هذا هو المفهوم من القضية عند

عند الاطلاق

اطلاقها
وعدم تقييدها بالضرورة او الدوام او غير ذلك من الجهات وبالعامة لكونها اعم
من الوجودية اللادائمة واللاضرورية او لعدم ضرورة اه اذا حكم فى القضية بان
خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضروريا نحو قولنا زيد كاتب بالامكان العام اى ان الكتابة
ليس مستحيلة له يعنى ان سلبها عنه ليس ضروريا سميت القضية ممكنة لاشتمالها
على الامكان وهو سلب الضرورة عامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة فهذه بسائط
اى القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسائط اعلم ان القضية الموجهة اما
بسيطة وهى ما يكون حقيقتها اما ايجابا فقط او سلبا فقط كما مر فى الموجهات الثمانية
واما مركبة وهى ما يكون حقيقتها مركبة من ايجاب وسلب بشرط ان لا يكون الجزء الثانى
فيها مذكورا بعبارة مستقلة سواء كان فى اللفظ تركيب كقولنا كل انسان ضاحك
بالفعل لا دائما اشارة الى حكم سلبى اى لا شئ من الانسان بضاحك بالفعل او لم يكن
فى اللفظ تركيب كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه فى المعنى قضيتان
ممكنتان عامتان اى كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شئ من الانسان بكاتب
بالامكان العام والعبرة بالايجاب والسلب ح بالجزء الاول الذى هو صريح القضية
واعلم ايضا ان القضية المركبة انما يحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد مثل
اللادوام واللاضرورة العامتان اى المشروطة العامة والعرفية العامة قوله والمشروطة الخاصة
والوقتيتان اى الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة قيد باللادوام الذاتى وصفى

متن فيسمى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة متن

المطلق ومعنى اللادوام الذاتى ان هذا النسبة المذكورة فى القضية ليست دائمة مادام ذات
الموضوع موجودا فيكون نقيضها واقعة البتة فى زمان من الازمنة فيكون اشارة
الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل فى الكيفية فافهم المشروطة الخاصة
هى المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتى نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
مادام كاتبا لا دائما اى لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل والعرفية الخاصة
هى العرفية العامة المقيدة باللادوام الذاتى كقولنا بالدوام لا شئ من الكاتب
بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما اى كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل قوله
والوقتية والمنتشرة لما قيدت الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللادوام الذاتى حذف
من اسميهما لفظ الاطلاق فسميت الاولى وقتية والثانية منتشرة فالوقتية هى
الوقتية المطلقة المقيدة باللادوام الذاتى نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة
لا دائما اى لا شئ من القمر بمنخسف بالفعل والمنتشرة هى المنتشرة المطلقة المقيدة باللا
دوام الذاتى نحو قولنا لا شئ من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما لا دائما اى كل انسان
متنفس بالفعل باللاضرورة الذاتية اى هذه النسبة المذكورة فى القضية ليست ضرورية
مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا حكما بامكان نقيضها لان الامكان هو سلب
ضرورة الطرف المقابل كما مر فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة
للاصل فى الكيف الوجودية اللاضرورية لان معنى المطلقة العامة هو فعلية

النسبة

متن وقد يقيد المطلقة العامة باللاضرورة الذاتية فيسمى الوجودية اللاضرورية او باللادوام الذاتى متن
النسبة ووجودها فى وقت من الاوقات ولاشتمالها على اللاضرورة فالوجودية اللاضرورية
هى المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة اى
لا شئ من الانسان بمتنفس بالامكان العام فهى مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة
احديهما موجبة والاخرى سالبة او باللادوام الذاتى انما قيد اللادوام بالذاتى
لان تقييد العامتين باللادوام الوصفى غير صحيح ضرورة تنافى اللادوام بحسب الوصف الدوام
بحسب الوصف نعم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الوصفى ايضا لكن هذا التركيب
غير معتبر عندهم واعلم انه كما يصح تقييد هذه القضايا الاربعة باللادوام الذاتى كذلك
يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية وكذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة من
تلك الجملة باللاضرورة الوصفية فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا
الاربعة مع كل من تلك القيود الاربعة ستة عشر ثلثة منها غير صحيح واربعة منها
صحيح معتبرة والتسعة الباقية صحيحة غير معتبرة واعلم ايضا انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة
باللادوام واللاضرورة الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها باللادوام واللاضرورة الوصفيتين
وهذا ايضا من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة وكما يصح تقييد الممكنة العامة
باللاضرورة الذاتية يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية وكذا باللادوام الذاتى والوصفى
لكن هذه الاحتمالات الثلثة ايضا غير معتبرة عندهم وينبغى ان يعلم ان التركيب لا ينحصر

فيما اشرنا اليه فبل يعنى الاشارة الى بعض اخرى ويمكن تركيبات اخرى كثيرة لم يتعرضوا لكن التنبيه بعد التنبيه
لما ذكروه يتمكن من استخراج اى قدر شاء قوله الوجودية اللادائمة هى المطلقة العامة مقيدة
باللادوام الذاتى نحو لا شئ من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائما اى كل انسان
متنفس بالفعل فهى مركبة من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة
ايضا اى كما انه حكم فى الممكنة العامة بلا ضرورة الجانب المخالف فقد يحكم بلا
ضرورة الجانب الموافق ايضا فيصير القضية مركبة من ممكنتين عامتين ضرورة ان سلب
الضرورة عن الجانب المخالف هى امكان الطرف الموافق وسلب ضرورة الطرف الموافق امكان الطرف
المقابل فيكون الحكم فى القضية بامكان الطرف الموافق وامكان الطرف المقابل نحو كل انسان
كاتب بالامكان الخاص ولا شئ من الانسان بكاتب بالامكان العام وهذه مركبات اى هذه
القضايا السبع المذكورة وهى المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة
والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة مخالفة الكيفية
اى فى الايجاب والسلب وقد مر بيان ذلك فى بيان معنى اللادوام واللاضرورة
واما الموافقة فى الكمية اى الكلية والجزئية فلان الموضوع فى القضية المركبة امر
واحد قد حكم عليه بحكمين مختلفين بالايجاب والسلب فان كان الحكم فى الجزء الاول
على كل الافراد كان فى الجزء الثانى ايضا على كلها وان كان على البعض فى الاول فهكذا فى الثانى

قوله لما قيد

قوله لما قيد بهما اى القضية التى قيدت بهما اى باللادوام واللاضرورة يعنى لاصل القضية
على تقدير اخرى سواء كانت النسبتان ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين فقوله تنا
كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا متصلة موجبة فالموجبة المتصلة ما حكم فيها باتصال
النسبتين والسالبة ما حكم فيها بسلب اتصالهما نحو ليس البتة كلما كانت الشمس
طالعة كان الليل موجودا وكذلك اللزومية للموجبة ما حكم فيها بالاتصال لعلاقة
~~سواء لم يكن ذلك اتصال~~ والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة
سواء لم يكن ذلك اتصال او كان لكن لا لعلاقة واما الاتفاقية فهى ما حكم فيها بمجرد
الاتصال او نفيه من غير ان يكون ذلك مستندا الى العلاقة نحو كلما كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق او ليس كلما كان الانسان ناطقا كان الفرس صاهلا لعلاقة
وهى امر بسببه يستصحب المقدم للتالى كعلية طلوع الشمس لوجود النهار فى قولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود تنافى النسبتين سواء كانت النسبتان
ثبوتيتين او سلبيتين او مختلفتين فان كان الحكم فيها بتنافيهما فهى منفصلة موجبة
وان كان بسلب تنافيهما فهى منفصلة سالبة وهى الحقيقية فالمنفصلة الحقيقية
ما حكم فيها بتنافى النسبتين فى الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا او حكم فيها بسلب تنافى النسبتين فى الصدق
والكذب نحو قولنا ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين

وهى حقيقية او صدقا فقط فمانعة الجمع او كذبا فقط فمانعة الخلو وكل منها عنادية ان كان التنافى لذاتى الجزئين
والمنفصلة المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافى النسبتين او لا تنافيهما فى الصدق فقط نحو
هذا الشئ اما ان يكون شجرا او اما ان يكون حجرا والمنفصلة المانعة الخلو ما يحكم فيها بتنافى
النسبتين او لا تنافيهما فى الكذب فقط نحو اما ان يكون زيد فى البحر واما ان لا يغرق تذكر
او صدقا فقط اى لا فى الكذب او مع قطع النظر عن الكذب حتى جاز ان يجتمع النسبتان
فى الكذب وان لا يجتمعا ويقال المعنى الاول مانعة الجمع بالمعنى الاخص والثانى ما
نعة الجمع بالمعنى الاعم او كذبا فقط اى لا فى الصدق اى مع قطع النظر عن الصدق
والاول مانعة الخلو بالمعنى الاخص والثانى بالمعنى الاعم لذاتى الجزئين اى كان
المنافات بين الطرفين اى المقدم والتالى منافات ناشية عن ذاتيهما فى اى مادة
تحققا كالمنافات بين الزوجية والفردية لا من خصوص المادة كالمنافات
بين السواد والكتابة فى انسان يكون اسود وغير كاتب او يكون كاتبا وغير اسود فالمنافاة
بين الطرفين فى هذه المنفصلة واقعة لا لذاتيهما بل بحسب خصوص مادة اذ قد يجتمع
السواد والكتابة فى الصدق او فى الكذب فى مادة اخرى فهذه منفصلة حقيقية
اتفاقية ثم الحكم كما ان الحملية تنقسم الى محصورة ومهملة وشخصية وطبيعية
كذلك الشرطية ايضا سواء كانت متصلة او منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية
والجزئية والمهملة والشخصية ولا يتعقل الطبيعية ههنا تقادير المقدم كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلية وسورها فى المتصلة الموجبة

كلما ومهما

كلما ومهما ومتى وما فى معناها وفى المنفصلة دائما ابدا ونحوها هذا فى الموجبة واما السالبة
مطلقا فسورها ليس البتة او بعضها مطلقا اى على بعضها غير معين كقولك قد يكون
اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا جزئية وسورها فى الموجبة متصلة كانت
او منفصلة قد يكون وفى السالبة كذلك قد لا يكون قوله شخصية كقولك ان جئتنى
اليوم اكرمتك ولا اى وان لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا على بعضه بان
يسكت عن بيان الكلية والبعضية مطلقا فمهملة نحو اذا كان الشئ انسانا
كان حيوانا فى الاصل اى قبل دخول اداة الاتصال او الانفصال عليهما
حمليتان كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طرفيها وهما الشمس
طالعة والنهار موجود قضيتان حمليتان او متصلتان كقولنا كلما ~~كانت كلما~~
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقولنا فكلما لم يكن النهار موجودا لم يكن
الشمس طالعة فان طرفيها وهما قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وقولنا كلما لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالعة قضيتان متصلتان
او منفصلتان كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا فدائما
اما ان يكون العدد منقسما بمتساويين او غير منقسم بهما او مختلفتان بان يكون
احد الطرفين حملية والاخر متصلة او احدهما متصلة والاخر منفصلة او احدهما
حملية والاخر

فيها فصل التناقض اختلاف القضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الاخرى وبالعكس ... لا من اختلاف في الكم والكيف والجهة ولا فيما عداها

متصلة والاخرى منفصلة فالاقسام ستة وعليك استخراج ما تركنا من الامثلة

عن التمام اى عن ان يصح السكوت عليهما ويحتمل الصدق والكذب مثلا قولنا الشمس

طالعة مركب تام خبري يحتمل الصدق والكذب ولا نعني بالقضية الا هذا فاذا دخلت

عليه ادات الاتصال مثلا وقلت ان كانت الشمس طالعة لم يصح ان يسكت عليه

ولم يحتمل الصدق والكذب بل احتجت الى ان يضم اليه قولك فالنهار موجود اختلاف القضيتين

قيد بالقضيتين اما لان التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل واما لان الكلام

في تناقض القضايا بحيث يلزم خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة والسالبة

الجزئيتين فانهما قد يصدقان في نحو بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان فلم يتحقق

التناقض بين الجزئيتين وبالعكس اى ويلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى

وخرج به اختلاف الموجبة والسالبة الكليتين فانهما قد يكذبان معا نحو لا شيء من الحيوان

بانسان وكل حيوان انسان فلا يتحقق التناقض بين الكليتين ايضا فقد علم ان القضيتين

لو كانتا محصورتين ... يجب اختلافهما في الكم كما سيصرح المصنف ولا بد من

الاختلاف اى يشترط في التناقض ان يكون احد النقيضين موجبة والاخرى سالبة

ضرورة ان الموجبتين وكذا السالبتين قد يجتمعان في الصدق والكذب ثم ان كان القضيتان

محصورتين يجب اختلافهما في الكم ايضا كما مر ثم ان كانتا موجهتين يجب اختلافهما في الجهة ايضا

فان الضروريتين

فان الضروريتين قد يكذبان معا كقولنا كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان بكاتب

بالضرورة والممكنتين قد يصدقان معا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان ولا شيء من الانسان

بكاتب بالامكان والاتحاد فيما عداها اى ويشترط في التناقض اتحاد القضيتين

فيما عدا امور الثلاثة اعني الكم والكيف والجهة وقد ضبطوا هذا الاتحاد في وحدة الاتحاد

في امور ثمانية قال قائلهم نظم در تناقض هشت وحدت شرط دان وحدة

موضوع ومحمول ومكان وحدة شرط واضافه جزء وكل قوة وفعلست در آخر زمان

والنقيض للضرورية اعلم ان نقيض كل شيء رفعه فنقيض القضية التي حكم

فيها بضرورة الايجاب والسلب هو قضية حكم فيها بسلب ذلك الضرورة وسلب

كل ضرورة هو عين امكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب هو امكان السلب ونقيض

ضرورة السلب امكان الايجاب ونقيض الدوام وقد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل

فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب وسلب دوام السلب يلزمه

فعلية الايجاب فالممكنة العامة نقيض صريح الضرورية للمطلقة والمطلقة العامة

لازم لنقيض الدائمة المطلقة ولما لم يكن لنقيضها الصريح وهو لا دوام مفهوم

محصل معتبر من القضايا المعتبرة قالوا نقيض الدائمة هو المطلقة العامة ثم اعلم

ان نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية فان

هو سلب الدوام
لا شيء من الفلك بساكن
دائما نقيض بعض الفلك
ساكن بالفعل

والنقيض للضرورة الممكنة وللدائمة المطلقة العامة وللمشروطة العامة الحينية الممكنة وللعرفية العامة الحينية المطلقة

الحينية الممكنة هي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية اى الضرورة ما دام الوصف عن

الجانب المخالف بحسب الوصف فقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا

نقيضه ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان ونسبة الحينية

المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف

العنواني الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة وذلك لان الحكم

في العرفية العامة بدوام النسبة ما دام ذات الموضوع متصفا بالوصف العنواني

فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الدوام ويلزمه وقوع الطرف المقابل في اوقات الوصف

العنواني وهذا معنى الحينية المطلقة المخالفة لها العرفية في الكيف فنقيض

قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا قولنا ليس بعض الكاتب

متحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل والمصنف لم يتعرض لبيان نقيض الوقتية و

المنتشرة المطلقتين من البسائط ... فان الوقتية المطلقة لما كانت ما حكم

فيها بالضرورة في الوقت المعين فهو فنقيضها يكون ما حكم فيها بسلب الضرورة

في ذلك الوقت المعين وهي الممكنة الوقتية والمنتشرة المطلقة لما كانت ما حكم

فيها بالضرورة في وقت غير معين فنقيضها يكون ما حكم فيها بسلب الضرورة في

وقت غير معين وهو المسمى بالممكنة الدائمة اذ لا تعلق بذلك غرض فيما سيأتي

من مباحث العكوس

من مباحث العكوس والاقيسة بخلاف باقي البسائط فتأمل والمركبة قد علمت ان

نقيض كل شيء رفعه فاعلم ان رفع المركب انما يكون برفع احد جزئيه لا على التعيين

على سبيل منع الخلو اذ يجوز ان يكون برفع كلا جزئيه فنقيض القضية المركبة نقيض

احد جزئيه على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة

ما دام كاتبا لا دائما اى لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل قضية منفصلة

مانعة الخلو وهي قولنا اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين

هو كاتب واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وانت بعد اطلاعك على

حقايق المركبات ونقايض البسائط تتمكن من استخراج التفاصيل لكن في

الجزئية بالنسبة الى كل فرد يعني لا يكفي في اخذ نقيض القضية المركبة الجزئية

الترديد بين نقيضي جزئيها وهما الكليتان اذ قد تكذب المركبة كقولنا بعض الحيوان

انسان بالفعل لا دائما ويكذب كلا نقيضي جزئيها ايضا وهما قولنا لا شيء من الحيوان

بانسان دائما وقولنا كل حيوان انسان دائما وحينئذ بطريق اخذ نقيض المركبة

الجزئية بان يوضع افراد الموضوع كلها ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية ثم

يردد بين نقيضي الجزئيتين بالنسبة الى كل واحد من تلك الافراد فيقال في المثال المذكور

فصل العكس المستوى تبديل طرفى القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة انما
تنعكس جزئية لجواز عموم المحمول او التالى والسالبة الكلية تنعكس كلية والا لزم سلب الشئ عن نفسه

كل حيوان اما انسان دائما او ليس بانسان دائما وح فيصدق النقيض وهو قضية حملية
مرددة المحمول فقوله الى كل فرد اى افراد الموضوع طرفى القضية سواء كان الطرفان
هما الموضوع والمحمول او المقدم والتالى واعلم ان العكس كما يطلق على المعنى المصدرى المذكور
كذلك يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق مجازى من قبيل
اللفظ على الملفوظ والخلق على المخلوق مع بقاء الصدق بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه
لزم من صدقه صدق العكس لا انه يجب صدقهما فى الواقع والكيف يعنى
ان كان الاصل موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة كان سالبة
انما تنعكس جزئية يعنى ان الموجبة سواء كانت كلية نحو كل انسان حيوان او جزئية
نحو بعض الانسان حيوان انما تنعكس الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة الكلية اما
صدق الموجبة الجزئية فظ ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلا
او بعضا لتصادق الموضوع والمحمول فى هذا الفرد فيصدق المحمول على افراد الموضوع
فى الجملة واما عدم صدق الكلية فلان المحمول فى القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع
فلو عكست القضية صار الموضوع اعم ويستحيل صدق الاخص كليا على الاعم فالعكس
اللازم الصدق فى جميع المواد هو الموجبة الجزئية هذا هو البيان فى الحمليات وقس عليه
الحال فى الشرطيات فقوله لجواز عموم الى بيان الجزء السلبى من الحصر المذكور واما الايجاب
فبديهى كما مر والا لزم سلب الشئ عن نفسه تقديره ان يقال كلما صدق قولنا
لا شئ

متن والسالبة الجزئية لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع او المقدم واما بحسب الجهة فمن الموجبات تنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة ومن

لا شئ من الانسان بحجر صدق لا شئ من الحجر بانسان والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر
انسان فنضمه مع الاصل فنقول بعض الحجر انسان ولا شئ من الانسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس
بحجر وهو سلب الشئ عن نفسه فهذا المحال فهو محال منشاؤه هو نقيض العكس لان الاصل صادق
والهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقا وهو المطلوب
عموم الموضوع وح يصح سلب الاخص عن بعض الاعم لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض الاخص
مثلا يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق بعض الانسان ليس بحيوان
او المقدم مثلا يصدق قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا واما بحسب الجهة
يعنى ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم والكيف واما بحسب الجهة فح
الدائمتان اى الضرورية والدائمة مثلا كلما صدق قولنا بالضرورة او دائما كل انسان حيوان
صدق قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان والا فيصدق نقيضه وهو
دائما لا شئ من الحيوان بانسان ما دام حيوانا فهو مع الاصل ينتج لا شئ من الانسان بانسان
بالضرورة او دائما هذا خلف والعامتان اى المشروطة العامة والعرفية العامة مثلا اذا صدق
بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا صدق بعض المتحرك الاصابع
كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع بكاتب والا فيصدق نقيضه وهو دائما لا شئ من

قد لا يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا فلا يصدق ٢

متحرك الاصابع بكاتب ما دام متحرك الاصابع وهو مع الاصل ينتج قولنا بالضرورة او بالدوام
لا شئ من الكاتب بكاتب ما دام كاتبا هف والخاصتان اى المشروطة الخاصة و
العرفية الخاصة تنعكسان حينية مطلقة مقيدة باللادوام اما انعكاسهما الى الحينية
المطلقة فلانه كلما صدقت الخاصتان صدقت العامتان وقد مر ان كلما صدقت العامتان
صدقت فى عكسهما الحينية المطلقة واما اللادوام فبيان صدقه انه لو لم يصدق لصدق
نقيضه ونضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجة ونضم الى الجزء الثانى من الاصل فينتج
ما ينافى تلك النتيجة مثلا كلما صدق بالضرورة او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
لا دائما صدق فى العكس بعض المتحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع لا دائما
اما صدق الجزء الاول فقد ظهر مما سبق واما صدق الجزء الثانى اى اللادوام ومعناه ليس بعض متحرك
الاصابع كاتبا بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما
فنضمه مع الجزء الاول من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك الاصابع ما دام
كاتبا ينتج كل متحرك الاصابع متحرك الاصابع دائما ثم نضمه الى الجزء الثانى من الاصل ونقول كل متحرك
الاصابع كاتب دائما ولا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ينتج لا شئ من متحرك الاصابع
بمتحرك الاصابع بالفعل وهذا ينافى النتيجة السابقة فيلزم من صدق نقيض لا دوام العكس
اجتماع المتنافيين فيكون باطلا فيكون اللادوام حقا وهو المطلوب والمطلقة العامة
مطلقة عامة

مطلقة عامة اى هذه القضايا الخمس تنعكس كل واحد منها الى المطلقة العامة فيقال لو صدق
كل ج ب باحد الجهات الخمس لصدق بعض ب ج بالفعل والا يصدق نقيضه وهو
لا شئ من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج لا شئ من ج ج هف ولا عكس للممكنتين
اعلم ان صدق وصف الموضوع على ذاته فى القضايا المعتبرة فى العلوم بالامكان عند
الفارابى فهو ان على كل ما صدق عليه ج بالامكان صدق عليه ب بالامكان ويلزمه العكس وبالفعل عند الشيخ
ح وهو ان بعض ما صدق عليه ب بالامكان صدق عليه ج بالامكان
وعلى راى الشيخ معنى كل ج ب بالامكان هو ان كل ما صدق عليه ج بالفعل
صدق عليه ب بالامكان ويكون عكسه على اسلوب الشيخ هو ان بعض ما صدق عليه ب بالفعل
صدق عليه ج بالامكان ولا شك انه لا يلزم من صدق الاصل ح صدق العكس مثلا
اذا فرض ان مركوب زيد بالفعل منحصر فى الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب
زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان فالمصنف
لما اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر فى العرف واللغة حكم بانه لا عكس للممكنتين
تنعكس الدائمتان دائمة اى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة
مثلا اذا صدق قولنا لا شئ من الانسان بحجر بالضرورة او بالدوام صدق لا شئ من الحجر بانسان دائما
والا فبعض الحجر انسان بالفعل صادق وهو مع الاصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر دائما هف والعامتان
عرفية عامة اى المشروطة العامة والعرفية العامة تنعكسان عرفية عامة مثلا اذا صدق

كل ج ب بالامكان على راى الفارابى ٣

والخاصتان عرفية لادائمة في البعض والسالبة الكلية لان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال ولا عكس للبواقي متن

بالمرفرة او بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا صدق بالدوام لا شيء

من ساكن الاصابع بكاتب ما دام ساكن الاصابع والا فيصدق نقيضه وهو قولنا بعض

ساكن الاصابع كاتب حين هو ساكن الاصابع وهو مع الاصل ينتج بعض ساكن الاصابع هف

والخاصتان عرفية اي عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض و

هو اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول اذا صدق لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع

ما دام كاتبا لا دائما صدق لا شيء من الساكن بكاتب ما دام ساكنا لا دائما في البعض اي بعض

الساكن كاتب بالفعل اما الجزء الاول فقد مر في بيان ان العرفية العامة لانهما لازمتان لها

لانهما الخاصتان بيانه واما الجزء الثاني فلانه لولاه لصدق لا شيء من الساكن بكاتب دائما وهذا

مع لادوام الاصل وهو ان كل كاتب ساكن بالفعل ينتج لا شيء من الكاتب بكاتب دائما وانما

لم يلزم اللادوام في الكل لانه يكذب في مثالنا هذا كل ساكن كاتب بالفعل لصدق قولنا بعض

الساكن ليس بكاتب دائما كالارض فالاصوب ان ذلك ان لادوام السالبة موجبة وهي لا

ينعكس الا جزئية وفيه تامل اذ ليس انعكاس المجموع لا المجموع منوطا بانعكاس الاجزاء الا

كما يشهد بذلك ملاحظة انعكاس الموجبات للموجبة على ما مر فان الخاصتين للوجهتين

ينعكسان الحينية اللادائمة مع ان الجزء الثاني منهما هو المطلقة العامة السالبة لا عكس

لها فتدبر ينتج المحال هذه المحال اما ان يكون ناشيا عن الاصل او عن نقيض العكس او عن

هيئة تاليفهما لكن الاول مفروض الصدق والثالث هو الشكل الاول المعلوم صحته وانتاجه

فتعين الثاني فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقا ولا عكس للبواقي اي السوالب

الباقية

بالنقض فصل عكس النقيض تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف وحكم النقيض الثانية

الباقية وهي تسعة الوقتيتان المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العامة والممكنة العامة من

البسايط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات بالنقض اي بدليل

التخلف في مادة بمعنى انه يصدق الاصل في مادة دون العكس فعلم بذلك ان العكس غير لازم

لهذا الاصل وبيان التخلف في تلك القضايا ان اخصها وهي الوقتية قد يصدق بدون العكس فانه

يصدق لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام

لصدق نقيضه وهو كل منخسف قمر بالضرورة واذا تحقق التخلف وعدم الانعكاس في الاخص

تحقق في الاعم اذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الاعم كان العكس لازما للاعم والاعم لازم

للاخص ولازم اللازم لازم فيكون العكس لازما للاخص ايضا وقد ثبت غدم انعكاسه

هذا خلف وانما اخترنا في العكس الجزئية لانها اعم من الكلية والممكنة العامة لانها اعم من

ساير الموجهات واذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص بطريق الاولى عندنا في العكس

تبديل نقيض الطرفين اي جعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزءا ثانيا ونقيض الجزء الثاني جزءا اولا

مع بقاء الصدق اي ان كان الاصل صادقا كان العكس صادقا ومع الكيف اي ان كان

الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان العكس سالبا مثلا قولنا كل ج ب

ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج وهذا طريقة القدماء واما

المتاخرون فقالوا عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الجزء الاول ثانيا

مع المخالفة في الكيف اي ان كان الاصل موجبا كان العكس سالبا او بالعكس وبقاء

الصدق كما مر فقولنا كل ج ب تنعكس الى قولنا لا شيء مما ليس ب ج والمصنف صرح بقولهم

وعين الاول ثانيا للعلم به ضمنا ولا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقا

بحيث لم يخالفه في هذا التعريف على اعتباره ههنا ايضا ثم انه قد بين احكام عكس النقيض على طريقة

القدماء اذ فيه غنية لطالب الكمال وترك ما اورده المتاخرون اذ تفصيل القول فيه وفيما

لا يسعه المجال قوله ههنا اي في عكس النقيض فكما في المستوى يعني كما ان السالبة الكلية تنعكس

في العكس المستوى كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس

كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا لصدق قولنا بعض الحيوان لا انسان وكذب بعض اللاانسان

لا حيوان والتسع من الموجهات الموجبة اعني الوقتيتين المطلقتين والوقتيتين والوجوديتين

والممكنتين والمطلقة العامة لا تنعكس والبواقي تنعكس على ما سبق تفصيله في السوالب

في العكس المستوي وبالعكس اي حكم السوالب ههنا حكم الموجبات في المستوى فكما ان الموجبة

في المستوى لا تنعكس الا جزئية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع

ولا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كليا مثلا يصح لا شيء من الانسان بلا حيوان

ولا يصح لا شيء من الحيوان بلا انسان لصدق بعض الحيوان لا انسان كالفرس وكذلك الحينية

الدائمتان والعامتان تنعكس حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لا دائمة والوقتيتان

والوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة ولا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوى

والبيان

وقد بين انعكاس الخاصتين من الموجبة الجزئية ههنا ومن السالبة الجزئية ثم الى العرفية الخاصة متن

والبيان البيان يعني كما ان المطالب المذكورة في العكس المستوى كان يثبت بالخلف فكذا

ههنا والنقض النقض اي مادة التخلف ههنا هي مادة التخلف ثم وقد بين انعكاس الخا

صتين من السالبة الجزئية في العكس المستوى الى العرفية الخاصة فهو ان يقال متى صدق بعض

ج ليس ب ما دام ج لا دائما اي بعض ج ب بالفعل صدق بعض ب ليس ج ما دام

ب لا دائما اي بعض ب ج بالفعل وذلك بدليل الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع

اعني بعض ج د فد ب بحكم لادوام الاصل ود ج بالفعل لصدق العنوان على الذات

بالفعل وهو لادوام العكس على ما هو التحقيق فصدق بعض ج ب بالفعل وهو

لادوام العكس ثم نقول د ليس ج ما دام ب والا لكان ج في بعض اوقات كونه

ج لان الوصفين اذا تقارنا في ذات ثبت كل منهما في زمان الاخر في الجملة

وقد كان حكم الاصل انه ليس ب ما دام ج هف وان صدق ان بعض ب اعني د ليس

ج ما دام ب وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه فافهم وبيان انعكاس

الخاصتين من الموجبة الجزئية في عكس النقيض الى العرفية الخاصة فهو ان

يقال اذا صدق بعض ج ب ما دام ج لا دائما اي بعض ج ليس ب بالفعل صدق

بعض ما ليس ب ليس ج ما دام ليس ب لا دائما اي ليس بعض ما ليس ب ليس ج

بالفعل وذلك بالافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع اعني بعض ج د فد ج بالفعل بحكم

٢ بالفعل على مذهب الشيخ وهو التحقيق و د ليس ب بالفعل حكم

٢ لا دوام الاصل فصدق بعض ما ليس ب ج بالفعل وهو ملزوم لا دوام العكس
لان لا ثبات يلزمه نفي النفي ثم نقول د ليس ج ما دام ليس ب والا لكان د ج
في بعض اوقات كونه ليس ب فيكون ليس ب في بعض اوقات كونه ج سمحا
مر وقد كان حكم الاصل انه ب دائما ما دام ج هف فصدق ان بعض ما ليس
ب وهو د ليس ج ما دام ليس ب وهو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا
جزئيه فتامل القياس قول اى مركب وهو اعم من المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف
المناسبة بين اجزائه لانه ماخوذ من الالفة صرح بذلك الشريف المحقق في
حاشية الكشاف وح فذكر المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الخاص بعد العام وهو متعارف
في التعريفات وفي اعتبار التاليف بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصوري
في الحجة فالقول يشمل المركبات التامة وغيرها كلها وبقوله مؤلف من القضايا
خرج ما ليس كذلك كالمركبات الغير التامة والقضية الواحدة المستلزمة لعكسها
او عكس نقيضها اما البسيطة فقط واما المركبة فان المتبادر من القضايا القضايا
الصريحة والجزء التام من المركبة ليس كذلك او لان المتبادر من القضايا ما بعدها فهم
قضايا متعددة وبقوله يلزمه خرج الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم منهما شيء نعم
يحصل منهما الظن لشيء وبقوله لذاته خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة
خارجية

والاقتراني اما حملي او شرطي وموضوع المطلوب من الحملي يسمى اصغر ومحموله اكبر ...

خارجية كقياس المساوات نحو ا مساو لب وب مساو لج فانه يلزم من ذلك ان ا مساو لج لكن لا
لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية هي ان مساوى المساوى مساو وقياس المساوات
مع هذه المقدمة الخارجية يرجع الى قياسين وبدونها ليس من اقسام الموصل بالذات فاعرف
ذالك والقول الاخر اللازم من القياس يسمى نتيجة ومطلوبا فان كان اى القول الاخر
الذي هو النتيجة والمراد بمادته طرفاه المحكوم عليه وبه والمراد بهيئة الترتيب الواقع بين
طرفيه سواء تحققت في ضمن الايجاب او السلب فانه قد يكون المذكور في الاستثناء
نقيض النتيجة كقولنا ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج
هذا ليس بانسان والمذكور في القياس هذا انسان وقد يكون المذكور فيه عين النتيجة
كقولك في المثال المذكور لكنه انسان نتيجة ان هذا حيوان فاستثنائي لاشتماله
على كلمة الاستثناء اعني لكن قوله حينئذ والا اى وان لم يكن القول الاخر مذكورا في القياس
بمادته وهيئته وذالك بان يكون مذكورا بمادته لا بهيئته اذ لا يعقل وجود الهيئة
بدون المادة وكذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية والصورية
ومن هذا يعلم انه لو حذف قوله بمادته لكان اولى فاقتراني لاقتران حدود المطلوب
فيه وهي الاصغر والاكبر والاوسط حملي اى القياس الاقتراني ينقسم الى حملي وشرطي
لانه ان كان مركبا من الحمليات الصرفة فحملي نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث
والا فشرطي سواء تركب من الشرطيات الصرفة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او تركب

والمتكرر اوسط وفيما الاصغر الصغرى والاكبر الكبرى والاوسط اما محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى وهو الشكل الاول او محمولهما فالثاني او موضوعهما فالثالث او عكس الاول فالرابع ويشترط في الاول ايجاب الصغرى وفعليتها وكلية الكبرى

من الحملية والشرطية نحو كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا وللصغر قدم البحث
قرانى عن الاقتراني الحملي وكل حيوان جسم فكلما كان هذا الشيء انسانا كان جسما وللصغر قدم البحث
عن الاقتراني الحملي لكونه ابسط من الشرطي قوله من الحملي اى من الاقتراني الحملي قوله
اصغر لكون الموضوع في الغالب اخص من المحمول واقل افرادا منه فيكون المحمول اكبر
واكثر افرادا والمتكرر اوسط لتوسطه بين الطرفين وما فيه اى المقدمة التي فيها
الاصغر وتذكير الضمير نظرا الى لفظ الموصول الصغرى لاشتمالها على الاصغر
الكبرى اى وما فيه الاكبر الكبرى لاشتمالها على الاكبر الشكل الاول يسمى اولا لان
انتاجه بديهي وانتاج البواقي نظري يرجع اليه فيكون اسبق واقدم في العلم
قوله فالثاني لاشتراكه مع الاول في اشرف المقدمتين اعني الصغرى فالثالث لاشتراكه
مع الاول في اخس المقدمتين اعني الكبرى فالرابع لكونه في غاية البعد عن
الاول وفعليتها ليتعدى الحكم عن الاوسط الى الاصغر وذلك ان الحكم في الكبرى
انما هو ايجابا كان او سلبا انما هو على ما ثبت له الاوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ
فلو لم يحكم في الصغرى بان الاصغر ثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدي الحكم من الاوسط
الى الاصغر مع كلية الكبرى ليلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط
الحكم على الاصغر وذالك لان الاوسط محمول هاهنا على الاصغر ويجوز ان يكون المحمول
اعم من فلو حكم

لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية الموجبتين ومع السالبة الكلية السالبتين بالضرورة وفي الثاني اختلافهما في الكيف وكلية الكبرى
٣
اعم من الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض الاوسط لاحتمل ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك
البعض فلا يلزم من الحكم على ذالك البعض الحكم على الاصغر كما يشاهد في قولنا كل
انسان حيوان وبعض الحيوان فرس لينتج الموجبات الكلية والجزئية والاقيسة المفادة
اى اثر هذه الشرطان ينتج الصغرى الموجبة الكلية او الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة
الكلية الموجبتين ففي الاول يكون النتيجة موجبة كلية وفي الثاني موجبة جزئية
وان ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية والجزئية
على ما سبق وامثلة الكل واضحة الموجبتين اى ينتج الكلية والجزئية والسالبتين
اى نتيجة الكلية والجزئية بالضرورة متعلق بقوله لينتج والمقصود الاشارة الى ان انتاج هذا
الشكل المحصورات الاربع بديهي بخلاف انتاج سائر الاشكال لنتائجها كما يجيء تفصيلها
٣ وفي الثاني اختلافهما الخ اى ويشترط في هذا الشكل بحسب الكيفية اختلاف المقدمتين
في السلب والايجاب وذالك لانه لو تالف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف
وهو ان يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب تارة والسلب اخرى فانا لو قلنا
كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولو بدلنا الكبرى بقولنا كل
فرس حيوان كان الحق السلب وكذا الحال لو تالف من سالبتين كقولنا لا شيء من الانسان
بحجر ولا شيء من الناطق بحجر والحق الايجاب ولو قلت ولا شيء من الفرس بحجر كان الحق

مع دوام الصغرى او انعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية او كبرى مشروطة وينتج الكليتان سالبة كلية والمختلفتان فى الكم ايضا سالبة

السلب والاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هى القول الآخر الذى يلزم من المقدمتين فلوكان اللازم من المقدمتين الموجبة لماكان الحق فى بعض المواد هو السالبة ولوكان اللازم منهما السالبة لماصدق فى بعض المواد الموجبة وكلية الكبرى اى يشترط فى الشكل الثانى بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف بقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق والحق الايجاب ولوقلنا بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق السلب مع دوام الصغرى اى يشترط فى هذا الشكل بحسب الجهة امران الاول احد الامرين اما ان يصدق الدوام على الصغرى اى يكون دائمة او ضرورية واما ان يكون الكبرى من القضايا السالبة التى تنعكس سالبتها الامن الست التى لا تنعكس سوالبها والثانى ايضا احد الامرين وهو ان الممكنة لا تستعمل فى هذا الشكل الا مع الضرورية صغرى او كبرى او مع كبرى مشروطة عامة او مشروطة خاصة وحاصله ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية او مشروطة عامة او خاصة وان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لاغير ودليل الشرطين انه لولاهما لزم الاختلاف والتفصيل لايناسب هذا المختصر وينتج الكليتان الضروب المنتجة فى هذا الشكل ايضا اربعة حاصل من ضرب الكبرى الكلية السالبة الموجبة فى الصغريين ٣٤ الموجبتين فالضرب الاول هو المركب من كليتين والصغرى موجبة نحو كل ج ب ولا شىء من آ ب والضرب الثانى هو المركب من كليتين والصغرى سالبة نحو لا شىء من ج ب وكل آ ب والنتيجة منهما سالبة كلية نحو لا شىء من ج آ واليهما اشار المص

جزئية بالخلف او عكس الكبرى او عكس الصغرى ثم عكس الترتيب ثم عكس النتيجة

اشار الى المص بقوله وينتج الكليتان سالبة كلية والضرب الثالث هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية نحو بعض ج ب ولا شىء من آ ب والضرب الرابع هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية نحو بعض ج ليس ب وكل آ ب والنتيجة منهما سالبة جزئية نحو بعض ج ليس آ واليهما اشار المص بقوله والمختلفتان فى الكم ايضا اى كما انهما مختلفتان فى الكيف بناء على ما سبق فى الشرايط سالبة جزئية وبالخلف يعنى دليل انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين امور الاول الخلف وهو ان يجعل نقيض النتيجة لايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الاول ما ينافى الصغرى وهذا جار فى الضروب الاربع كلها الثانى عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة وذلك انما يجرى فى الضرب الاول والثالث لان كبريهما سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الاخيران فكبريهما موجبة كلية لاتنعكس الا موجبة جزئية لاتصلح لكبروية الشكل الاول مع ان صغريهما ايضا سالبة لاتصلح الصغرى الشكل الاول والثالث ان يعكس الصغرى فيصير شكلا رابعا ثم يعكس الترتيب يعنى يجعل عكس الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيصير شكلا اولا فينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المطلوبة وذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية لتصلح الكبروية الشكل الاول وذلك انما هو فى الضرب الثانى فان صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها واما الاول والثالث فصغراهما موجبة لا تنعكس الا جزئية واما الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس ولو فرض انعكاسها لا يكون الا الى الجزئية ايضا فتدبر وفى الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها لان الحكم فى كبراه سواء كان ايجابا او سلبا على ما هو اوسط بالفعل كما

وفى الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية احديهما لينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية الكبرى او بالعكس موجبة جزئية

فلولم يتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل بان لا يتحد اصلا ويكون الصغرى سالبة او يتحد لكن لا بالفعل ويكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر مع كلية احديهما لانه لوكانت المقدمتان جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الاصغر مثلا الموجبتان الضروب المنتجة فى هذا الشكل بحسب الشرايط المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع كلها وضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين الكليتين الموجبة والسالبة وهذه الضروب كلها مشتركة فى انها لا تنتج الا جزئية لكن ثلثة منها ينتج الايجاب وثلثة ينتج السلب واما المنتجة للايجاب فاولها المركب من موجبتين كليتين نحو كل ج ب وكل ج آ فبعض ب آ وثانيها المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والى هذين اشار المص بقوله لينتج الموجبتان اى صغرى مع الموجبة الكلية اى كبرى والثالث عكس الثانى اعنى المركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى واليه اشار بقوله او بالعكس فليس المراد بالعكس عكس الضربين المذكورين اذ ليس عكس الاول الا الاول فتامل واما المنتجة للسلب فاولها المركب من موجبة كلية وسالبة واليها اشار بقوله ومع السالبة الكلية اى وينتج الموجبتان مع السالبة الكلية الثالث من موجبة كلية وسالبة جزئية كما قال او الكلية مع الجزئية اى الموجبة الجزئية

ومع السالبة الكلية او الكلية مع الجزئية سالبة جزئية بالخلف او عكس الصغرى او الكبرى ثم الترتيب ثم النتيجة وفى الرابع ايجابهما المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احديهما

فى الكيف ٢ اى الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية بالخلف يعنى بيان انتاج هذه الضروب لهذه النتايج اما بالخلف وهو ههنا ان يأخذ نقيض النتيجة ويجعل لكليته كبرى وصغرى القياس لايجابه صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافى الكبرى وهذا يجرى فى الضروب كلها واما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول وذلك حيث يكون الكبرى كلية كما فى الضرب الاول والثانى والرابع والخامس واما بعكس الكبرى ليصير شكلا رابعا ثم عكس الترتيب ليرتد شكلا اولا فينتج نتيجة ثم يعكس هذه النتيجة فانه المط وذلك حيث يكون كبرى موجبة ليصلح عكسه صغرى للشكل الاول ويكون الصغرى كلية ليصلح كبرى كما فى الضرب الاول والثالث لا غير وفى الرابع شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم والكيف احد الامرين اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين مع فى الكيف ٢ كلية احديهما وذلك انه لولا احدهما لزم اما كون المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين فى الكيف وعلى التقادير الثلاثة يحصل الاختلاف وهو دليل العقم اما على الاول فلان الحق فى قولنا لا شىء من الحجر بانسان ولا شىء من الناطق بحجر هو الايجاب ولوقلنا ولا شىء من الفرس بحجر كان الحق السلب واما على الثانى فلانا اذا قلنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان كان الحق الايجاب ولوقلنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما على الثالث فلان الحق فى قولنا بعض الحيوان انسان وبعض الجسم ليس بحيوان وهو الايجاب ولوقلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ثم ان المص لم يتعرض لبيان شرايط الشكل الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتداد بهذا الشكل كما لم يتعرض ايضا لنتايج الاختلاطات الحاصلة من الموجهات فى شىء من الاشكال الاربعة

لينتج الموجبة الكلية مع الرابع والخامس مع السالبة الجزئية الكلية والسالبتان مع الموجبة الكلية وكلتيهما مع الموجبة الجزئية جزئية سلب والا فسالبة

لطول الكلام فيها وتفصيلها موكول الى مطولات الفن لينتج الضروب المنتجة فى هذا الشكل بحسب احد الشرطين السابقين حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية وضم الصغريين السالبة الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية وضم كليتها اى الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالاولان من هذه الضروب وهما المؤلف من موجبتين كليتين والثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية والبواقى المشتملة على السلب ينتج سالبة جزئية فى جميعها الا فى ضرب الواحد وهو المركب من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية وفى عبارة المص مسامحة حيث توهم ان ما سوى الاولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئى وليس كذالك كما عرفت ولو قدم لفظ موجبة على جزئية لكان اولى والتفصيل هٰهنا ان ضروب هذا الشكل ثمانية الاول من موجبتين كليتين الثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية الثالث من صغرى سالبة كلية وكبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية الرابع عكس ذلك الخامس من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى الثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذه الضروب الخمسة الباقية ينتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فانه نافع فيما سيجىء بالخلف وهو فى هذا الشكل ان يوخذ نقيض النتيجة ويضم لاحد المقدمتين لينتج ما ينعكس الى ما ينافى المقدمة الاخرى وذالك انما يجرى

بالخلف او بعكس الترتيب ثم النتيجة او بعكس المقدمتين او بالرد الى الثانى بعكس الصغرى او الثالث بعكس الكبرى وضابطة شرايطه الاولى بعد انه لابد اما من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل

انما يجرى فى الضرب الاول والثانى والثالث والرابع والخامس من دون البواقى وقال الشارح يجرى فى السادس ايضا وهو سهو او بعكس الترتيب وذالك انما يجرى حيث يكون الكبرى موجبة والصغرى كلية والنتيجة مع ذالك قابلة للانعكاس كما فى الاول والثانى والثالث والثامن ايضا ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين دون البواقى او بعكس المقدمتين فيرجع الى الشكل الاول ولا يجرى الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى سالبة كلية لينعكس الى الكلية كما فى الرابع والخامس لا غير او بالرد ولا يجرى الا حيث يكون المقدمتان مختلفتين فى الكيف والكبرى كلية والصغرى قابلة للانعكاس ويكون او بعكس الكبرى كما فى الثالث والرابع والخامس والسادس ايضا ان انعكست السالبة الجزئية لا تعكس الكبرى ولا يجرى الا حيث يكون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس ويكون الصغرى او عكس الكبرى كلية وهذا الاخير لازم للاولين فى هذا الشكل فتدبر وذالك كما فى الاول والثانى والرابع والخامس والسابع ايضا ان انعكس السلب الجزئيين دون البواقى وضابطة شرايطه اى الامر الذى اذا رعيته فى كل قياس اقترانى حملى كان منتجا ومشتملا على الشرايط السابقة جميعها انه لابد اى لابد فى انتاج القياس من احد الامرين على سبيل منع الخلو اما من عموم موضوعية الاوسط اى كلية قضية موضوعها الاوسط كالكبرى فى الشكل الاول كاحد المقدمتين فى الشكل الثالث وكالصغرى فى الضرب الاول والثانى والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل الرابع مع ملاقاته اى بان يحمل الاوسط ايجابا على الاصغر بالفعل

وأما من عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف فى الكيف مع منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر الى ذات الاصغر

او حمله على الاكبر

كما فى صغرى الشكل الاول واما بان يحمل الاصغر على الاوسط ايجابا بالفعل كما فى الصغرى الشكل الثالث وكما فى الصغرى الضرب الاول والثانى والرابع والسابع من الشكل الرابع وفى الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط فعلية الصغرى فى هذه الضروب ايض او حمله على الاكبر اى حمل الاوسط على الاكبر ايجابا فان السلب سلب الحمل وانما الحمل هو الايجاب وذالك كما فى الكبرى فى الاول والثانى والثالث والثامن من الشكل الرابع فالضربان الاولان قد اندرجا تحت شقى الترديد الاول والثانى فهو ايض على سبيل منع الخلو كالاول وهٰهنا تمت الاشارة الى الشرايط انتاج جميع ضروب الشكل الاول والثالث وستة ضروب من الشكل الرابع فاحفظ واعلم انه لم يقل او للاكبر اى مع ملاقاته للاكبر حتى يكون اخصر لان الملاقات يشتمل الوضع والحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجة ويلزم ايضا كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى السالبة وكبرى موجبة مع كلية احدى المقدمتين منتجا وقد اشتبه ذالك على بعض الفحول فاعرفه واما من عموم موضوعية الاكبر مع هذا هو الامر الثانى من الامرين الذين ذكرنا انه لابد فى انتاج القياس من احدهما وحاصله كلية كبرى يكون الاكبر موضوعا فيها مع اختلاف المقدمتين فى الكيف وذالك كما فى جميع ضروب الشكل الثانى وكذا فى الضرب الثالث والرابع والخامس والسادس من الشكل الرابع فقد اشتمل الضرب الثالث والرابع منه على كلا الامرين ولذا حملنا الترديد الاول على منع الخلو وقد اشير الى جميع شرايط الشكل الاول والثالث

والثالث كما وكيفا وجهة والى شرايط الشكل الثانى بحسب والرابع كما وكيفا بقيت شرايط الشكل الثانى بحسب الجهة فاشار اليها المص بقوله مع منافات الخ مع منافات يعنى ان القياس المنتج المشتمل على الامر الثانى اعنى عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف فى الكيف اذا كان الاوسط متسويا فى محمولا فى كلتا مقدمتيه كما فى الشكل الثانى فلابد فى انتاجه من شرط ثالث وهو منافات نسبة وصف الاوسط المحمول الى وصف الاكبر الموضوع فى الكبرى لنسبة وصف الاوسط المحمول كذالك الى ذات الاصغر الموضوع فى الصغرى يعنى لابد ان يكون النسبتان المذكورتان متكيفتين بكيفيتين بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين فى الصدق لو اتحد طرفاهما فرضا وهذه المنافات دائرة وجودا وعدما مع ما مر من شرطى الشكل الثانى بحسب الجهة فبتحققها يتحقق الانتاج وبانتفائها ينتفى اما انها دائرة مع الشرطين وجودا اى كلما وجد الشرطان المذكوران تحقق المنافات المذكورة فلانه اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام والكبرى اى قضية كانت من الموجهات ما عدا الممكنتين فان لهما حكما على حدة سيجىء فلا شك انه ح يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام الايجاب مثلا ولا اقل من ان يكون لنسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية السلب ضرورة ان للمطلقة العامة اعم من تلك الكبريات والمطلقة العامة يدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل واذا كان مسلوبا عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوبا عن وصفه بالفعل قطعا ولا خفاء فى التنافى بين دوام الايجاب وفعلية السلب واذا تحققت

المنافات بين شيء ام لزم المنافات بينه وبين الاخص بالضرورة وكذا اذا كانت الكبرى
مما تنعكس سالبتها والصغرى اى قضية كانت سوى الممكنة لما مر اذ ح يكون نسبة
وصف الاوسط للوصف الاكبر بضرورة الايجاب مثلا او دوامه لاخفاء منافاته مع
نسبة وصف الاوسط لذات الاصغر بفعلية السلب او اخص منها وكذا اذا كانت
الصغرى ممكنة والكبرى ضرورية او مشروطة اذ ح يكون نسبة وصف الاوسط الى
ذات الاصغر بامكان الايجاب مثلا ونسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة
السلب اما فى الكبرى المشروطة فظ واما فى الضرورية فلان المحمول اذا كان ضروريا للذات
ما دامت موجودة كان ضروريا للوصف العنوانى لان الذات لازم للوصف والمحمول لازم
للذات ولازم اللازم لازم وكذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية بمثل ما مر واما
انها دائرة مع الشرطين عدما اى كلما انتفى احد الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافات المذكورة
فلانه اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام والكبرى مما لا ينعكس سالبة لم يكن فى الصغريات
اخص من المشروطة الخاصة ولا فى الكبريات اخص من الوقتية ولا منافات بين
ضرورة الايجاب مثلا بحسب الوصف لا دائما وبين ضرورة السلب فى وقت معين
لا دائما اذ لعل ذلك الوقت غير اوقات الوصف العنوانى واذا ارتفعت المنافاة بين
الاخص ارتفعت المنافات بين ما هو اعم منهما ضرورة وكذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية ولا
مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة او العرفية الخاصة
او الوقتية

الشرطى من الاقترانى اما ان تركب من متصلتين او منفصلتين او حملية او متصلة او حملية ومنفصلة

او الوقتية ولا منافات بين امكان الايجاب ودوام السلب بحسب الوصف لا دائما
ولا بينه وبين ضرورة السلب فى وقت معين لا دائما وكذا اذا لم يكن الصغرى ضرورية
على تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات المشروطة الخاصة والدائمة ولا منافاة
بين امكان الايجاب وبين ضرورة السلب بحسب الوصف لا دائما ولا بينه وبين
دوام السلب ما دام الذات قطعا وتحقيق هذا البحث على هذا الوجه تفردت
به بعون الله الملك الجليل والله يهدى من يشاء الى سواء السبيل وهو حسبى
ونعم الوكيل من متصلتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضىء ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالعالم
مضىء او منفصلتين قولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او يكون
فردا و اما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج
الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فردا او حملية ومنفصلة نحو هذا عدد
ودائما اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا ينتج هذا اما ان يكون زوجا او فردا
او حملية ومتصلة نحو هذا انسان وكلما كان هذا الشىء انسانا كان حيوانا
ينتج هذا حيوان او متصلة ومنفصلة نحو كلما كان هذا ثلثة فهو عدد
ودائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا ينتج كلما كان هذا ثلثة فاما ان يكون
زوجا او فردا وينعقد يعنى لا بد من تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين

او متصلة ومنفصلة وينعقد الاشكال الاربعة وفى تفصيلها طول الاستثنائى ينتج من المتصلة

فى جزء يكون هو الحد الاوسط فاما ان يكون محكوما عليه فى كلا المقدمتين او محكوما به
فيهما او محكوما به فى الصغرى ومحكوما عليه فى الكبرى او بالعكس فالاول هو الشكل الثالث
والثانى هو الثانى والثالث هو الاول والرابع هو الرابع وفى تفصيل الاشكال الاربعة
فى ذلك الاقسام الخمسة بحسب الشرائط والضروب والنتائج طول لا يليق بالمختصرات
فيطلب من مطولات المتأخرين الاستثنائى القياس الاستثنائى وهو الذى
يكون النتيجة مذكورة فيه بمادته وهيئته هذا تركب من مقدمة شرطية ومقدمة
حملية يستثنى فيها عين احد جزئى الشرطية او نقيضه لينتج عين الاخر او نقيضه
فالاحتمالات المتصورة فى انتاج كل استثنائى اربعة وضع كل ورفع كل لكن المنتج منها
فى كل قسم شىء وتفصيله ما افاده المصنف من ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منه
احتمالان وضع المقدم ينتج وضع التالى لاستلزام تحقق الملزوم تحقق اللازم
ورفع التالى رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم واما وضع التالى
فلا ينتج وضع المقدم ولا رفع المقدم ينتج رفع التالى لجواز كون اللازم اعم فلا يلزم
من تحققه تحقق الملزوم ولا من انتفاء الملزوم انتفاؤه وقد علمت من هذا ان
المراد بالمتصلة فى هذا الباب اللزومية واعلم ايضا ان المراد بالمنفصلة ههنا العنادية
وان كانت الشرطية منفصلة فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الاخر لامتناع
اجتماعهما ولا ينتج من رفع كل جزء وضع الاخر لعدم امتناع الخلو بينهما ومانعة الخلو
بالعكس

وضع المقدم ورفع التالى والحقيقة وضع كل كمانعة الجمع ورفعه كمانعة الخلو وقد يخص باسم قياس الخلف ما يقصد به اثبات المطلوب
بابطال نقيضه ومرجعه الى استثنائى واقترانى

بالعكس واما الحقيقية فلما اشتملت على منع الجمع والخلو معا ينتج فى الصور الاربع السابقة الاربع
وضع المقدم ورفع التالى نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان
لكنه ليس بحيوان فليس بانسان والحقيقية كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
او فردا لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بزوج فهو فرد لكنه ليس
بفرد فهو زوج كمانعة الجمع نحو هذا اما شجر او حجر لكنه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس
بشجر كمانعة الخلو نحو هذا اما لا شجر او لا حجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر لكنه ليس بلا
حجر فهو لا شجر وقد يخص الخ اعلم انه قد يستدل على اثبات المدعى بانه لو لا الصدق
نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فهو واقع كما مر غير مرة فى مباحث
العكوس والاقيسة وهذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف اما لانه يجر الى الخلف اى
المحال على تقدير نقيض المط او لانه ينتقل منه الى المط من خلفه اى ورائه الذى هو نقيضه
وهذا ليس قياسا واحدا بل ينحل الى قياسين احدهما اقترانى شرطى والاخر استثنائى
متصل يستثنى فيه نقيض التالى هكذا لو لم يثبت المط لثبت نقيضه
ينتج ولم يثبت مح لكن المح ليس ثابتا فيلزم ثبوت المط لكونه نقيض المقدم ثم قد
بيان الشرطية يعنى قولنا كلما ثبت نقيضه ثبت مح الى دليل فتكثر القياسات كذا
قال المص فى شرح شرح الاصول فقوله ومرجعه الى استثنائى واقترانى معناه ان هذا القدر
مما لا بد منه فى كل قياس خلف وقد يزيد عليه فافهم الاستقراء تصفح الجزئيات اعلم

فصل الاستقراء تصفح الجزئيات لاثبات حكم كلي

ان الحجة على ثلاثة اقسام لان الاستدلال اما من حال الكلي على حال الجزئيات واما من حال
الجزئيات على حال كليها واما من حال احد الجزئيين المندرجين تحت كلي على حال الجزئي
الاخر فالاول هو القياس وقد سبق مفصلا والثاني هو الاستقراء والثالث هو التمثيل
فالاستقراء هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها هذا تعريفه الصحيح
الذي لا غبار عليه واما ما استنبط المص من كلام الفارابي وحجة الاسلام والغزالي
اعني تصفح الجزئيات وتتبعها لاثبات حكم كلي ففيه تسامح ظ فان هذا التتبع ليس
معلوما تصديقيا موصلا الى مجهول تصديقي فلا يندرج تحت الحجة وكان الباعث
على هذه المسامحة هو الاشارة الى تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على
سبيل الارتجال بل على سبيل النقل وههنا وجه اخر كلي يجيئ ان شاء الله الجليل
في تحقيق التمثيل لاثبات حكم كلي اما بطريق التوصيف فيكون اشارة الى
ان المط في الاستقراء لا يكون حكما جزئيا ~~[illegible]~~ واما بطريق الاضافة والتنوين
في كلي ح يكون عوض عن المضاف اليه اي لاثبات حكم كليها اي كلي تلك الجزئيات
وهذا وان يشمل الحكم الجزئي والكلي كليهما بحسب الظ الى انه في الواقع لا يكون المط با
الاستقراء الا الكلي وتحقيق ذلك بانهم قالوا انه اما الاستقراء اما تام يتصفح فيه حال
الجزئيات باسرها وهو يرجع الى القياس المقسم كقولنا كل حيوان اما ناطق او غير

ناطق

والتمثيل بيان مشاركة جزئي لاخر في علة الحكم ليثبت فيه

ناطق وكل ناطق حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس و
هذا القسم يفيد اليقين واما ناقص يكتفي فيه تتبع اكثر الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه
الاسفل عند المضغ لان الانسان والفرس والبقر كذلك الى غير ذلك مما صادفناه
من افراد الحيوان وهذا القسم لا يفيد الا الظن اذ من الجايز ان يكون من الحيوانات
التي لم تصادفها ما يحرك فكه الاعلى عند المضغ كما يسمع انه التمساح ولا يخفى ان الحكم بان
الثاني لا يفيد الا الظن انما يصح اذا كان المط الحكم الكلي واما اذا اكتفى بالجزئي فلا شك
ان تتبع البعض يفيد اليقين به كما يقال بعض الحيوان فرس وبعضه انسان وكل فرس
يحرك فكه الاسفل عند المضغ وكل انسان ايض كذلك ينتج قطعا ان بعض الحيوان كذلك
ومن هذا علم ان حمل عبارة المتن على التوصيف كما هو الرواية احسن من حيث الدراية
ايض اذ ليس فيه توهم التعريف بالاعم والتمثيل بيان مشاركة جزئي لاخر في علة الحكم ليثبت
فيه اي ليثبت الحكم في الجزئي الاول وبعبارة اخرى تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما
ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كما يقال النبيذ حرام لان الخمر
حرام وعلة حرمة الاسكار وهو موجود في النبيذ وفي العبارتين تسامح فان التمثيل الحجة
التي يقع فيها ذلك البيان والتشبيه وقد عرفت النكتة في التسامح في تعريف الاستقراء و
نقول ههنا كما ان العكس يطلق على المعنى المصدري اعني التبديل وعلى القضية الحاصلة
بالتبديل كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدري وهو التشبيه والبيان المذكوران وعلى الحجة التي

والعمدة في طريق الدوران والترديد

تقع فيها ذلك التشبيه والبيان فما ذكره تعريف للتمثيل بالمعنى الاول ويعلم المعنى الثاني با
المقايسة وهذا كما عرف المص العكس بالتبديل موقوف عليه الحال فيما سبق في الاستقراء هذا
الى المذكور ٢ ولكن لا يخفى ان المص عدل في تعريفي الاستقراء والتمثيل عن المشهور ٢ دفعا لهذا التسامح وهل
هو الا كر على ما فر منه والعمدة في طريقة الدوران والترديد اعلم انه لا بد في التمثيل من
مقدمات الاولى ان الحكم ثابت في الاصل اعني المشبه به الثانية ان علة الحكم في الاصل الوصف
الكذائي الثالثة ان ذلك الوصف موجود في الفرع اعني المشبه فانه اذا تحقق العلم بهذه
المقدمات الثلث ينتقل الذهن الى كون الحكم ثابتا في الفرع ايض وهو المط من التمثيل ثم المقدمة
الاولى والثالثة ظاهرتان في كل تمثيل انما الاشكال في الثانية وبيانها بطرق متعددة
فصلوها في كتب اصول الفقه والمص ذكر ما هو العمدة من بينها وهو طريقان الاول الدوران
وهو ترتب الحكم على الوصف الذي له صلاحية العلية وجودا وعدما كترتب الحرمة في
الخمر على الاسكار فانه ما دام مسكرا حرام واذا زال عنه الاسكار زالت عنه الحرمة قالوا والدوران
علامة كون المدار اعني الوصف علة للدائر اي الحكم الثاني الترديد ويسمى بالسبر والتقسيم
اقلك ٢ ايض وهو ان يتفحص اولا اوصاف الاصل ويردد ان علة الحكم هل هذه الصفة ثم يبطل ثانيا
علية كل حتى يستقر على وصف واحد فيستفاد من ذلك كون هذا الوصف علة كما يقال
علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من العنب او الميعان او اللون المخصوص او الطعم المخصوص او الرائحة
المخصوصة او الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة وكذا البواقي
ما سوى الاسكار بمثل ما ذكر فتعين الاسكار للعلية القياس الخ القياس كما
ينقسم

فصل القياس اما برهاني يتألف من اليقينيات

ينقسم باعتبار الهيئة والصورة الى الاستثنائي والاقتراني كذلك ينقسم باعتبار المادة
الى الصناعات الخمس اعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد يسمى
السفسطة ايض لان مقدماته اما ان يفيد تصديقا او تاثيرا اخر غير التصديق اعني
اما ٢ التخييل والثاني الشعر فالاول اما ان يفيد ظنا او جزما فالاول الخطابة والثاني ان
افاد جزما يقينيا فهو البرهان والا فان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة او التسليم
من الخصم فهو الجدل والا فالمغالطة واعلم ان المغالطة ان استعملت في مقابلة الحكيم
سميت سفسطة وان استعملت في مقابلة غير الحكيم سميت مشاغبة واعلم ايضا انه
يعتبر في البرهان ان يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف غيره من الاقسام مثلا يكفي
في كون القياس مغالطة ان يكون احدى مقدمتيه وهمية وان كانت الاخرى يقينية
نعم يجب ان لا يكون فيها ما هو ادون منها كالشعريات والا يلحق بالادون فالمؤلف من
مقدمة مشهورة واخرى مخيلة لا يسمى جدليا بل شعريا فاعرفه من اليقينيات اليقين
هو التصديق الجازم المطابق الثابت فباعتبار التصديق يخرج الشك والوهم والتخييل وساير
التصورات وبقيد الجزم اخرج الظن وبالمطابقة اخرج الجهل المركب وبالثابت التقليد ثم
المقدمات اليقينية اما بديهيات او نظريات منتهية الى البديهيات لاستحالة الدور والتسلسل
فاصول اليقينيات هي البديهيات والنظريات متفرعة عليها والبديهيات ستة اقسام بحكم
الاستقراء ووجه الضبط ان القضايا البديهية اما ان يكون تصور طرفيها مع النسبة

واصولها الاوليات والمشاهدات والتجربيات والحدسيات والمتواترات والفطريات ثم ان كان الاوسط

كافيا فى الحكم والجزم اولا يكون فالاول هو الاوليات والثانى اما ان يتوقف على واسط غير الحس الظ والباطن اولا والثانى المشاهدات وينقسم الى مشاهدات بالحس الظ ويسمى حسيات والى مشاهدات بالحس الباطن ويسمى وجدانيات والاول اما ان يكون تلك الواسط بحيث لا تغيب عن الذهن عند حضور الاطراف اولا يكون كذالك و الاول هى الفطريات ويسمى قضايا قياساتها معها والثانى اما ان يستعمل فيه الحدس وهو الانتقال الدفعى من المبادى الى المطالب اولا يستعمل فالاول الحدسيات والثانى ان كان الحكم فيه حاصلا باخبار جماعة يمتنع العقل تواطئهم على الكذب فهى المتواترات وان لم يكن كذالك بل حاصلا من كثرة التجاريب فهى التجربيات فقد علم بذالك حد كل واحد منها

الاوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء المشاهدات اما المشاهدات الظ فكقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة الباطنة فكقولنا ان لنا جوعا او عطشا التجربيات كقولنا السقمونيا مسهل الصفراء والحدسيات كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس والمتواترات كقولنا مكة موجودة والفطريات كقولنا الاربعة زوج فان الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن ذهنك عند ملاحظة اطراف هذا الحكم وهو الانقسام بمتساويين ثم ان كان الحد الاوسط فى البرهان بل فى كل قياس لا بد ان يكون علة لحصول العلم بالنسبة الايجابية او السلبية للمط فى النتيجة ولهذا يقال له الواسطة فى الاثبات والواسطة فى التصديق وان كان مع ذالك واسطة فى الثبوت ايضا اى علة لتلك النسبة الايجابية او السلبية فى الواقع وفى نفس الامر كتعفن الاخلاط فى قولك هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن

الاخلاط

مع علته للنسبة فى الذهن علة لها فى الواقع فلمى والا فانى واما جدلى بتاما من المشهورات والمسلمات واما خطابى بتاما من المقبولات والمظنونات

الاخلاط محموم فهذا محموم فالبرهان ح يسمى برهان اللم لدلالته على ما هو لم الحكم وعليته فى الواقع وان لم يكن واسطة فى الثبوت ايضا يعنى لم يكن علة النسبة فى نفس الامر فالبرهان ح يسمى برهان الان حيث انه يدل الاعلى انية الحكم وتحقيقه فى الواقع دون علته سواء كان الواسطة ح معلولا للحكم كالحمى فى قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط وقد يخص هذا باسم الدليل او لم يكن معلولا للحكم كما انه ليس علة له بل هما يكونان معلولين الثالث وهذا لم يخص باسم كما يقال هذه الحمى تشتد غبا وكل حمى تشتد غبا محرقة فهذه محرقة فان الاشتداد غبا ليس معلولا للاحراق ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة من العروق من المشهورات هى القضايا التى تطابق فيها آراء الكل كحسن الاحسان وقبح العدوان او آراء طائفة كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند والمسلمات هى قضايا سلمت من الخصم فى المناظرة او برهن عليها فى علم واخذت فى اخر على سبيل التسليم من المقبولات هى قضايا يؤخذ ممن يعتقد فيه كالاولياء والحكماء والمظنونات وهى قضايا يحكم به العقل حكما راجحا غير جازم ومقابلته بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به ما سوى الخاص من المخيلات هى قضايا لا يذعن بها النفس ولكن يتاثر منها ترغيبا وترهيبا واذا قرن بها سجع او وزن كما هو متعارف الان ازداد تاثرها السفسطى منسوب الى السفسطة وهى مشتقة من سوفسطا معرب سوفا اسطا الغير يونانية يعنى الحكمة المموهة المدلسة من الوهميات هى

وما سمى بالقضى الجيد واما سفسطى بتا من الوهميات والمشبهات

القضايا التى يحكم بها الوهم فى غير المحسوس قياسا على المحسوس كما يقال كل موجود متحيز والمشبهات هى القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية او المشهورة لاشتباه لفظى او معنوى واعلم ان ما ذكره المتاخرون فى الصناعات الخمس اقتصار مخل قد اجملوه واهملوه مع كونها من المهمات وطولوا فى الاقترانيات الشرطية ولوازم الشرطيات مع قلة الجدوى و عليك بمطالعة كتب القدماء فان فيها شفاء العليل ونجاة الغليل اجزاء العلوم كل علم من العلوم المدونة لا بد فيه من امور الثلثة احدها ما يبحث فيه عن خصائصه والاثار المطلوبة منه اى يرجع جميع ابحاث العلم اليه وهو الموضوع وتلك الاثار هى الاعراض الذاتية الثانى القضايا التى تقع فيها هذا البحث وهى المسائل وهى تكون نظرية فى الاغلب وقد يكون بديهيات محتاجة الى تنبيه كما صرحوا به وقوله تطلب فى العلم يعم القبيلتين واما ما يوجد فى بعض النسخ من التخصيص بقوله بالبرهان ما يشمل فمن زيادات الناسخ على انه يمكن توجيهه فانه بناء على الغالب اوبان المراد بالبرهان ما يشمل التنبيه فتنبه الثالث ما يبتنى عليه المسائل مما يفيد تصورات اطرافها والتصديقات بالقضايا الماخوذة فى دلائلها فالاولى هى المبادى التصورية والثانى هى المبادى التصديقية الموضوعات ههنا اشكال مشهور وهو ان من عد الموضوع من اجزاء العلوم اما ان يريد به نفس الموضوع او تعريفه او التصديق بوجوده او التصديق بموضوعيته فالاول مندرج فى موضوعات المسائل التى هى اجزاء المسائل فلا يكون جزءا على حدة والثانى من المبادى التصورية والثالث من المبادى التصديقية فلا يكونان جزءا على حدة ايضا

والرابع

خاتمة اجزاء العلوم الموضوعات وهى التى يبحث فى العلم عن اعراضها الذاتية والمبادى وهى حدود الموضوعات واجزائها واعراضها ومقدمات بينة

والرابع من مقدمات الشروع فلا يكون جزءا منها ويمكن الجواب باختيار كل من الشقوق الاربعة اما على الاول فيقال ان نفس الموضوع وان اندرج فى المسائل لكن لشدة الاعتناء من حيث ان المقصد من العلم معرفة احواله والبحث عنها عد جزءا على حدة او يقال ان المسائل ليست هى مجموع الموضوعات والمحمولات والنسب بل المحمولات المنسوبة الى الموضوعات قال المحقق الدوانى فى حاشية المطالع المسائل هى المحمولات المثبتة بالدليل وفيه نظر فانه لا يلائم ظاهر قول المص والمسائل وهى القضايا كذا وموضوعاتها كذا ومحمولاتها كذا وايضا ولو كان المسائل نفس المحمولات المنسوبة لوجب عد سائر موضوعات المسائل التى هى وراء الموضوع العام وان كان مندرجا فى المبادى التصورية لكن عد جزءا على حدة لمزيد الاعتناء به كما سبق واما على الثالث فيقال بمثل ما مر او يقال ان عد التصديق بوجود الموضوع من المبادى التصديقية كما يفعل الشيخ تسامح فان المبادى التصديقية هى القضايا التى يتالف منها قياسات العلم كما نص على ذالك العلامة فى شرح الكليات وايده بكلام الشيخ ايضا وقع قول المص يبنى عليها قياسات العلم تعريف وتفسير بالاعم واما على الرابع فيقال ان التصديق بالموضوعية مما توقف عليه الشروع على بصيرة وكان له مزيد مدخلية فى معرفة مباحث العلم وتميزها عما ليس منه عد جزءا من العلم مسامحة وهذا ابعد المحتملات واجزائها اى حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة واعراضها اى حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات ومقدمات بينة للمبادى التصديقية بنفسها اى بديهية او مقدمات ماخوذة اى نظرية ومقدمات

او ما خوذة يبتنى عليها قياسات العلم للمسايل وهى قضايا يطلب فى العلم موضوعاتها موضوع العلم او نوع منه او عرض ذاتى له او مركب منهما
ومحمولاتها امور خارجة عنها لاحقة لها لذواتها

فالاول يسمى علوما متعارفة والثانية ان اذعن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت
اصولا موضوعة وان اخذها مع استنكار سميت مصادرة ومن ههنا يعلم
ان مقدمة واحدة يجوز ان يكون اصلا موضوعا بالنسبة الى شخص مصادرة
بالقياس الى اخر موضوع العلم كقولهم فى الطبيعى كل جسم فله شكل طبيعى
او عرض ذاتى له كقولهم كل متحرك فله ميل او مركب من الموضوع مع العرض
الذاتى كقول المهندس كل مقدار وسط فى النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان
او من نوعه مع العرض الذاتى كقوله كل خط قام على خط فان زاويتى جنبيه
قائمتان او متساويان لهما ومحمولاتها اى محمولات المسائل امور خارجة
عنها اى عن موضوعات المسائل لاحقة لها اى عارضة لتلك الموضوعات
والمراد ههنا محمولة عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرد عن
قيد الخروج للتصريح بها قبل بقى الحمل ولو اكتفى المص باللحوق لكفى ويوجد فى بعض
النسخ لذواتها وهو يجب الظ لا ينطبق الا على العرض الاولى اى اللاحق
للشى اولا وبالذات اى بدون واسطة فى العروض ولا يشمل العارض بواسطة
المساوى مع انه من العرض الذاتى اتفاقا ولذا اوله بعض الشارحين وقال
اى لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه اياها لذواتها او لامر
يساويها فان اللاحق للشى بما هو هو يتناول الاعراض الذاتية جميعا على ما قال
المص فى شرح الشمسية

وقد يقولون للمبادى لما يبتدا به قبل المقصود للمقدمات المشتملة على ما يتوقف عليه الشروع بوجه البصيرة وفرط الرغبة كتعريف العلم وبيان غايته وموضوعه وكان القدما يذكرون
ما يسمونه الرؤس الثمانية الاول الغرض لئلا يكون النظر فيه عبثا الثانى المنفعة اى ما يتشوق الكل اليه طبعا لينشط فى الطلب ويحتمل المشقة

المص فى شرح الشمسية والرسالة ثم ان هذا القيد يدل على ان المص اختيارا لمذهب الشيخ فى لزوم كون
محمولات المسائل اعراضا ذاتية لموضوعاتها واليه ينظر كلام شارح المطالع لكن الاستاد
المحقق قدس سره اورد عليه انه كثيرا ما يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من
الاعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء كل مسكر حرام وقول النحاة كل فاعل مرفوع وقول الطبيعيين
كل فلك متحرك على الاستدارة نعم يعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم وصرح بذالك فى حاشية
فى نقد التنزيل واقول لزوم هذا الاعتبار ايضا نظر لصحة ارجاع المحمولات العامة الى العرض
الذاتى بالقيود المخصصة كما يرجع المحمولات الخاصة اليه بالمفهوم المردد والاساس صح
باعتبار الثانى فعدم اعتبار الاول تحكم وههنا زيادة كلام لا يسعها المقام وقد يقال
المبادى اشارة الى اصطلاح اخر فى المبادى سوى ما تقدم وضعه ابن الحاجب فى المختصر الاصول
حيث اطلق المبادى على ما يبتدا به قبل الشروع فى مقاصد العلم سوى كان داخلا فى العلم
فيكون كالمبادى المصطلحة المسابقة او خارجا عنها بتقدم يتوقف عليه الشروع ولو على وجه البصيرة و
يسمى مقدمات والفرق بين المقدمات والمبادى بهذا المعنى مما لا ينبغى ان يشتبه فان
المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف المبادى فيتبطن يذكرون اى فى صدر
كتبهم على انها من المقدمات او من المبادى بالمعنى الاعم العرض اعلم ان ما يترتب على
فعل ان كان باعتبار للفعل علة صدوره ذالك الفعل منه يسمى غرضا وعلة غائية والا يسمى

كمعرفة الحد والغاية وبيان الموضوع

الثالث السمة هى عنوان العلم ليكون عنده اجمال ما يفصله الرابع المؤلف ليسكن قلب المتعلم

فايدة ومنفعة وغاية فالواقع افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض وان اشتملت على غايات ومنافع
لا تحصى فكان مقصود المص ان القدماء كانوا يذكرون فى صدر كتبهم ما كان سببا حاملا على
تدوين المدون الاول لهذا العلم ثم يعقبونه بما يشتمل عليه من منفعة ومصلحة حتى يميل
اليها عموم الطبايع ان كانت لهذا العلم منفعة ومصلحة سوى الغرض الباعث للواضع
الاول وقد عرفت فى هذا الكتاب الغرض والغاية من علم المنطق وهو ان تذكر
الثالث السمة اى السمة العلامة وكان المص ههنا الاشارة الى وجه تسمية العلم
كما يقال انما سمى المنطق منطقا لان النطق يطلق على الظاهرى وهو التكلم وعلى الباطن
وهو ادراك الكليات وهذا العلم يقوى الاول ويسلك بالثانى مسلك السداد فاشتقاقه اسم
من النطق فالمنطق اما مصدر ميمى بمعنى النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة فى مدخلية
فى تكميل النطق حتى كانه هو واما اسم مكان كان هذا العلم محل النطق ومظهره وفى ذكر وجه
التسمية اشارة اجمالية الى ما فصله العلم من المقاصد الرابع المؤلف ليسكن قلب
المتعلم على ما هو الشان فى مبادى الحال من معرفة حال الاقوال بعرائب الرجال اما المحققون
فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال ولنعم ما قال ولى ذى الجلال كرم الله وجهه لا تنظر الى
من قال وانظر الى ما قال وهذا ومقنن القوانين المنطقية والفلسفية هو الحكيم العظيم
ارسطو ودونها بامر اسكندر ولذا لقب بالمعلم الاول وقيل المنطق انه ميراث ذى القرنين
ثم نقل المترجمون تلك الفلسفيات من لغة يونان الى لغة العرب ورتبها واحكمها
وانتقلها ثانيا ثم

الخامس انه من اى علم هو ليطلب فيه ما يليق به السادس انه فى اى مرتبة هو ليقدم على ما يجب ويؤخر عما يجب

واتقنها ثانيا المعلم الثانى الحكيم ابو نصر الفارابى وقد فصلها وجردها بعد اضاعة
كتب ابو نصر الشيخ الرئيس ابو على سينا شكر الله مساعيهم الجميلة من اى علم اى من اى جنس
من اجناس العلوم العقلية الحكمية والنقلية الفرعية او الاصلية كما يبحث عن احوال
المنطق انه من جنس العلوم الحكمية ام لا فان فسرت الحكمة بالعلم باحوال اعيان الموجودات
على ما هى عليه فى نفس الامر بقدر الطاقة البشرية لم يكن المنطق منها اذ ليس يبحث الا عن
المفهومات والموجودات الذهنية الموصولة الى التصور والى التصديق فان حذف
الاعيان من التفسير المذكور فهو من الحكمة ثم على التقدير الثانى فهو من قسم الحكمة
النظرية الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا ثم هل هو اصل من
اصول الحكمة النظرية او من فروع الالهى والمقام لا يسع بسط ذالك الكلام فى اى
مرتبة هو وترتبه كما يقال ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد تهذيب الاخلاق وتقويم
الفكر ببعض الهندسيات وذكر الاستاد فى بعض رسائله انه ينبغى تاخيره فى
زماننا هذا عن تعلم قدر صالح من العلوم الادبية لما شاع من كون التدوين
باللغة العربية القسمة اى قسمة العلم او الكتاب الى ابوابها فالاول كما يقال
ابواب المنطق تسعة الاول باب ايساغوجى اى الكليات الخمس الثانى التعريفات الثالث

السابع القسم لبطلب فى طالب ما يليق به

القضايا الرابع القياس واحوية الخامس البرهان السادس الجدل السابع الخطابة
الثامن المغالطة التاسع الشعر وبعضهم عد بحث الالفاظ بابا آخر فعد ابواب
المنطق عشرة كاملة والثانى كما يقال ان كتابنا هذا مرتب على قسمين القسم
الاول فى المنطق وهو مرتب على مقدمة ومقصدين وخاتمة المقدمة فى بيان
المقدمة الماهية والغاية والموضوع المقصد الاول فى مباحث التصورات المقصد
الثانى فى التصديقات والخاتمة فى اجزاء العلوم القسم الثانى فى علم الكلام وهو
مرتب على كذا ابواب الاول فى كذا الخ وكما قال فى الشمسية ورتبته على مقدمة
وثلث مقالات وخاتمة وهذا الثانى شايع كثير فلذا عبر عنه كتاب
الانحاء التعليمية اى الطرق المذكورة فى التعاليم لعموم نفعها فى العلوم وقد اضطربت
كلمة الشراح ههنا وما نذكره هو الموافق لتتبع كتب القوم والمأخوذ من شرح المطالع
وهى التقسيم كان المراد به ما يسمى تركيب القياس ايضا وذلك بان يقال
اذا اردت تحصيل المطلب من المطالب التصديقية فضع طرفى المط واطلب جميع موضوعات
كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليها
او حملها على الطرفين بواسطة او بغير واسطة وكذلك اطلب جميع ما سلب عنه
احد الطرفين او سلب هو عن احدهما ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والمحمولات
فان وجدت من محمولات موضوع المط ما هو موضوع لمحموله فقد حصلت المط من الشكل الاول

او ماهو

الثامن الانحاء التعليمية هى التقسيم اعنى التكثير من فوق والتحليل عكسه والحد والبرهان اى الطريق الى الوقوف على الحق والعمل به

او ما هو محمول على [illegible] محموله فمن الشكل الثانى او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع
لمحموله فمن الرابع كل ذلك بعد اعتبار الشرايط بحسب الكمية والكيفية كذا فى شرح
المطالع وقد عبر المص عن هذا المعنى بقوله اعنى التكثير اى تكثير المقدمات آخذا من
فوق اى من النتيجة لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل والتحليل فى شرح المطالع
كثيرا ما يورد فى العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على الهيئة المنطقية لتساهل
المركب اعتمادا على الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اى شكل من
الاشكال فعليك بالتحليل وهو عكس التركيب حصل المط وانظر الى القياس المنتج له
فان كان فيه مقدمة تشارك المط بكلا جزئيه فالقياس استثنائى وان كان مشاركة
للمط باحد جزئيه فالقياس اقترانى ثم انظر الى طرفى المط ليتميز عندك الصغرى عن
الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه فى النتيجة فهى الصغرى او محكوما به فيها
فهى الكبرى ثم ضم الجزء الآخر من المط الى الجزء الآخر من تلك المقدمة فان تألفا على احدى التأليفات
الاربع فما انضم الى جزء المط هو الحد الاوسط ويتميز الشكل المنتج وان لم يتألفا
كان القياس مركبا فاعمل بكل واحد منهما بعمل المذكور اى ضع الجزء الآخر من المط
والجزء الآخر من المقدمة كما وضعت طرفى المط فى التقسيم فلا بد ان يكون لكل
منهما نسبة الى شىء ما فى القياس والا لم يكن القياس منتجا للمط فان وجدت
حدا مشتركا بينهما فقد تم القياس وتبين لك المقدمات والاشكال والنتيجة
فقوله وهو عكسه اى تكثير المقدمات الى فوق وهو النتيجة كما مر وجه قوله

وهذا الى المقاصد لاشبه

التحديد اى فعل الحد يعنى ان المراد بالتحديد بيان انه هذا الحد وكان المراد المعرف مطلقا
للاشياء وذلك بان يقال اذا اردت تعريف شىء فلا بد ان تضع ذلك الشىء وتطلب جميع
ما هو اعم منه ويحمل عليه بواسطة او بغيرها وتميز الذاتيات عن العرضيات بان تعد ما
هو بين الثبوت له او ما يلزم بلا من تجرد ارتفاعه ارتفاع نفسه المميز ذاتيا وما
ليس كذلك عرضيا عاما وتطلب جميع ما هو مساو له فيتميز عندك الجنس من العرض العام
والفصل من الخاصة ثم تركب اى قسم شئت من اقسام المعرف بعد اعتبار الشرايط المذكورة
فى باب المعرف اى الطريق الى الوقوف على الحق اى اليقين ان كان المط علما نظريا والى
الوقوف عليه والعمل به ان كان علما عمليا كان يقال اذا اردت الوصول الى اليقين
فلا بد ان تستعمل فى الدليل بعد ملاحظة شرايط صحة الصورة اما الضروريات
الستة او ما يحصل منها بصورة صحيحة وهيئة منتجة وتبالغ فى التفحص عن ذلك
حتى لا يشتبه بالمشهورات او المسلمات او المشبهات ولا تذعن لشىء بمجرد حسن الظن
به او بمن تسمع منه حتى لا تقع فى مضيق الخطابة ولا ترتبط بربقة التقليد
وهذا بالمقاصد اشبه اى الامر الثامن اشبه بمقاصد الفن من المقدمات
ولذا ترى المتاخرين كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد فى مباحث الحجة
ولواحق القياس واما التحديد فشانه ان يذكر فى مباحث المعرف وقيل هذا اشارة
الى العمل وكونه اشبه بالمقاصد ظ بل المقصد من العلم العمل جعلنا الله واياكم من
الراغبين

من الراسخين فى الامرين ووفقنا لهما بفضله وجوده سعادة الدارين بحق نبيه محمد
خير البرية اجمعين واله وعترته الطاهرين انه خير موفق ومعين عبارة المحشر فرغ
من تاليف الفقير الى عفو مولاه نجم ابن شهاب المرعو بعبيد الله بلغه الله ما
يتمناه وجعل آخرته خيرا من دنياه وكان الفراغ ضحوة الاربعا سبع وعشرين
خلون ذى قعدة حجة سبع وستين
وخمسمائة فى المشهد المقدس صلوات الله

فى فضل العلم قال العالم [illegible] العردى ساعة من عالم يتكى على فراشه ينظر فى علمه خير من عبادة
سبعين سنة عن على بن ابى طالب [illegible] قال انا جالس فى مجلس النبى اذ دخل ابو ذر فقال يا رسول الله
جنازة احب اليك ام مجلس العلم فقال يا ابا ذر الجلوس ساعة عند مذاكرة العلم احب الى الله من الف جنازة
من جنائز الشهداء والجلوس ساعة عند مذاكرة العلم احب الى الله من قيام الف ليلة يصلى فى كل ليلة الف ركعة
والجلوس ساعة عند مذاكرة العلم احب الى الله من الف غزوة وقراءة القرآن كله فقال ابو ذر مذاكرة العلم خير من قراءة القرآن
كله فقال [illegible] يا ابا ذر الجلوس ساعة عند مذاكرة العلم احب الى الله من قراءة القرآن كله اثنا عشر الف مرة
عليكم بمذاكرة العلم فان بالعلم تعرفون الحلال من الحرام ومن خرج من بيته ليلتمس بابا من العلم كتب الله له بكل قدم ثواب نبى من
الانبياء واعطاه الله بكل حرف يسمع او يكتب مدينة فى الجنة وطالب العلم احبه الله تعالى واحبه الملائكة واحبه
النبيون ولا يحب العلم الا السعيد طوبى لطالب العلم يوم القيمة يا ابا ذر والجلوس ساعة عند مذاكرة العلم خير لك
من عبادة سنة صام نهارها وقام ليلها والنظر الى وجه العالم خير لك من عتق الف رقبة ومن خرج من بيته
ليلتمس بابا من العلم كتب الله بكل قدم ثواب شهيد من شهداء بدر وطالب العلم حبيب الله ومن احب العلم
وجبت له الجنة ويصبح ويمسى فى رضاء الله ولا يخرج من الدنيا حتى يشرب من الكوثر ويأكل من ثمرة الجنة
ولا يأكل الدود جسده ويكون فى الجنة رفيق خضر وهذا كله تحت هذه الآية يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قراءة القرآن

يا سلمان عليك بقراءة القرآن فان قراءته كفارة للذنوب وستر من النار وامان من العذاب ويكتب له بكل آية ثواب مائة شهيد ويعطى بكل سورة ثواب نبي مرسل ...

[illegible]

بسم الله وبالله والله اکبر

اللهم منک ولک

وجهت وجهی للذی فطر السموات والارض حنیفا مسلما وما انا من المشرکین

ان صلاتی ونسکی ومحیای ومماتی لله رب العالمین لا شریک له

اللهم عظمها بعظمه ولحمها بلحمه ودمها بدمه وشعرها بشعره

عقیقه